

شكري لطيف

ميس يوسف الشاذلي

شكري لطيف

الإسلاميون و المرأة : مشروع الاضطهاد



الإسلاميون و المرأة : مشروع الاضطهاد

بيرم للنشر
تونس

بيرم للنشر

نوتس - حمامة
7.30
٢١٩٩٥

الاسلاميون والمرأة :

عيسى يوسف البوسبي

مشروع الاضطهاد

شكري لطيف

الطبعة الثانية
مارس 1988

بيرم للنشر

الاهداء :

الى شهيد حركة تحرّر المرأة . الطاهر الحدّاد
شكري لطيف

مقدمة

الطبعة الثانية

أعد هذا الكتاب سنة 1986 في اطار الصراعات التي أثارها مواقف الحركة السلمية التي دعت قياداتها في 6 جوان 1985 لاحراء استفتاء حول محلة الاحوال الشخصية والتهجمات التي وجهتها للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان حول ارضيتها والبود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

وقد أدت المواجهة الحارمة لتلك المواقف بالحركة السلفية الى توخّي موقف دفاعي كما قد بهنا وقتها الى أنه تراجع ظري وتكتيكي ومحاولة ذكية لريح الوقت.

واثر صدور الكتاب سنة 1987 رمانا بعضهم بالتحني على الحركة السلفية وكان هذا مراعاة منهم على «اعتدالها» و«تطورها» وتخليها» عن مواقفها السابقة من المرأة سيما وأن العديد من رمورها كانوا بين الحين والآخر يطلقون «التطمينات» المناسبة في هذا الاتجاه. وقد نهها وقتها أيضا الى الطابع المروغ لمثل تلك التطمينات والى خطورة الانزلاق في انحرافين اثنين أولهما المراهمة على «اعتدال» موهوم للحركة السلفية أو «الاغفاء المريح» على أرضية «المكاسب التاريخية المحققة للمرأة التونسية».

وها أن تطوّر الاحداث أتى ليشت صحتة ما ذهبنا اليه اد حالما خلع بورقية ارتفعت من جديد أصوات السلفيين المناذية بمراجعة مجلة الاحوال الشخصية في اتجاه اعادة المرأة الى البيت وحرمانها من حقّ الشغل بدعوى الحد من أزمة البطالة ووضع حدّ للانهار الاخلاقي وقد اندس هؤلاء بين صفوف المناذيين بمراجعة الدستور والمجلات القانونية الاخرى مثل قانون الصحافة وقانون الجمعيات محاولين ادراج المطالبة بالتراجع عما تضمنته محلة الاحوال الشخصية في اطار محو آثار «الحكم الفردي».

وعلى هذا الاساس نتبين من التمشي الحالي الذي تسلكه الحركة السلفية، حسامة خطر مراهمة العصب على اعتدالها انطلاقا من بعض التصريحات المتقاة التي قد توحى بالتحلي عن بعض مواقف هذه الحركة فتواتر الاحداث حاليا وتنامي الدعوة للاجهاز على هامش الحريات المتحققة للمرأة التوسية مثل هذه القوة يبين لكل حلاء الحقيقة التي تغافل عنها المراهون على وهم «الاعتدال» و«حصوصية» الحركة الاسلامية تتوس، هذه الحقيقة المتمثلة في أن هناك ثائتا ومتحولاً في مواقفها لم يتمكوا - عن وعي أو دون وعي - ادراكها والتميز بينها وتحديد تمومها والثائت هو أسا اراء حركة سلفية لها مشروع مجتمعي سياسي متكامل ولها، كحزب من هذا المشروع، موقف من المرأة يتضمن تحديدا دقيقا لموقعها في الاسرة والمجتمع

أما المتحول فهو التراجع أو التقدم في التصريح بحزب أو أحرار من ذلك المشروع حسب موارد القوى، وردود الفعل «المستسيسة» أو المقاومة وهذا التميز الصارم بين هذين المستويين - الثائت والمتحول - وبه وحسب تتمكن من فهم مواقف السلفيين التي تندو أحيانا متصاربة أو متناقضة ومن ادراك حدود «التراحيات» اللقطية التي يطلقونها لتمرير أطروحاتهم فالمعالطة الأولى التي ينطلق منها السلفيون حاليا كنقطة ارتكار لشن الهجوم المكشوف على حقوق المرأة، وهي التسلل من «اعادة قراءة تاريخ» كل ما حد أيام حكم بورقية والدعوة تحت عطاء طي صفحة «الحكم الفردي» الى العاء محلة الاحوال الشحيصة بعد ربطها به كتحص ودمجها ضمن التشايع والتراتب الزحرية المطروحة للتجاوز.

وإذا كما نعتبر أن رسم آفاق تحاورية واصحة لمرحلة جديدة في تاريخنا مشروط بالفعل بهم آليات مرحلة تاريخية كاملة وتفكيكها فان ذلك لا يعي التعاصي عن الاشكال والصيغ التي تتم بها عملية اعادة قراءة التاريخ هذه فتحديد المنهجية التي ستقود هذه العملية هو الشرط الضروري الأولي الذي يكفل ادراجها في مقارنة مستقلة مدرجة في اتجاه التقدم والتاريخ أو يحكم عليها بالفشل ان المغالطة / المرتكر التي يطلق منها السلفيون - وتشاركهم في

ذلك اطراف أخرى - كامنة بالصبط في هذه النقطة وهي تتمثل بالأساس في الاستناد الى منهجية لا تاريخية تجانب التوجه الى عمق الاشياء والمسك بالقوانين الموصوعية الملموسة التي حكمت تطورات الفترة السابقة وذلك بالقفز على معطى أساسي هو الترابط العضوي بين الحكم السابق - مثله مثل كل نظام سياسي في أي مجتمع - بأحهرته المختلفة واختياراته وتوجهاته، وبين الهيكلة الاجتماعية والنظام التراتبي السائد وذلك ما يؤدي هذا التمشي الى احتزال الاحداث في ارادة فرد وصولا في النهاية الى إقامة مواراة بين 30 سنة من تاريخ بلادنا وبين شخص واحد هو بورقية. وادا ما أصيف الى ذلك بعث تلك الفترة «بالخور» و«الحكم المردي» وحتى «الكفر» فإن ذلك يبين آلية المراوغة التي يعتمد عليها احدى تجليات تلك النوع

والسؤال الذي يمكن طرحه بصورة مفتوحة هنا هل يصح اعتبار محلة الاحوال الشخصية احازا شخصيا لبورقية؟
أوليا يمكن القول أنه كان لبورقية، كمرء، دور فعلي في احاز محلة الاحوال الشخصية ولكن الملفت للنظر أن السلفيين يلتقون في تركيزهم على ربطها بشخصه، مع بورقية ذاته الذي كان يقدم نفسه دائما على أنه هو محرر المرأة ومخلصها ومقدها الاول والوحيد، تماما مثلما كان يعتمد الى حصر تحقيق «التحرر» و«الاستقلال» و«الازدهار» الح في شخصه وادا كان الاقرار بدور بورقية الشخصي في احاز م/أ/ش أمرا لا قدح فيه فان ما يعمل السلفيون على طمسه هو أنه لا يجوز الحكم تاريخيا بأن لبورقية موقفا هائيا وتأتنا من المرأة فالواقع أن مواقفه من قضية المرأة لم تكن متسقة ولا متحاسة بل كانت تخضع لحسابات طرفية وتكتيكات متغيرة في كل فترة

ففي الثلاثينات وفي خصم معركة السفور والحجاب كان لبورقية في صف القوى التقليدية التي قاومت الطاهر الحداد ودعت الى المحافظة على الحجاب باعتباره حياء من مقومات «شخصيتنا القومية» كما أنه وقف خلال الصراع الدائر حول تشريك المرأة في الانتخاب وتمكيها من حق الترشح للمجلس التأسيسي في 25

مارس 1956 الى جانب دعاة حرمانها من هذا الحق .
أما المعطى الثاني الذي يعمد السلفيون الى طمسه ، فهو تحديد
الاطار الرمي السياسي والاجتماعي الفعلي الذي يتنزل فيه اصدار
م/أ/ش والذي لا يجوز اعتباره كذلك نابعا حوهريا من ارادة فردية
داتية لبورقية او لغيره وهذا الاطار الرمي السياسي والاجتماعي
محدد في مستويات ثلاث :

- بروز نواذر اعادة توزيع الادوار داخل الاسرة والمجتمع
وفتح المجال امام المرأة لاكتساح الفضاء العمومي نتيجة لتفكك مئى
وعلاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية في المجتمع التونسي في ظل
الحماية .

- اصدار محلة الاحوال الشخصية المنزل في هذا الاطار المحدد
هو اذن - على مستوى البناء الفوقي - عملية تشريع وتقييد لوصعية
ملموسة قائمة أي أنه مواكبة للديناميكية والسيرورة والتطورات التي
طرأت على تركيبة المجتمع التونسي مند بداية عهد الحماية

- اصدار م/أ/ج هو أيضا مندرج ضمن مشروع تحديثي
عصراني مشوه لاقامة الدولة بعد 1956 بواكب ومستكمل
لاستراتيجية الاندماج التابعة في السوق العالمية وما يتطلبه ذلك من
استغلال اكثر ما يمكن من طاقات وقوى الانتاج والعمل المحلية التي
تشكل المرأة جزءا أساسيا منها باعتبارها تمثل نصف المجتمع وعلى
هذا الاساس يتوضح السب الحقيقي الكامن وراء تعمّد السلفيين
التمسك بربط انجاز م/أ/ش ببورقية كشخص ، والقصر على كل
هذه المعطيات ، وذلك لأن اقرارهم بها من شأنه ان يلقي الاصواء
على أن مطالبهم بارجاع المرأة الى الفضاء المنزلي وحصر دورها في
الانحباب وتربية الاطفال وحرمانها من حق المواطنة هي مطالبة
معاكسة لواقع تطور المجتمع ومحاولة يائسة للعودة بالتاريخ الى
الوراء . أي في كلمة يبرز أن الايديولوجيا السلفية ايديولوجيا لا
تاريخية تطمح الى اعادة تشكيل قيم وعلاقات اجتماعية هي قيم
وعلاقات مجتمع قد اندثر ومات .

ومثلما تعتمد الحركة السلفية الى طمس الاطار الزمني السياسي
الاجتماعي لصدور م/أ/ش فانها تعتمد أيضا الى القفز على المناخ

الفكري وعدم التعرض للاشكاليات التي طرحت في بلادنا وفي الوطن العربي عموما ان تناول هذا الجانب بالدرس يبين ان بروز حركة فكرية حملت على عاتقها قصايا تحرّر المرأة والمساواة بين الجنسين لا يمكن البتة ارجاعه الا الى هاجس الهصة الذي عم البلدان العربية منذ أواسط القرن التاسع عشر على يد الطهطاوي وقاسم أمين في مصر، ثم تبلورت الدعوة للاقرار بحقوق المرأة ضمن حركة النضال ضد الاستعمار المباشر وكان ذلك على يد مفكرين ومناضلين ومناضلات وعى البعض منهم مثل الطاهر الحداد من خلال تكويبه وتجربته الثرية بالترابط العصوي بين تحرّر المجتمع من الهيمنة الأجنبية وتحرّر الطبقة العاملة من الاستغلال وتحرّر المرأة من الاصطهاد.

وعلى هذا الاساس يتوضح كيف أن م/أ/ش لم تكن عملا مسقطا بالمعنى المطلق للكلمة حيث أنها لم تشكل سوى مواكبة لاحقة واستجابة حزئية لمبادئ الحركة الفكرية التي ناضلت من أجل المساواة بين الجنسين منذ أوائل القرن وكذلك لمطالب وبضالات جماهير النساء أثناء الفترة الاستعمارية المباشرة حيث انخرطت بأشكال مختلفة في المقاومة. لقد كانت استجابة جزئية لأنها حافظت في جزء هام منها على الروح الابوية المكرسة لدونية المرأة. وذلك ما يكشف الغموض الميت الذي يعمد له السلفيون عند مطالبتهم بمراجعة م/أ/ش دون توصيح ما يستهدفونه في هذا المستوى بلغ المغالطة الثانية التي يعتمدونها حاليا كنقطة ارتكاز للمهجوم المكشوف على حقوق المرأة وهي التذرع بـ «الطابع النسبي» و«نقصان» كل عمل بشري وهو الامر الذي يحتم ويشرع «اعادة الطر» في م/أ/ش «لتنقيح» و«تطوير» بعض البنود التي «تجاوزتها الاحداث» وبرزت عدم صلوحيتها

وممكن المغالطة، مرة أخرى هو هذا الاختفاء وراء حقيقة بديهية وتطويعها لخدمة أغراض مناقضة للبعد التطوري المحايث لها فمن الاكيد أن كل تشريع مظلم للعلاقات الاجتماعية، وباعتباره افرزا لهيكل اجتماعية في فترة تاريخية محدّدة، هو انعكاس لتلك الهيكلية ومرآة لتلك الفترة.

ومما لا شك فيه كذلك أن المجتمعات الشرية لا تعرف حمودا أو وجودا هامشيا على وتيرة أبدية واحدة بل أنها تشهد تطورا تاريخيا متواصلا منقادا في ذلك بقانون التناقص والتجاوز فلامراء اذن في أن م/أ/ش تستدعي فعلا التطوير والمراعاة بطرا لتطور المجتمع مد صدورها ولكن المطلوب هو تحديد اتجاه ذلك التطوير وتلك المراعاة. وادا ما عدنا الى محتوى المحلة فاما سجد أنه باستثناء ما تصمنه من العاء لتعدد الزوجات والطلاق الشرعي على وجه الخصوص، وهو ما يعتبر مكسبا لا محال للتراجع فيه فان بقية السود تعتبر تحسيدا واصحا للعلاقات الابوية المكرسة لتعنية المرأة للرحل وانخراطا حليا في المرحعية الشريعية ذاتها وذلك من خلال المحافظة على مؤسسة المهر واساد رئاسة الاسرة والقوامة والانفاق كلها للرحل، والتميز في الميراث ومحال التطوير الصوري لمواكبة تطور مجتمعها وتجاوز نقائص هذا الحاسب الذي أصبح فعلا متحكما عن واقعنا اليوم أي تجاوز ذلك التمشي التلقيني بين الدهية التقليدية والتوجه العصري الذي طع م/أ/ش، والذي تشكل عموما كحلفية أساسية لإيديولوجيا النهضة لدى الالتحسسيا العربية، والانحراط الفعلي بدلا عن ذلك في حيار الحداثة كما يتمثل محال التطوير أيضا في التخصيص الواضح في الدستور على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في كل الحقوق والواجبات وفي المصادقة والتطبيق الكاملين لكل الاتفاقيات الدولية وبصورة خاصة اتفاقية كوبنهاغن حول «الغاء كافة اشكال التمييز ازاء النساء» وفيما عدا ذلك فان ما يهدف اليه السلفيون من خلال تذرعهم بسببية التشريعات وضرورة تطويرها ليس في الحقيقة سوى استكمال للحزب المكرس للعقلية الانوية المشار اليها أعلاه في م/أ/ش بقية مكوناتها وذلك باعادة التشريع بتعدد الزوجات (تحت محارج وتعلات مختلفة) وتحريم التبي والعودة الى الطلاق الشرعي... ربما - ولم لا - بيت الطاعة! اما المعالطة الاساسية التي ينطلق منها السلفيون حاليا كنقطة ارتكار للهجوم على المرأة فهي تحميلها مسؤولية انتشار جحافل البطالة والفقر وأزمة «انهيار الاحلاق» وبشكل عام أزمة المجتمع

ومكمن المعالطة ها يتمثل في طمس الاسباب الحقيقية للأزمة التي شملت كل الميادين من حراء نظام تربوي مفصم وسياسة تنمية تابعة ومط حكم استبدادي، والمعري من وراء توجيه السلميين تهمة حدوث كل المآسي الاجتماعية الى المرأة وقفزهم على قاعدتها الموضوعية هو محاولة متعمدة مهم لصرف الطر عن أهم أحد افرارات ذلك الواقع المتأرم ووحها من وحوه أرمته العامة، شأوا صمها وترعرعوا بين أحضاها وتناموا كرد فعل / مهرب / محدر / محرح لها

أما نقطة الارتكار الرائعة والاحيرة التي يعتمدها السلميون حاليا فهي توطيف تركير الخطاب السائد على اعادة الاعتار لـ «هوية توس العربية الاسلامية» وما تع ذلك من احراءات مثل ث الادان في الاداعة والتلغرة ومشروع الجامعة الريتوية وحملة «الاحلاق الحميدة» للتقدم خطوات أخرى على درب تحقيق بعض الاحراء من ربامحهم ومكمن المعالطة هنا، هو الاحتماء حلف مسألة «اعادة الاعتار لهوية توس العربية الاسلامية» لارار انفسهم في مطهر الممثل الأوحد والامين لاصالة شعسا وهويته، ووضع كل معارض لهم في موقع الدحيل المست عن الواقع وذلك في اطار صراع احلاقوي متالي مختلف مفرع من كل محتوى ملموس بين حط الاصالة الذي يدعون تمثيله وحط التنعية للعرب الذي يصمون به معارضهم ومن الضروري ها أن نفهم أن هذا الادعاء المفترق الى أي دليل وهذا الخلط المتعمد بين اطراف ومواقع ومسائل مختلفة، له مرراته في حطة السلميين الحالية فهم يصعون في سلة واحدة من يسموهم «اتاع الغرب» دون تمير بين من يعتقون قيم المساواة والعدالة والحرية وحقوق الانسان التي استقت فيه ثم اصحت ملكا مشاعا للانسانية جمعاء وبين اديال العرب الاستعماري بما يعنيه من تفسح واحلال وعصرية .. وهم يعمدون من ناحية ثانية الى إقامة تطانق وتداخل غير علميين بين التراث من جهة وبين الدين كعقيدة من جهة أخرى في حين أنه يمثل أحد أحرأ ذلك الكل لا عر ولا يحوز بأي حال احتزال الكل في

الحزء أو تقديم الحرة في شكل التجلي الوحيد للهوية الجماعية، ولكن السلفيين يتعمدون مواصلة هذا الخلط خدمة لغاية محددة تتمثل احدى مقدماتها في الهجوم على المرأة واعادة تقنين علاقتها مع الرجل باسم الشريعة وتحت عطاء التمسك «بالاصالة» و«الهوية» المختزلة فيها، وهذه العاية المحددة هي الغاء كل التشريعات والقوانين الوصعية باعتبارها حسب رعمهم ناقصة ومحتلة لأن مرجعها هو العقل الشرعي «المحكوم بالنقص والخطأ» ولتعويضها بأحكام الشريعة

وعلى هذا الاساس تتوضح الاعداد الحقيقية للحدل القائم حاليا حول مكانة المرأة في مجتمعنا لما لها من ارتباط وثيق بالرهانات والافاق الممكنة. والقضية المحورية التي يحيل إليها هذا الحدل، لا تتمثل في التعرب أو في التمسك بالهوية، أو في المعركة بين الايمان والالحاد واما تتحدد بالاساس في اشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وفي الحسم بين مشروعين مجتمعيين:

مشروع مجتمع مدني قائم على اساس المواطنة، تكون الدولة فيه جهازا مدنيا معبرا عن طموحات ورعات مواطنيها بغض النظر عن جنسهم أو معتقدتهم أو مشروع تيقراطي كلياني يتداخل فيه تسييس المقدس وتقديس السياسي، فيقصي الدولة من حيز الانسان، ككائن اجتماعي، ومن حيز التاريخ الى نطاق المطلق وينهي عنها في آخر المطاف كوها ظاهرة اجتماعية لكي يؤدي إلى إقامة نظام استبدادي على أساس نظرية الحق الالهي في السلطة. وما محاولة السلفيين حاليا الدفع في اتجاه تنقيح م/أ/ش. والاحتكام الى النصوص الشرعية الفقهية لتنظيم العلاقات بين الرجل والمرأة في الحياة الاسرية إلا مقدمة للاجهاار رويدا رويدا على مبدأ التشريع الوضعي ككل وفق تصورهما المجتمعي المذكور آنفا وذلك للتقدم بعدها حسب خطة تصاعدية إلى نقاط أخرى مثل الدعوة إلى إقامة الحدود والرحم والجلد وقطع يد السارق مثلا، وذلك كله متوقف حاليا على مدى الاختراقات التي يمكن للسلفيين تحقيقها فيما يتعلق بالموقف من المرأة وعلى درجة التنازلات التي

يمكنهم كسبها، وهو الأمر الذي يستدعي أكثر من أي وقت مضى
درجة راقية من التعنت واليقظة والمقاومة
لا يصوتي في حاتمة هذا التقديم أن أتقدم بالشكر على الصدى
الطيب الذي لقيه عملي المتواضع هذا لدى العديد من القراء الأمر
الذي جعل طبعته الأولى تمهد من السوق في ظرف شهر قليلة، بيد
أنه من الضروري التأكيد على أن هذا العمل هو لسة أولى لا أدعي
فيه الشمولية والنموذجية بل أضعه بين يدي القراء للاثراء وكدعوة
للتفكير وحث على فتح محالات مقاومة ارحب.

شكري لطيف

تونس في 8 مارس 1988

تقديم

محمد مهدي

يتفق كل الاسلاميين — مهما اختلفوا — في المادة بصوت واحد تطبيق الشريعة الاسلامية ، أي « أسلمة المجتمع » . وهذا يعني احصاء إرادة الفرد ، والمجموعة ، إلى مشيئة السماء الْمُصَمِّة في المُتَوَلَّى التي لا يرقى إلى تَدَنُّر أحكامها وحكمتها إلا « الراسخون في العلم » . ومن هنا يصح إعمال العقل ، خاصة من لدن من « لم يُوتوا من العلم إلا قليلا » ، وعلى أي صعيد كان ، صرنا من المروق عن التهج القويم ، يتطلب التقييم باليد واللسان ؟ ...

وغلى الرعم من أن هؤلاء « الراسخين في العلم » يرفضون ، في العال ، تقديم ربامحهم المتضمن لمشروعهم استجابة لتوصية احد قادتهم التاريخيين ، الشيخ السا ، الذي يصح أناعه بالاكْتفاء بالقول ان ربامحهم هو الكتاب والسنة ..! وعلى الرعم أيضا من تحسب الخوص في القصايا التفصيلية والاكْتفاء فقط برفع الشعارات العامة مثل احلال « المجتمع الاسلامي » محل مجتمع « الحاهلية » الخ ... حتى يتحسوا الحدل الذي يؤول إلى تشتيت صفوفهم ، وحتى يتمكنوا من تحيد أكر عدد ممكن من الأنصار من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الذي يُحَيِّل لكل مهم أنه يحد صالته المشودة لديهم . على الرعم من كل هذا تكشف لنا القراءة الْمُحَصَّنة لكتابات الاسلاميين حقيقة الأهداف التي

يرمون إليها بعد تعريضها من الشعارات الحميلة التي يحاولون بها تعطية مشروعاتهم الحقيقي لقد أفلح مؤلف هذا الكتاب ، شكري لطيف ، إلى حد كبير في رسم مشروع الاسلاميين لاصطهاد المرأة بدقة كبيرة من خلال استنطاقه لصوصهم وبحج في هتلك حجب الخطاب الاسلامي واطهار حقيقة شعار « تحرير المرأة لديهم ، هذا الشعار الذي يحفي بقيصه ، تماما .

ولعل أهم ما يُمير هذه الدراسة القيمة التي بين ايدينا هو تنوع صاحبها وإحاطته بمعظم ما كتبه الاسلاميون في تونس وفي عدد من البلدان العربية الاخرى حول قضية المرأة وإحالتها القارىء على مصادره بدقة ، وها يكمن الفارق الجوهرى بين هذا العمل وكتابات الاسلاميين التي تستلها القارىء وتستعمل حمله فتحتلق تارة مقولات لتنسبها إلى بعض الحصوم وتعمد تارة إلى تشويه بعض المقولات الأخرى ، دون الاشارة حتى إلى المصادر التي يرغم هؤلاء أهم يقولون عنها أو يناقشونها ، ويكتفي في هذا المجال بإيراد مثال من استشهاد يسوقه صاحب هذه الدراسة ، نقلا عن عبد الله علوان (انظر كتابه : « إلى كل أب عيور يؤمن بالله » ص 24—25) جاء فيه : « يقول كبير من كبار الماسونية الفجرة (من هو ونقلا عن اي مصدر ؟) : « علينا أن نكسب المرأة ، فأني يوم مدت إلينا يدها ، فزنا بالحرام وتبدد حيش المتصرين للدين ... (هكذا !) ... » هكذا يصل استنلاه القارىء أوجه لدى الاسلاميين ، فالخير يكفي أن يقول « أنا خير » حتى نصدقه أما « الشرير » فلا مجال امامه إلا الاقرار بأنه شرير .. والفاجر يقول « أنا الفاجر حليف الشيطان » ومن يسعى إلى « الفوز بالحرام » يقولها هكذا علانية وعلى رأس الاشهاد !.. إننا لم نظفر قط ، لدى اي كان ، بمثل هذا الاقرار بسوء البية والفجر

بالفساد ! ولكن « سعة اطلاع » الاسلاميين على كتابات
 حصومهم بل على سرائرهم، تكفلت بإيجاد العجب العجاب،
 ثم ان هؤلاء لا يريدون ارهاق قرائهم بذكر مصادرهم ، فلا
 داعي لتحشيم هذا العناء ، وهل من داع إلى الشك في صحة
 ما يقولون وهم « الأماء » و « الصادقون » الذين لا يمكن بحال
 الشك في صحة أقوالهم التي لا يأتيها الباطل من أمام ولا من
 خلف ؟! وإذا كان الأمر على هذا النحو لدى الاسلاميين الذين
 يحدون لدى حصومهم « من اليهود والنصارى والشيوعيين »
 او « الاستعمار والصهيوية والماسونية والمذاهب المادية
 الإلحادية » كل شيء حاهر ولا يتحملون أية مشقة في «الكشف»
 عن حفايا حطاب الحصوم ، فإن صاحبنا ، مؤلف هذا
 الكتاب ، قد تحشم المصاعب وسهر الليالي في جمع شتات
 مقولات الاسلاميين على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم ، حول
 مسألة تحرر المرأة وجمع الشواهد والقرائن التي تثبت بطلان
 دعواهم وزيف شعاراتهم التي تدعي الدفاع على « شرف »
 المرأة و « حقوقها » وبين أنهم ، على عكس ما يدعون ، دعاة
 لاستعباد المرأة وشل المجتمع بأكمله بتحويل بصفه (الرجال)
 إلى سحاين لصفه الآخر (النساء) وخلق قطيعة بين الحسين
 « فمجتمع الرجال وناديهم غير مجتمع النساء وناديهم » كما يقول
 الشيخ العشوي

وبناء على ما تقدم يعرق الاسلاميون في الحديث عن
 « الاخلاق الاسلامية » التي يسعى أن يختص بها كل « ناد »
 من الناديين. المذكورين ، ووفق هذه الاخلاقية يجب أن لا تشبه
 أخلاق الرجال اخلاق النساء في شيء بطرا لان لكليهما
 خصائصه المميزة بل ان الامر يؤول إلى اصطباع عالين متميزين
 ومتباينين كل التباين إلى حد تتحول فيه فضائل الرجال إلى

ردائل لدى النساء وفصائل النساء إلى ردائل لدى الرجال ..
ومن أجل المحافظة على استمرار تمايز هذين العالمين الذي اقتصته
سبب الطبيعة بل إرادة السماء نفسها يصحح من الواجب —
حسبما يطرحه الاسلاميون ، انطلاقاً من ان هذا كان ممشية
الحائق التي من الكفر أن يُتبع لها تدبلاً — تأيد هذه الحواجر
والحفاظ على هذا الحدار الصبي القائم بين « الباديين » فمن
باحية يكون « الرجال حائرة يتسلطون بقوتهم على المرأة
فيستعملونها كأداة من ادوات المرل » ومن الباحية الاخرى
« مكر النساء وحيلهن وامهن ربما يستولين على الرجل السمح
اللين فحما يرلن به حتى يقلب آلة في ايديهن وقد يكسرن قلبه
ويطعنن شرفه في الصميم إن لم يتمسك ساموس الرجال
المتحذرين . » (انظر « امرأتنا في الشريعة والمجتمع » للطاهر
الحداد — ص 137 — ط 4 الدار التونسية للنشر) ولا
عراة في كل ذلك ما دام « كيد النساء » عظيم !..

وأمام هذا الوضع لا يفقد الاسلاميون الأمل في إيجاد سعادة
الدارين لأهل الباديين بسبب مطوئتهم الاخلاقية الاسلامية التي
تتمحور حول « العفة » و « الحياء » و « الطهارة » التي تلزم
المرأة أكثر مما تلزم الرجل ولكن الهدف ، كما يلاحظ ذلك ،
محققا ، الطاهر الحداد ، هو « ان يكون الحياء في المرأة رمزا
لمعنى انكسارها وضعفها وبذلك يفكرون معنى انوثتها التي
يحرصون على نقائها وما ذلك في الحقيقة إلا مصدر لسيادة
الرجل عليها واحداً بذلك راضية مستسلمة فهو يلد له أن
تأتيه ملتحثة تطلب منه الرأفة والحدة فيستسلم لها انتسام القوة
للضعف حين تأخذها عوامل الرقة والعطف وذلك معنى الحياء
والحب في نظر هؤلاء ... » (« امرأتنا ... » ص 237)

ووضع المرأة في موضع الدونية والخضوع الكامل للرجل

لا يمكن أن يتحقق إلا بتحهيل المرأة وتصديق أفق تفكيرها
 بانقائها رهينة سحها المرلي وتكيليها تتحمل أعاء شؤون البيت
 لوحدها اصافة إلى تربية الاطفال وايهامها بأنها ما « خلقت »
 إلا لهذا الدور الذي أهلتها له متبينة السماء . تم اهم يجهدون
 انفسهم في كيل المديح الكادب لـ « أنوتها » وان دورها كأم
 هو أكبر شرف لها حتى إنه يجعل « اللجنة تحت أقدام الامهات »
 وهلمحرا

ولكن أية فائدة تحيها المرأة من هذا السيل من المديح المافق
 وأية فائدة يحفيها المجتمع ككل من إناطة هذا الدور للمرأة ؟
 هل من الحكمة ان سسد إلى هذه المرأة الحاهلة ، « ناقصة
 العقل » و « القاصرة » التي يتطلب وضعها هذا بالذات
 وضعها تحت وصاية الرجل وقوامته عليها على الدوام ، مهمة
 تربية احيال المستقل دون أن يكون في ذلك حطر عليهم وعلى
 مستقل المجتمع ككل ؟

إن إمراة حاهلة وصيقة الأفق لا يمكن الا أن تمرر حهلها
 وصيق أفعها إلى السراء وتعطل ملكة التفكير لديهم وتعرس فيهم
 الايمان بالحرافات والأناطيل ، وهذا ما لاحظه مد ييف
 وحسين سة الطاهر الحداد الذي رصد هذه الطاهرة وحلص
 إلى أن « العائلات عبدا لا تشعر بشيء يسمى حركة عقل
 حتى تثيره في أسائها للتأمل من الاشياء وتميرها وما يكون
 سوى إثارة تلك التحيلات وتأيد العادات والأوهام الموروتة
 فيستأ الاساء على حهل وحق ، وتعصب لما لقوا مد
 الصعر . . » (« إمراةا ... » ص 132) .

إن علاقة اللاتكافؤ هذه بين الرجل والمرأة التي يريد
 الاسلاميون تأييدها ، لا يمكن إلا أن تؤيد هذا التحلف الذي

يعيشه كل المجتمع بأفراده وحلاياه الأسرية ، فتستحيل الأسرة التي يقدسها هؤلاء الاسلاميون إلى «محر قمع لعقوبة الاطفال وعرائرهم ومكان تشويه لشايطهم الذهني والحسي ونفي لاستقلالهم اياها المدرسة الاولى لتعليم الطفل الجوع أمام الاب وبالتالي القائد ورب العمل ورب الدولة إنها حلية النظام القائم الاولى وصمان استمرارية مراتبه» كما يقول ليبس (« بصوص حول الموقف من الدين » ص 12 — دار الطليعة — بيروت 1978) .

إن هذا السحن الذهني الذي أعده الاسلاميون للمرأة لا يهدف إلى تكييفها هي فقط بل يستهدف المجتمع ككل بكل قوى تعبيره ومسار تحدده ، إهم يريدون الإنقاء على واقع هذا المجتمع السيء ولكن حركة التاريخ أخذة مسارها لتحطيم كل القيود التي يصعها الاسلاميون وغير الاسلاميين في طريق قوى التعبير في مجتمعنا هذا من رجال وساء ، هذه القوى الساعية دوما إلى الأرق وإياها ارادة لا تقاوم إذ أن التاريخ الراحف دوما إلى الامام لن تقدر على تعطيل مساره أو جعله يتقهقر إلى الوراء أية قوة مهما كانت .

وسوف يكون لهذا الكتاب الذي بعده دون مبالغة الثاني في توس بعد كتاب الطاهر الحداد الشهير « امرأتنا في الشريعة والمجتمع » — اسهامه في هذا المسار

• م • م

توطئة :

ضد السلفية

(1) يأتي هذا العمل كحرف أول من سلسلة أعمال مدرحة ضمن مشروع عام يستهدف الردّ على السلفية ، على مستوى فلسفي : كطام تفكير لا معري ، مناقص لقيم العقل والعلم ، وعلى مستوى اجتماعي / سياسي . كمشروع استبدادي للسلطة مناقص لقيم الحرية والعدالة .

(2) ولم يكن اختيارنا تحصيل الحرف الأول من هذا المشروع ، للتعرف والردّ ، على أطروحات السلفيين الأساسية تحاه المرأة ، اختيارا عفويًا أو جزاا .

(3) فالموقف من المرأة ومكانتها في المجتمع ، شكّل — ولا يرال — الوصلة التي تحدّد اتّجاهاتها حقيقة وطبيعة مرامي ، وتوحّات كل حركة فكرية وكل مشروع اجتماعي / سياسي .

(4) وهو بصفة خاصة موقف يكتسي أهمية بالغة في مجتمعات مثل مجتمعاتنا العربية ، تعاني من أمراض عاتية ، أضرها التحلّف العلمي والتكنولوجي ، والتبعية الاقتصادية ، والتمزّق الحضاري ، والجهل والأمية ...

(5) وهو لذلك موقف ، يكتسي أهمية مضاعفة ، لأنّ المرأة العربية تروح تحت وطأة نصيب الأسد من تلك

الأمراض وتعباتها ، الأمر الذي يمسها ، كطاقة تشكّل نصف المجتمع ، من المساهمة المطلوبة والضرورية في عملية تقدّمه وهضته .

(6) إنّ خطر الرّدّة المأدلحة والكلّابية التي تشهدا الساحة العربية — ومن صمّها بلادنا — تحت عطاء ما يخلو للعص تسميته « بالصحوّة الاسلاميّة » ، يهدّد من ناحية تنصفيّة هامش المكتسبات / « الثغرات » ، التي تحقّقت للمرأة في « سور التحلّف العربي » ، ويهدّد من ناحية أخرى بسف الحسور المؤدّية إلى اعتاقها الكلّي والهاثي .

(7) لقد كان الرأى السائد إلى وقت غير بعيد — خاصّة في بلادنا — أنّ مسائل مثل حقّ المرأة في التعليم ، وحقّها في الشغل ، وحقّها في اختيار الروح وفي الطلاق ، وإلغاء تعدّد الروحاح — أنّها مسائل دحلت بطاق الديهيات ، على الأقلّ في العقول ، ... بعد دحوها بِطَاق الواقع ..

(8) لكنّ السلفية الحديده — التي تحدّ أرقّ تعبير لها في الحركة الاسلاميّة / السياسيّة — مماهضتها لتلك الديهيات ، وسعيها المعلن إلى سفيها وقلها في اتحاها انتكاسي ، لا تاريخي ، تأتي لكي تبيّن أنّ الحدل حول مكانة المرأة الذي عرفته الساحة الفكرية ، توسّيا ، وعربيا ، في مطلع القرون العشرين ، لم يُقفل بعد ، وأنّ صراعا حارما ومتواصلا ، أمر ضروري ومتأكد ، ههدف الحسم فيه لصالح حركة التحرّر والتقدّم للمرأة ولكل المجتمع .

(9) إنّ هذا العمل هو محاولة للربط مع ركن سبل ومُصيء من تراثا ، ساه حيل من الرّواد الطاهر الحداد ، قاسم أمين ،

الطهطاوي ، سلامة موسى ، — سوه بحرأة على إصداع الرأي واستماتة في الدفاع عنه ، وقبول للتصحية في سيله ، فتعرّصوا للعزل ولشتى المصايقات المادية والأدبية التي بلغت درجة الاستشهاد ، مثلما حصل للطاهر الحدّاد.

(10) لذلك ، فإنّ هذا العمل . هو أيضا امتداد لعمل أولئك الرّواد ، ومواصلة لجهودهم وبصاخم صدّ الترمّت والسلفية ، في أشكالها الحديدية التي حاول هي أيضا الربط مع « تراثها » ومطّريها الدين حاسوا الرّواد ، وتعمل على توطيف كل « الأسلحة » الممكنة ، للإحهار على تراث الرّواد المصيّء المتمثّل أساسا في الوعي بأنّ تحرّر المجتمع من قيود الشّعية، والتحلف والاستداد ، مرتبط أشدّ الارتباط بتحرّر المرأة من قيود الدونية والهامتية والحصوع . وفي الوعي بأنّ الهصة المستودة مرتبطة أشدّ الارتباط ، بإلغاء عقلية « الحريم » وبتحقّق شرط إساوية المرأة داخل مجتمع مدني قائم على أساس المُواطَنة ، وكسر الأعلال التي تمنعها من الانداع والحلق وتحقيق الدات .

(11) إنّ هدف هذا العمل ، هو في كلمة : الدفاع عن حقّ المرأة في الحياة . لأنّ الدعوة السلفية الحديدية ، لا تعي بالنسبة لها ، سوى الموت . و « متى كان الموت » — مثلما قال الطاهر الحدّاد محاطا بسلفيّ عصره — « يتح الحياة ؟ »

شكري لطيف

تونس في 8 مارس 1986

مدخل عام

شهدت الساحة الفكرية ببلادنا خلال صائفة 1985 ، حدالا حاميا طال أغلب وسائل الاعلام ، وذلك إثر ما أعلنته قيادة الاتحاد الاسلامي في ندوة صحفية ، من معارضة لوضع المرأة الحالي ، ومن مطالبة بإحراء استفتاء حول مجلة الأحوال الشخصية التي وصفتها بـ «فُرْصَت من طرف فرد ضدَّ إرادة شعبنا المسلم»

وقد كان من نتائج الحملة المضادة التي شنتها مجمل قوى التقدم والديمقراطية ضدَّ هذا المطلب ، أن توحى الاسلاميون ، في فترة أولى ، طريقة الدفاع عن موقفهم ثم ، وأمام الوعي بحجم المعارضة له ، تقلصت تصريحاتهم في فترة ثانية ثم انتهوا إلى تكتيكهم المعهود ، وهو التراجع ، لكي يعلنوا بكل ماكيافيلية ، بأن كل ما وقع ليس إلّا حملة تشويه وكيد منظمة ضدهم ، وأنهم لم يعارضوا أبدا ما حصلت عليه المرأة في إطار مجلة الأحوال الشخصية وأن مناصرتهم لقضية المرأة لا حدود لها ، ولا تستدعي التشكيك

إن مثل هذا الأسلوب «المتقلب» في التعامل مع قضية جوهرية من قضايا التغيير المجتمعي ، كقضية تحرر المرأة ، من شأنه أن ييث الغموض والبلبل في الأذهان ، وذلك في عياب (أو تغيب) موقف واضح يمكن الرأي العام من الحسم الواعي بين الأطروحات المتنازعة ، ومن فهم خلفياتها وأبعادها وكل ذلك يؤكد ، أن محاولة رفع كل امكانيات الالتباس ، أو التعتيم ، مشروطة قبل كل شيء ، بالتساؤل المشروع ، عن مكن الحقيقة ، الذي يقود إليه أسلوب الاسلاميين «المتقلب» في هذه القضية

فأير هي الحقيقة ؟ هل أن المعركة الفكرية التي شهدتها أغلب الحرائد والمحلّات بين قوى التقدم والديمقراطية من ناحية ، والاسلاميين من ناحية أخرى ، لم تكن سوى عملية مفتعلة ، مفتقرة لأي أساس ؟ أم هل أن ما ذكرته قيادتهم في الندوة الصحفية ، لم يكن

سوى «زلة لسان» ، وقع التراجع عنها ، و«عما الله عما سلف» ١١٩٩

الإجابة الأولية عن هذه التساؤلات ، هي أن ما صُرح به في ندوة 6 حوان 1985 ، لم يكن سوى مقدّمة «مهدّبة» لموقف الاسلاميين من المرأة فهذا الموقف ، هو في الحقيقة «مكتمل» ، و«متكامل» ، انطلقت بوادر بلورته في بداية السبعينات مع البرور والتهكيل العلنيين لحركة «الاتجاه الاسلامي» أي بالتحديد منذ سنة 1972 ، حيث تدافعت أقلام الاسلاميين لبناء ذلك الموقف وتعميقه والتنظير له ، أساسا على أعمدة محلتهم «المعرفة» ، وغيرها من المنابر وذلك إضافة إلى توجّهم المكثف للدعاية له في صفوف النساء (حلقات نسائية في المساحد وفي المعاهد الخ) لهيكلتهن التنظيمية على قاعدته ، والتي كانت من أبرز نتائجها ، ظاهرة الفتيات المتحجّجات ، التي ميّزت أواسط-السبعينات

وما سنعمل على تحقيقه في هذه الدراسة ، هو بالصبط ، إلقاء الأضواء على هذا الموقف المتكامل ، في كل المجالات التي تتصل بقضية تحرّر المرأة

- المساواة

- الأسرة (هيكلتها ، غايتها)

- الاختلاط

- الحجاب

- الشغل

- التعليم

- النشاط السياسي

وذلك ، لكي نتجنب السقوط في «فخّ الطرفية» التاريخية الصيّقة التي قد يُتعلّل بها لتبرير ما صاحب صراعات صائفة 1985 من «غموض» أو «تعتيم» ، أي لكي نبيّن في النهاية ، حقيقة ما يطرحه الاسلاميون ، وحقيقة ما يطمحون إلى تحقيقه تحاه المرأة

المقدمات الثلاث للموقف العام :

لكل سق فكري مداحل أو مقدمات يتشكّل حولها ، وتحدّد بمقتضاها تفاصيله المتعدّدة ولن يشدّ موقف الاسلاميين العام من المرأة عن هذه القاعدة لذلك نعتقد أنه من الأحدى ومن الضروري التعرّص للمقدمات المحورية التي سيقوم عليها موقف الاسلاميين ، حتى يتسّى لنا استحلاء «المطلق» الداحلي الخاصّ الذي سيؤدّي فيما بعد إلى تفاصيله وحرثياته ، في محمل المسائل التي طرحاها للفحص ويمكننا تحديد هذه المقدمات في مستويات ثلاث

- 1) قضية تحرّر المرأة «مؤامرة استعمارية»
- 2) المرأة «مرمر للعبة والحطيئة»
- 3) المرأة «مرمر للذة والفتنة»

I - تحرّر المرأة «مؤامرة استعمارية» :

من المطلق ، بصطدم بالرفض «الاسلامي» القطعي ، أي بالتسليم والاقتراع مدثيا ، بما للمرأة كبسامة ، وكمواطنة مكوّنة لصف المجتمع ، من حقوق أساسية ، من المشروع ومن الواجب أن تتمتع بها وحقوق المرأة التوسية المكتسبة حاليا ، أو تلك التي مازالت تطمح إلى تحقيقها ، لا تعدو أن تكون في تصوّر الاسلاميين ، سوى بدعة استعمارية تستهدف مسح صميم الأمة ، في حين يمثّل البديل الذي يقترحوه وسيلة عودتها الوحيد إلى السع الصافي لـ«صّميم الأمة وفطرتها»

يقول راشد العوّشي

«لا يمكن الحديث عن المرأة في تونس ، كظاهرة معرولة عن الإطار

العام للمجتمع الذي يروح مد بداية المهجمة الاستعمارية في القرن الماضي ، تحت وطأة مشاريع المسخ والتعريب والاستغلال وليست الصحوة الاسلامية إلا الحواب - وليس ردّ الفعل - عن فشل مشروع التعريب وفي هذا الإطار ، فقد مثل المدّ «الإسلامي» السائى ، تحدّياً صارحاً للقائمين على هذه المشاريع ومن هـا فقدر ما كان مشروع التعريب وصاية على المرأة ، لا ترال قائمة ، بقدر ما كان مشروع الصحوة الاسلامية النسائية ، انطلاقة ذاتية ، انطلقت من صميم الأمة وفطرتها»^{١١}

إنّ مطلق الاسلاميين المدّني هو الرقص المطلق والهائي لكل ما دعا له العديد من الرواد في مطلع القرن الحالى (قاسم أمين ، سلامة موسى ، الطاهر الحداد) من ضرورة تحرير المرأة من الأغلال التي تكبلها ، كحرء مكمل ومؤثّر في عملية تحرير المجتمعات العربية من أغلال التحلّف والاستعمار فقضية المرأة ، بالنسبة لهم ، مسألة لا تهّم مجتمعاتنا المعاصرة ، فقد أوجد حلولها السلف الصالح ولا تحتاج للإثارة إنّها مشكل «أوروبي» بحث لا علاقة لنا به ، ولا حاجة لنا بطرحه ، وهي في نهاية الأمر ، قضية مفتعلة ، ومشكل مستورد» من حملة «الأفكار المستوردة» المطروح محاربتها

يقول السيد عبد الوهاب الهناتى في محلة «الإتحاء» ، المعرفة «بحس في البلاد الاسلامية ، رعة ما في اللحاق بركب الحضارة ، ننقل إلى بلادنا ، ما يوحد في أوروبا من مشاكل ، ظانين أنّ هذا النقل سبيل الخروج من التحلّف ، حتّى ولو أنّ المشاكل المستوردة لا يدعوها أيّ عرض أو ضرورة ، وأهمّ هذه المشاكل موضوع الاختلاط الذي فرصته أوصاع أوروبية محصّة ، ونقله دون وعي أو دراسة»^(٢)

إن رقص الاسلاميين المدّني ومن الأساس لمحرّد طرح فكرة تحرّر المرأة يصل هم إلى حدّ نعت الماديين هـا بأنهم «أهل جاهلية» ، مشاركون بدعوتهم تلك في «المؤامرة الرهيبة» التي تحاك صدّ شعوباً من الثالوث اليهودي - المسيحي والشيوعي^{١٢}

يقول الشيخ عبد الرحمن الرّآك .
«إِنَّ أَهَمَّ مَا يَنَادِي بِهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ الْحَدِيثَةُ وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ ، هُوَ حُرُوجُهَا (المرأة) إِلَى الْمِيدَانِ لِلْعَمَلِ ، وَيَعْدُونَ نَقَاءَ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا سَحْنًا . وَلَيْسَ هَذَا بِغَرِيبٍ إِذْ صَدَرَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالشُّوعِيِّينَ وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ : هُوَ نَتِيجَةُ الْإِحْتِكَافِ بِالْكَفَّارِ وَمِنْ آثَارِ الْإِسْتِعْمَارِ الَّتِي غَلَبَ عَلَى أَكْثَرِ دِيَارِ الْإِسْلَامِ ، وَكَذَلِكَ نَتِيجَةُ الْإِعْجَابِ بِالْكَفَّارِ وَضَعْفِ الْإِيمَانِ » .^(١)
فقضية تحرّر المرأة إذن «فكرة مستوردة» ، مدرجة في إطار مخطّط عام مشترك للاستعمار (والنصارى) والصهيوية . (واليهود) والشيعوية (هكذا في سلة واحدة !) هدفه رعيّة أسس مجتمعاتنا وتخطيمها
ذلك هو «الاكتشاف» الذي سيسعى الإسلاميون إلى تعريضه ، والدعوة انطلاقاً منه إلى تحرّيم طرح مسألة تحرّر المرأة
يقول السيد عبد الله علوان في كتيّب بعنوان «إلى كل أب عيور يؤمن بالله» .

«ومن الأمور التي يجب أن تعلموها جيّداً ، أيّها الآباء ، أَنَّ مَخْطَطَاتِ الْإِسْتِعْمَارِ وَالصَّهْيُونِيَّةِ وَالْمَاسُونِيَّةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَادِيَّةِ الْإِلْهَادِيَّةِ تَهْدَفُ إِلَى إِفْسَادِ الْأُسْرَةِ الْمُسْلِمَةِ ، وَانْفِصَامِ عِرَاقِهَا ، وَهَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَمْرِيقِ الْقِيَمِ الْأَخْلَاقِيَّةِ وَإِطْلَاقِ عَمَالِ الْعِرَازِ وَالشَّهْوَاتِ ، وَإِشَاعَةِ الْإِسْحَالِ وَالْمِيوَعَةِ فِي الْمَحْتَمِعِ ، فَالْمَرْأَةُ - عَدَ هَؤُلَاءِ - هِيَ أَوَّلُ الْأَهْدَافِ فِي هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْإِبَاحِيَّةِ ، وَالْمِيدَانِ الْمَاكِرِ ، فَهِيَ الْعَنْصَرُ الضَّعِيفُ الْعَاطْفِيُّ وَذُو الْفَعَالِيَّةِ الْكَبِيرَةِ ، وَالتَّأثيرِ الْمُبَاشِرِ فِي هَذَا الْمَجَالِ .
يقول كبير من كبار الماسونية الفجرة .
«علينا أن نكسب المرأة فأيّ يوم مدّت إلينا يدها ، فزُنا بالحرام ، وتبدّد جيش المنتصرين للدين»^(٢)

ولن يكتفي الإسلاميون بنعت دعاة تحرّير المرأة بأنهم «أهل جاهلية» وعملاء «لايديولوجيات مستوردة» مثلما تقدّم ، بل سيصل بهم الأمر إلى أقصى حدود الابتدال ، وذلك بصبّ جام حقدهم على دعاة تحرّير المرأة ،

من حس الرجال ، ووضع هؤلاء في مرتبة أقل من الحيوانات
يقول السيد محمد لطفي الصّاع
«إنّ هناك تأمرا رهيبا صدّ المرأة المسلمة ، يقوم به أناس لا يخافون
الله ، ولا يخشون العار والفضيحة ، لأنهم ليسوا متديّنين عيوريين ،
فليس لكثير منهم زوجات ولا بنات ، ولا يتّقون يوما يسألون فيه عمّا
يعملون ، وإن كان لبعضهم روحات وبنات ، فليس عندهم من الغيرة
شيء حتّى ولا التي توحد عند بعض الحيوان » (5)
تلك هي مقدمة الاسلاميين الأولى

II - المرأة ... تلك «اللعة» :

على مستوى المقدّمة الثانية التي ستحدّد على أساسها كذلك ، تفاصيل
الموقف المتكامل ، نجد ، أن المرأة - بالنسبة للإسلاميين - تمثّل «اللعة»
وترمر إلى الخطيئة - وهي التي كانت السب في التحدّي الأدمي للحالت ،
وهي بالتالي السب في حرمانها - بصورة أو بأخرى - من نعيم المردوس
الأبدي ، بطرد آدم منه -إنها حليقة الشيطان- الذي لم يتمكّن من مسح
«مؤامرتة» بالاعتماد على آدم (الرحل) فوجد صالّته في حواء (المرأة) ،
التي تمكّنت بفصل كيدها (وهو عظيم) من عوايته ، مستعلّة براءته
وطيبته .

ذلك هو المطلق الثاني لموقف الاسلاميين من المرأة ، وهو مطلق
مشارك مع بقية ما صدر في محمل الأساطير والأديان القديمة ، ولكن ،
ولئن تمكّنت العديد من الشعوب والحضارات من تجاوز هذا المطلق الذي
طبعها في فسترة من فترات تاريخها ، فإنّ «إسلاميّينا» مارالوا يحدون في
هذا البعد الأسطوري - الميتافيزيقي ، ملادا هامّا ، ويتشثّون به كحجّة
وأساس لموقعهم العام من المرأة

يقول راشد العنوشي محاطا بالشباب
«فالله أسأل أن يثبت أقدامكم على الصراط المستقيم ، وأن يؤتيكم قوة
منه تنتصرون بها على أنفسكم وشهواتكم وعلى حبال الشيطان .
وحبال الشيطان كما ذكر السيء عليه السلام هم النساء الكاسيات
العاريات المائلات عن الحق ، الميلات قلوب الرجال عن طريق الله
وكم من شاب عمّر المساحد وتلا القرآن ، فدخل عليه الشيطان من باب
المرأة فصرعه وأفسد عليه عمله ، ولذلك حذرنا السيء عليه السلام من
التكالب على المال ومن الحري وراء النساء فقال «فأتقوا الدنيا ، وأتقوا
النساء» (6)

إنّ اللّعة التي مثلتها ، والخطيئة التي رمرت إليها ومارستها حواء
(المرأة) في الفردوس ، مارالت إدن متواصلة في الأرض فهي دوما
حليمة الشيطان وكما تمكّنت من إغواء آدم (الرجل) في الفردوس ، فإنّ
تحالفها المتواصل مع الشيطان في الأرض ، يجعلها تغوي أبناء آدم
(الرجال) عن الطريق السويّ ، وتدخل عليهم حتّى في حصون
الإيمان المساحد ، لتصرعهم وتمسد أعمالهم إنها إذن مصدر الإثم ،
والخطيئة الأبدية التي يتوجّب على (الرجل) اتقاءها والحدّ منها
و «هناك قطاعات كبيرة من النساء المسلمات لم يستطعن الانفلات من
مسايد الشيطان ، فوقن فريسة في برائته ، وابتعدن عن أدب الاسلام
نتيجة استجابتهنّ للمغريات الحديثة» (7)

بل إنّ طبيعتها تلك (مصدر الإثم والخطيئة الأبدية) لا تجعل حطرها
مهذّدا للرجل الفرد فحسب ، بل ستجعلها مهذّدة للمجتمع ككلّ ، لأنها
ستكون المصدر الذي تعبر من خلاله المؤامرات المدبّرة للمسلمين
يقول السيد محمد لطفي الصّاع

«إنّ الكيد الذي يُكاد للمسلمين ، كان قسم كبير منه ، موكولا إلى
المرأة لإفسادها وإخراجها إلى ميدان الفتنة والابتذال» (8)

لن يقف الاسلاميون إدن ، بمقدمتهم المرأة اللّعة / الخطيئة في حدود
العد الميثافيزيقي - الأسطوري ، بل سجدهم يحاولون إقامة الأدلة على
ذلك في الأرض وذلك من حلال الأخلاق ، وعلم الاحتماع

والتاريخ ، التي يستخلصون منها أن الحرائم السكراء لا يمكن أن يكون لها من سب سوى المرأة ، وكذلك أن سب انهيار الحصارات العريقة لا يمكن أن يُعزى إلا إلى المرأة

«ومن المعلوم تاريخيا ، أن من أكبر أسباب انهيار الحصاراة اليونانية ، تبرج المرأة ومخالفتها للرجال ومالعتها في الرية والاحتلاط ومثل ذلك حصل تماما للرومانيس ، فقد كانت المرأة في أول حصارتهم مصنونة محتشمة ، فاستطاعوا أن يفتحوا الفتوح ويوطدوا أركان امبراطوريتهم العظيمة ، فلما تبرجت المرأة وأصبحت ترتاد المنديات والمجالس العامة وهي في أتم رية وأهى حلة ، فسدت أخلاق الرجال وصعفت ملكتهم

الحرية واهارت حضارتهم انهيارا مريعا » (١٠) وسيسحب الاسلاميون تصورهم هذا ، على مجمل التاريخ البشري ، الذي يقدمون له تفسيراً انقلابياً (على حساب المرأة) ، تكون مقتضاه ، هي سب انحلال وسقوط الدول وانهيار الأمم الغربية منها أو «الإسلامية» ، في اليهود القديمة أو في العصور الحديثة

على هذا الأساس سيفسر لنا الاسلاميون سب انهيار الدولة العباسية ، والفاطمية ، وحروج العرب من الأندلس وعلى هذا الأساس ، «يفهما» الاسلاميون ، لماذا اندلعت الحرب العالمية ، ولماذا اهارت فرنسا سهولة ، وعليه أيضا ، يقدم لنا الإسلاميون فوق طق من ذهب ، «سرة» هزيمة الأنظمة العربية في حوان 1967

يقول الشيخ محمد صالح اليمر في محلة «المعرفة»
«نشأ المثل المشهور في العالم ، عند التحير من جريمة نكراء أو ملعة صعبة . فتش عن المرأة

بل الأمر أخطر وأشد متى درست التاريخ البشري ، فإنك تلمس في طالع أسباب سقوط الدول وانحلال الأمم ، طغيان الشهوة الجنسية وما تحر إليه من لهو وترف وأمامك تاريخ الدول الإسلامية . في الشام وبغداد ومصر ، وأفريقية والأندلس . وأمامك تاريخ دول الغرب من يونان وفرنسا ورومان ، وبيزنطيين ، بل وحتى سقوط فرنسا تحت سوابك خيل الألمان بتلك السرعة ، وانهيار الدول العربية في حرب الستة أيام » (١١)

هذه الطريقة ، إذن ، يحاول الاسلاميون الربط بين صفتي العديين
المتافيزيقي - الأسطوري والواقعي الاساسي ، السماوي والأرضي ،
للبرهنة على تغلغل اللعنة والحطية في كيان المرأة كمرأة بصورة مطلقة
وأبدية ، وتثبيت مقدماتهم الثانية

III المرأة ... تلك «اللذة» :

إنّ مقدّمة الإسلاميين السابقة ، ممرّاتها الميتافيزيقية ،
و«الأرضية» ، توحى بأنّ القطيعة هي التي ستطع - بالنسبة
للإسلاميين - العلاقة بين الرجل والمرأة ، لما تمثله من مصدر للإثم
والكيد والشرّ

ولكن بقدر ما يبالغ الخطاب الاسلامي في «التفّرر» من
المرأة ، ومن الريبة فيها ، بقدر ما يكون الاستتباع العملي المنطقي
لذلك - أي في العلاقة معها - سائرا في الطريق المعاكس ١١
فمحسّس لن يطهر بدعوة لتطليق المرأة هائيا ، ورفض لإقامة أي
نوع من أنواع العلاقة معها ، على شاكلة ما دعا له ومارسه العديد
من المتصوّفة والرهّاد والحكماء في عديد المجتمعات والحضارات
الشريفة بل إنّنا على العكس من ذلك نسجد حطاب الاسلاميين
يدعولتعدّد الروحات ، ويحلّ نكاح المملوكات دون عقد رواح (ما
ملكتم أيماكم) إنّنا أمام تناقض عريب ١٢

ورغم كل شيء ، فالأمر الثالث ها ، هو أن المقولة المسطّقة
العربية القديمة «الشيء إذا حاور حدّه ، أنقلب إلى صدّه» - تحد
أصدق تحسيد لها في هذا المقام

فالمرأة «اللذة» بالنسبة للإسلاميين - ليست في نهاية الأمر ، سوى
الامتداد للمقدمة السابقة «المرأة اللعنة» ، والمفسّر لها في نص
الوقت إنها الوجه الثاني لنفس القطعة البعيدة
المرأة لعنة وحطية ، وهي لعنة وحطية لأنها امرأة ١٣

طوطولوحيا شكلية دون شك ، ولكن المطلق السوري يتيح
مثلها إياها امرأة ولذلك تمكنت من العواية ، وقد أعوت
ولذلك تحق عليها اللعة ولكن هذه اللعة - بالنسبة
للإسلاميين - لا تنفي عنها أي امرأة أي أنها «جمال وزينة
وحاذبية» ، أي أنها حسد ، أي أنها الحنس

لذلك كله ، وبالرغم من الصرامة التي يتسم بها الخطاب
الاسلامي تجاه المرأة (على مستوى مقدمة المرأة اللعة) ، وبالرغم
من جمعيتهم الأخلاقية - وبسبب كل ذلك - يبرر أن المرأة
الأشي / الحسد تشكل موضوع افتتان بالنسبة للإسلاميين ، كما
يتحلل أن هاحسهم الدين هو الهاحس الحسي الذي يسهل إبراره
للسطح محدد تفكيك نظامهم الرمزي الأخلاقي المريف

يقول السيد عبد القادر سلامة في «المعرفة»
«أمرت النساء أن يعصص من أنصارهن ، ويحفظن فروجهن ،
وأمرن خاصة أن لا يظهرن ريشتهن إلا ما لا يستطيع إحماؤه ، وكل
المرأة رينة وفتنة وجمال وحاذبية ، فكيف إذا أرادت مع ذلك
التجمل والزينة والدلال» (11)

إن هذه المرأة - ليس الاسانة - وإنما الربة / الفتنة / الحمال
الحاذبية ، الأشياء المتعة ، الأشياء الحس ، هي بالصسط تلك التي
يتحدث عنها العشوي محذرا حين يقول
«وكم من شاب عمر المساحد وتلا القرآن ، فدخل عليه الشيطان
من باب المرأة فصرعه وأفسد عليه عمله» (12)

ولكن نص هذه المرأة - ليس الاسانة - بل المرأة الحاذبية /
المتعة / الحنس (ولأها كذلك رغم أنها اللعة / الخطيئة) ، هي
التي يجاهد الاسلاميون أنفسهم ، ويطبقون الدين ولا يقعدوها من
أحل التمتع بها إلى أقصى الحدود ، وذلك بدعوتهم لاعادة التشريع
تعدد الروحات !!

فهل هي دعوة لتعدد الآثام والخطايا التي تجربها المرأة معها من
الفردوس أم ماذا ؟؟؟

الحقيقة أن هاحس المرأة المتعة / اللذة هو الأقوى لدى
 الاسلاميين من كل المرات الأسطورية / الدينية التي يربون بها
 موقفهم ولذلك يحدهم يادون تتعدّد الروحات ، ويسبح بعضهم
 رواح المتعة ، ولا يتوزعون حتى عن
 «إحازة تقبيل الرجل المتوصى» ، المقبل على الصلاة لروحه ،
 واعتبار ذلك لا ينقص الوصوء» (١٣)

بل إن هاحس الافتتان الحسي يلغ ملعه لديهم ، حين يحدهم
 يبحثون له عن المافد في شهر وأي شهر شهر رمضان ، شهر
 التقوى والصبر والتحلّد بالنسة للمسلمين وذلك بإفنائهم بحوار
 تقبيل الرجل لروحه وملامستها في هار رمضان دون أن يفقد
 صومه ١١

«إنه يحور للرجل تقبيل روحه ، ومباشرتها باللمس واليد
 والمعانقة وهو صائم ، إذا كان يأمن عدم التماذي» (١٤)

خلاصة :

المقدمات الثلاث ... والمآزق الثلاثة :

تلك هي المقدمات الثلاث التي ستتحدّد على أساسها تصاريس
 موقف الاسلاميين من المرأة في محمل ميادين الحياة ولأنّها مقدمات
 لا تحمل طابع الاسحاح ، فإنه لا يمكنها ، إلا أن تكون معرّة عن
 مآرق ومؤدّية إلى مآرق على مستوى التبيحة
 فالمرأة كرمز للجنة والخطيئة الأندية ، هي حجر الراوية في المرجع
 الديني الذي لا يمكن للإسلاميين القفر عنه ، وإلاّ سيسقط السيان
 كله

ومن ناحية أخرى ، فالمرأة كرمز للذة والمتعة الحسية ، هي
 الهاحس الدفين وحجر الراوية في وعي ولاوعي الاسلاميين الذي لا
 يمكنهم أيضا القفر عنه وإلاّ فقدوا ذلك «المعيم» ١١

ثم يأتي المآرق الثالث الذي يصعهم في مواجهة مع تطوّر الحركة السائبة والمجتمع في بلادنا ، السائر في مواراة مع تطوّرها في بقية أقطار الوطن العربي والعالم ، والذي أصبح يهرص كل يوم مريدا من المطالب المشروعة المتمحورة أساسا حول اعتبار المرأة كائنا شريا قائم الدات ، وليست محرّد أداة أو لعبة حسية في يد الرجل

إن هذه المآرق الثلاثة هي الحامل والمحمول ، الجوهر الأساسي والنتيجة في نفس الوقت للمقدمات الثلاث وهي مآرق لا يمكن أن يوحد لها من حلّ مطقي علمي ، لأنّ حلّها يستوجب التوفيق بين البعد الميتافيزيقي والبعد الحسوي والبعد الاجتماعي / السياسي ، وهي أبعاد متنافرة ، يصعب ، إن لم نقل يستحيل ، التوفيق بينها ومأساة الاسلاميين تكمن بالذات في محاولة التوفيق هذه .

- فهم لكي يحققوا الحرء الحسوي من المعادلة الثلاثية ، ويؤثّدوا وصعية المرأة / المتعة / اللذة ، الحاصصة لرعات الرجل الحسية ، يحدهم يقيمون نظاما كاملا يحدّد حياة المرأة وفق تلك الرعات تعدّد الروحاح ، عدم منح المرأة حقّ الطلاق ، ولاية الرجل على العائلة .

- ثمّ ، ولكي يوفّقوا بين هذا الحرء من المعادلة وبين البعد الميتافيزيقي - المكمل والصامس له - يحدهم يحدّدون للمرأة باعتبارها رمزا للعبة والخطيئة ، عبط ومحال تحرّكها وذلك بمع الاحتلاط ، ووجوب الحجاب ، وسحب حقّ التعليم والشعل منها ، وسحب حقّها في الشياط السياسي ، ومعها من تولّي أيّ موقع قرار فهي رمز الخطيئة واللعنة ، وهي ناقصة عقل دين ، ومكاتها الطبيعي هو إادن البيت / الحس وهذا تُقفل الدائرة ، ويكون الربط مع الحرء الحسوي من المعادلة

- ويبقى بعد ذلك المآرق الثالث تطوّر الحركة السائبة ، تطوّر العصر والمجتمع ، وتطوّر المطالب المشروعة ، وهذا أيضا يستحد

الاسلاميون بالبعد الميتافيزيقي ويطوّعونه حسب إرادتهم فمن الثالث (لديهم طبعاً) أن المرأة (حواء) حددت دور الخليف للشيطان في الفردوس ، وبمّدت بمعيتة مؤامرة طرد آدم (الرحل) وحرمان أسائه (أي الاسائية) من النعيم الأبدى فملف سوانقها يحمل إذن بكل وصوح حدقها لممارسة الشرّ والحرمة ، بالتعاون مع رأسها الشيطان

ولأيّ شيء تدعو الحركة النسائية في بلادنا ؟ أليس لما يدعوله أعداء الاسلام من يهود ومسيحيين وشيوعيين وماسويين ١٤ وما أن هؤلاء جميعاً في سلّة واحدة هم العرب وما أن الاسلاميين قد «اكتشفوا» مؤخراً أن العرب موطن الكفر هو الاستعمار ، فلم يبق إذن من شكّ في أن قضية تحرير المرأة مؤامرة استعمارية تستهدف صرب مقومات المجتمع «الاسلامي» ودكّ بنيانه ، والأداة في ذلك طعنا هي المرأة.

وهكذا «يُحلّ» المأزق الثالث ، بالموازنة بين الشيطان والاستعمار بحيث تكون المرأة دوماً مصدراً للخطيئة والشرّ وأداة لهما وذلك في تحالفها مع الشيطان / الغرب الاستعمار ويضمن من ناحية أخرى الجانب الجنسي من المعادلة بعد سحب أية حقوق ممكنة للمرأة التي تطالب بها الحركة النسائية

تتداخل مقدمات الاسلاميين الثلاث إذن ، لكي تبرّر إحداها الأخرى ، وتفسّرها وسوف نعمل الآن ، على رصد انعكاساتها ، أثناء استعراضنا التفصيلي لمواقفهم في مجمل المجالات المتصلة بقضية تحرّر المرأة

١ المساواة :

لم يعد محال الصراعات الفكرية متحدداً حول أساق فكرية محتلمة أو مباح متناية ، بل إنه صار متمحوراً كذلك مثلما أشار ألتوسير (Althusser) حول المصطلحات ، وفي نهاية الأمر حول كلمات ويدخل في هذا السياق مصطلح المساواة فمن ينظر في بعض أدبيات حركة الاتجاه الإسلامي أن الحركة :
«ستواصل النضال للمرأة حقوقها التي صممت لها الإسلام من كرامة وحرية ومساواة»^(١٥)

ويحد العنوشي يقول في موضع آخر
«نقدر ما مثل مشروع التعريب وصاية على المرأة - لا تزال قائمة - بقدر ما كان مشروع الصحة الإسلامية السائبة ، انطلاقة ذاتية ، انطلق من ضمير الأمة وفطرتها»^(١٦)

إن كلمة «وصاية» تفيد لأول وهلة أن حاملها يعاي القهر والاستعداد ، وأن رفعها يؤدي إلى التحرر من القيود والظلم ، وكل ذلك متضمن لا محالة في المعنى المتداول للمساواة ولكن معنى الوصاية الذي يرمي إليه الإسلاميون غير الذي أدرناه ، كما أن محتوى كلمة المساواة - التي يستعملونها بكثرة في كتاباتهم هو غير المحتوى المتعارف عليه ، أو على الأقل ، الذي ترفعه كشعار الحركة السائبة ومحمل أنصار الحرية فعند حديثهم عن المساواة بين الرجل والمرأة ، سرعان ما يستدرك الإسلاميون ليؤكدوا على أن الحركة
«تؤمّن بالمساواة التي تمليها المبادئ الإسلامية دون التغافل عن خصوصية كل من الحسين»^(١٧)

يُميّز الإسلاميون بين معنيين للمساواة معنى وصعي (إسائي) وهو المساواة الموهومة عندهم ، ومعنى ربّاني يتشوّن به وهذا المعنى الثاني محكوم في حدوده بإحدى المقدمات الثلاث التي

ذكرناها مقدمة المرأة / اللعة مصدر الخطايا ، وهو لذلك سيؤدى مباشرة إلى تكريس دوبية المرأة بصورة قطيعة تلغ درجة العصرية المفرعة

يقول السيد عبد المحيد الحار في «المعرفة»
«المساواة التي تتضمن العدل لا بد أن تكون قائمة على الموازنة بين القدر المُنْعَى ، وبين طبيعة الأفراد المعطى لهم ، وهذه هي المساواة التي أقامتها التعاليم الاسلامية بين أفراد الانسان عامة وبين الرجل والمرأة خاصة

إنّ مناط التساوي بين الرجل والمرأة هو الحقوق والواجبات في حاسيها المادي والمعوي سواء باعتارهما مُفْرَدَيْنِ أو باعتارهما رَوْحِيَيْنِ ولو تصوّرنا مساواة بين هذين الطرفين تقوم على أساس التجانس المطلق فيما لكل منهما وما عليه لتحصّلنا على صورة كاريكاتورية ، لا تحرق مبادئ الدوق والجَمال فقط ، ولكن مبادئ الحق والعدل وقوانين الطبيعة ويكفيك بذلك صورة يكون فيها الرجل قائماً بحصانة الأطفال ، وإعداد الطعام ، وإنجاز شؤون المنزل من كنس وتنظيف وخياطة ، وتكون المرأة ضاربة في الأرض ، ساعية للرّزق بأعمال قد تكون لها مطيقة ، وقد تكون متحمّلة فيها لمشقّة حلّى وحرّح عظيم ، أو صورة تكون فيها المرأة في مقدمة الجيش ونخوض المعارك ، وتصارع الأهوال ، وتشقّ الجبال والأودية والوهاد ، فيما الرجل منشغل باحصار لوازم ذلك الجيش من المؤن والملابس ، والأدوية » (١١)

تلك هي «أسس المساواة بين المرأة والرجل في المفهوم الاسلامي» التي «تؤم» بها حركة الاتجاه الاسلامي ، والتي تعلن أنها «ستواصل الصال من أحل أن تالها المرأة» إنها المساواة التي تنأى حسب رأيهم ، بالعلاقة بين الرجل والمرأة ، عن السقوط إلى مستوى كاريكاتوري يصح عمقتصاه الرجل قائماً بالأعمال المنزلية في البيت ، والمرأة عاملة خارجه بل إنّ هذه الأسس ترتفع تلك العلاقة إلى مستوى «الدوق» و«الجمال» و«الحق» ، و«العدل» و«قوانين الطبيعة» أيضاً ١١

والحقيقة ، أن كل «القيم السيلة» و«الحميلة» التي يرتبها الاسلاميون هذه المساواة ، إنما تتمحور بالصط حول مفهوم شكّل ومارال يشكّل القاعدة الطرية لكل الايديولوجيات العصرية وهو مفهوم الطبيعة فالسود في أمريكا عيب بـ«الطبيعة» والبص «بطبيعتهم» أسياذ ، والعرب «بطبيعتهم» متحلّمون ، متوحّشون والعربون «بطبيعتهم» متقدّمون متحصّرون ، والشعب الآري متفوّق بـ«الطبيعة» ، وبقية شعوب العالم حذم له بـ«الطبيعة»

و«طبيعة» كل فصيل من هذين الفصيلين تحدّد «الواحات» المحدّدة لكل منها ، والتي لا تعي ، مثلما يعلم الجميع ، سوى تمتّع الطرف «المتفوّق» بكل «الحقوق» و«السيلة» ، و«تمتّع» الطرف «الدوي» بكل «الواحات» و«الرحيصة» وذلك بالصط هو معنى «إنّ المساواة التي تتضمّن العدل لا بدّ أن تكون قائمة على الموازنة بين القدر المعطى ، وبين طبيعة الأفراد المعطى لهم»⁽¹⁹⁾ وكذلك معنى أن الحركة

تؤمّ بالمساواة التي تمليها المادى الاسلامية ، دون التغافل عن خصوصية كلّ من الحنسين»⁽²⁰⁾

وأثناء تحديد الاسلاميين الطري «لمفهومهم» للمساواة ، عالما ما يحدهم يقيمون تعارضا بينه ، وبين مفهوم المساواة «على الطريقة العربية» ، متعلّين «بخصوصية المجتمع الاسلامي» والحقيقة أن «الطريقة العربية» للمساواة التي يتحدّثون عنها ، لا تمثّل إلا افوارا وتراكما لسيرورة تطوّر الاساية جمعاء (بقائضه وإيجابياته) ، لتجاوز عهود العودية والإقطاع السوداء ، وإرساء المادى الأولية لحقوق الانسان ، في حين أن «المساواة» «على الطريقة الاسلامية» التي يطرحوها ، لا تمثّل سوى انتكاسا وارتدادا ، لا تاريخيين إلى الوراء لتبرير الاضطهاد ، وتشريعه

فقد حاء مححلة «المعرفة» بهذا الصدد «إن محاولة الرّجّ بالمساواة على الطريقة الغربية في المجتمع الاسلامي ، أمر في منتهى العراة ذلك أن وضع المرأة في المجتمع

الاسلامي ، يختلف عن وضعها في المجتمع العربي - فلو حدثت المساواة (هذا المعنى) ، لصار المجتمع ذا وجه واحد فقط ، ولأصْحَى كقطعة بقود فقدت أحد وجهيها - الإسلام ينظر إلى المرأة كمرص يجب أن يَصان ، ومسؤولية الرجل (الأب) لا تنتهي ببلوغ ابنته وقدرتها على الكسب ، بل تستمر هذه المسؤولية حتى بعد أن تتزوج ، فإذا ما تزوجت ، انتقلت المسؤولية إلى الزوج ، فإذا ما توفى الزوج ، صارت المسؤولية إلى الابن فالهم أن المرأة يجب صيانتها وحمايتها⁽²¹⁾

إن مفهوم الاسلاميين للمساواة قد أدى ما إدى إلى أن المرأة - بالنسبة للرجل - كائن دويّ قاصر يجب حمايته ولكن ، وبالرغم من ذلك ، فإن الاسلاميين لا يتحرّحون من الحديث عن المساواة ١١ بل الأعرب من ذلك ، أن يحذروهم لا يتحرّحون من الإدعاء ، أن المرأة نفسها هي التي تطلب تلك «الحماية» من الرجل ، وتدعو لمزلتها الدولية إراءه ، وهي لئ تشعر بالراحة والاطمئنان - حسب رعمهم - إلّا متى كان الرجل قواماً عليها ١١

حاء في محلة المعرفة هذا الصد

«إلّا أن هناك بعض آيات تمثّل شبهات وتشكّل التباساً مثل قوله تعالى وللرجال عليهنّ درجة» وهذه الدرجة مفسّرة بأية أخرى «الرجال قوامون على النساء بما فصل الله بعضهم على بعض وما أنفقوا من أموالهم» فهذه الدرجة وهذه القوامة لها أسبابها من التكوين الطبيعي والاستعدادات الفطرية عند كلّ من الذكر والأنثى والفطرة تتحكّم في بي الانسان ، وإن يكرها ويرفصها ويتكرّها لها فالمرأة تتوق بنفسها إلى هذه القوامة وتشعر بالحرمان والقلق عندما تعيش مع رجل لا يتعاطى هذه القوامة»⁽²²⁾

ويعود للاحظ مرّة أخرى عرانة أن لا يتحرّج الاسلاميون من التحدّث بعد هذا عن المساواة ١١ ولكن يبدو أن هذا الاستعراب لا محلّ له ، لأنّ طرح مفهوم المساواة نابع من فصيلين بشريين «فصيل سويّ وصعيتة مع الله» ، فهو في صراط مستقيم وطرحه للمساواة هو إدى الأحقّ الأصحّ ، وفصيل ثان «لم يسوّ وصعيتة» فهو في صلال ميب ، ومفهومه للمساواة غير حدير بالطرح

ذلك ما تؤكده السيّدة عصمت الدين كركر* حين تقول
«إن المساواة ، مفهوم يقدّم نظريا بطريقة خاطئة ، ويدر وجوده في
الواقع من قبل الذين لم يسوّوا وضعيتهم مع الله . إن القرآن واضح
«ولهنّ مثل الذي عليهم» أي أنّ للنساء نفس الحقوق والواجبات مثل
الرجال ، لكن هذا لا يكون على حساب التمايز والفوارق بين
الحسين»⁽²³⁾

المساواة إذن ولكن هناك «طبيعة» خاصة لكل من الرجل
والمرأة 11 نفس الحقوق والواجبات ولكن هناك «تمايز
وفوارق» 11 مناقصات يعسر فهمها ، وهي تستوجب منا بالتأكيد ،
ضرورة إلقاء الضوء على محتوى طرفها المعتم الطبيعة والفوارق لكلا
الحسين ، مستعينين في ذلك بالطبع بـ «المآثر» القيمة لمن «سوّوا وضعيتهم
مع الله» 1

تقدّم لنا السيّدة عصمت الدين كركر عرصا مفصّلا ودقيقا للفوارق
بين الرجل والمرأة وترتّبها كالآتي

«1) الفوارق الجسمية : الاختلاف في الأعضاء التناسلية
وفي وظائف هذه الأعضاء ، ممّا يؤثر على عقلية الرجل والمرأة تأثيرا
مباشرا إلى جانب ذلك هناك فوارق عند الولادة ، الذكور يكون
وربهم أكبر من الإناث بـ 5 /
كما أنّ قامة الذكر أطول ، وحجمُ مخّه أكبر من الأنثى

(2) فوارق من حيث الطاقة الحيوية :

- حتى 6 سنوات فارق نسبة 7 /
- حتى 10 سنوات فارق نسبة 12 /
- حتى 20 سنة فارق نسبة 35 /

(3) فوارق في القوّة :

قوّة ضغط اليد عند الرجل أقوى منها عند المرأة نسبة 50 / وترتفع
هذه النسبة إلى 60 / في العشرين من عمرها

4) البلوغ :

الست تلغ قل الولد

5) الفوارق العقلية :

- الذكر المكرة قل كل شيء
- الأنثى الشيء قل المكرة

6) الفوارق الوجدانية :

الصر يكون عد النساء أكبر»⁽²⁴⁾

ويكشف لنا السيّد علي كمّون في محلة «المعرفة» ، بصورة أكثر توسّع ، معى وأبعاد الفوارق بين الرجل والمرأة ، القائمة لديه على أساس الفوارق الوظيفية وهذه الفوارق لا تخرج بالطبع بالسّسة له - عن مدإ المساواة مع استدراك بسيط طعنا ، وهو أنّها المساواة «مفهومها الرئائي» ، لا «مفهومها الوضعي الموهوم»¹

يقول

«عهد الله لكل مخلوق وظيفة يقوم بها حسب الدائرة التي يُوجد بها ، بهديه وبوحي منه والإنسان مخلوق من بين المخلوقات فإن حياته لا تخرج عن هذه الدائرة ، بل هي محورها الرئيسي وقد كونه الله على أساس التخصّص نفسه ، فتباين تكوين الرجل عن تكوين المرأة ، فوهب الرجل قوّة وطاقة تفوق في بدنه وفكره بكثير طاقة المرأة فتراه في ساحة الوغى لا يبالى بروحه في سبيل مدإ يؤمن به ، وفي الماحم ليُخرج معادها يصرف قوته ، وفي مختلف محالات الحياة يدبّل طاقته ، كذلك في المحار يكتشف ويستكر ويدع ، وفي محالات السياسة أيضا يحطّط ويرسم المامح ويقود الأمم وقد استعاد الاسلام من هذه القوة في الرجل لحماية الكيان الشرقي من التفكّك والتشرّد ، فأوحب عليه ساء أسرة متية يحميها من التصدّع والدوبان ، عما أتاه الله من قوّة وذلك بالمفقة عليها والدفاع عنها»⁽²⁵⁾

وعمقنى هذا المفهوم المرسوم للمساواة ، الذي يعطيه الاسلاميون
 عطاءً إنهيًا ، مُحدداً مد أول وهلة ، أي مع الخلق ، طبيعة ووظيفة كل
 من الرجل والمرأة - عمقنى ذلك إذن ، نصل إلى المعادلات المتسافرة
 التالية

المرأة	الرجل
1) لا مبدأ تؤمن به لكي تخارب من أحله	1) لا يبالي بروحه في سبيل مبدأ يؤمن به
2) عاجزة عن القيام بذلك	2) الرجل يجرع معادن الأرض
3) عاجزة عن القيام بذلك	3) يكتشف/ يتكرر/ يدع في المحارب
4) عاجزة عن القيام بذلك	4) يحطّط ويرسم المباح ويقود الأمم في محال السياسة
5) عاجزة عن القيام بذلك	5) يتولّى ساء الأسرة وحمايتها

إن ما يجيلنا إليه هذا المفهوم العصري للمساواة ، وما يؤدي إليه ، هو
 في كلمة إقامة عمودحين مطلقين متناقضين عمودح الرجل الفاعل الاجتماعي
 من ناحية ، وعمودح المرأة الخائفة السلبية ، الرجل المتصوّق ، والمرأة
 الدوية

فماذا بقي للمرأة ، من وظائف متلائمة مع «طبيعتها» ؟ لا أكثر ولا
 أقل من أنها ستكون مصعاً مثالياً لإباحت الأطفال والعناية بهم ، ومرفأ
 الراحة للرجل / الفارس المتعب (Le refuge du guerrier)

ذلك ما يؤكده السيد علي كمون حين يقول مواصلاً
 «الله سبحانه وتعالى ، قد عوّض قوّة بدن الرجل عند المرأة بشحنات
 من العواطف في نفسها ورقّة وليونة في ساء حمسها ، وهي فطرياً ليست في
 حاجة إلى الحشونة ، لأنّ وطبيعتها البيولوجية تفرص عليها أن تكون ليّة
 سواء في ساء جسمها أو ساء نفسها كما لا يجفى على القارىء ما للعاطفة

من أهمية في تحمّل الأعباء النفسية للأمومة ، فالطفل في أغلب فترات حياته محتاج إلى تلك العاطفة والحنان والرفقة والرحل هو أيضا محتاج إلى من يزيل عنه تلك القشرة الصلدة التي تحجب إشراق روحه وتعيش صفاءها من حراء احتكاكه الدائم بماديات الحياة ، فيجد في امرأته حير معين وخير رفيق ، بعواطفها ورقتها ، فتشأ المودة والرحمة بينهما وفي ذلك رحمة كبيرة من الله سبحانه وتعالى « (26)

لم يتق لنا الآن ، بعد أن تعرّفنا على التحديد الطري لمصطلح المساواة بين الرجل والمرأة ، لدى الاسلاميين ، وعلى نظرية العوارق «الطبيعية الفطرية» التي يصنعونها بينهما ، لم يتق لنا ، إلاّ التعرف على التطبيقات العملية لكل ذلك ، أي على كيفية تحقّق هذه المساواة «على الطريقة الاسلامية» في الواقع ذلك ما تحيسا عنه محلة الاسلاميين «المعرفة» على لسان السيد عند المحيد السّار الذي سيبيّن تلك الكيفية في مستويات ثلاثة

(1) رعاية الأسرة حيث يقول :

«رعاية الأسرة تتحقّق فيها المساواة بأن تتحمّل المرأة مسؤولية الاعتناء بالأبناء وإعداد لوازمهم ، وتوفير ما يكفل لهم النمو السويّ نفسيا وحمسيا ، وأن يتحمّل الرجل مسؤولية الصرب في الأرض وكسب الرزق وفي هذا تناسب مع طبيعة التكوين الجسمي والنمسي لكل منهما » (27)

(2) رئاسة الأسرة حيث يقول :

«وليس في إسناد رئاسة الأسرة للرجل ما يخرق مبدأ العدل الذي هو عاية المساواة ، بل إنه يحقّقه تمام التحقيق فالأسرة جماعة ، ولا بدّ لكل جماعة من رئيس يُرجع إليه عند الخلاف ، وتصادم الرعات حتى تنتظم به الوحدة ، وليس في أفراد الأسرة من هو أحقّ بالرئاسة من الرجل ، وذلك لقدرته على التنفيذ بقوته نفسا وبدنا وبصره واحتماله ، ونقله ما

يظراً عليه من العوارض التي تعوقه عن تمثيل هذه المجموعة لدى الأطراف المتعاملة معها ، بالنظر إلى العوارض المختلفة التي تظراً على المرأة ، (28)

3) شهادة الرجل ، وشهادة المرأة حيث يقول :

«وأداء الشهادة لا يتحقق فيه التساوي بأن يكفي فيه رجل وامرأة عوضاً عن رجلين ، ولكن يتحقق بأن يكون رجل وامرأتان ، وليس في هذا تحقير للمرأة ولا استنقاص لها ، لأن أداء الشهادة مبي على تحب الميل مع الهوى النسبي ومعالجة عاطفة الحُب والكراهة ، ومقاومة الكراه والصعوط النفسية من الخارج ، وليست المرأة في كل هذا مساوية للرجل فإنها لا تملك من السيطرة على العواطف ما يملك ، ولا تقدر على مقاومة الصعوط النفسية ترعياً وترهيباً كما يقدر ، ولذلك عُوض الرجل بمرأتين عسى أن تعدلاه في هذه الأمور » (29)

إن أهم استنتاج يستخلصه إدر ، من مفهوم المساواة لدى الاسلاميين ، بين الرجل والمرأة ، أنه التكريس السافر ، وبالمكشوف لوصعية الدونية بالنسبة للثانية ، الذي يلغ حدود العصرية المقررة بإقامة حدار فاصل بين عمودحين مطلقين نموذج الرجل الفاعل الايجابي ، ونموذج المرأة الخاضعة السلبية

كما أن هذا المفهوم يحيلنا من ناحية أخرى ، وبحلاء تام إلى مقدمتي الموقف الاسلامي العام . المرأة / اللعنة ، والمرأة / اللدة فالمرأة (حواء) كحليفة للشيطان في الفردوس وفي الأرض ، لا يمكنها أوتوماتيكياً أن تكون مساوية للرجل في أي شيء وبالإضافة لكونها مصدر الخطيئة ، فإن «تكوينها» ذاته يهي عنها امكانية ذلك التساوي إذ يجب أن لا نسي أن خلق آدم سبق خلقها - وفي ذلك تمييز له - ثم إن مادة خلقها الأولية لم تكن سوى محرّد صلغ أعوج من صلوعه في هذا المستوى تتدخل إدر مقدمة المرأة / اللعة مصدر الخطيئة لتحدد أبعاد «المساواة» للمرأة ثم يقع الربط مع المقدمة الثانية المرأة / اللدة / المتعة ، أنداك بصورة ذكية إذ أن اللعة الأندية التي تمنع المرأة من التساوي مع الرجل ، ستمكّن من وضعها دوماً تحت الطلب الحسي في

البيت ، وذلك باسم «المطرة» و«الطبيعة» و«الأحلاق» و«الدوق»
الح هكذا يصرب عصموران نححر واحد ثم يصاف لذلك
عصفور ثالث وهو شعار تحرر المرأة وهما تتدخل مقدمة الاسلاميين
الثالثة التي تحطم مطلب الحركة النسائية في المساواة ، باعتباره طرحا
موهوما لها ، ومتناقضا مع «حكمة الله في خلقه وفي تقديره» على هذه
الأسس إذن يتحقق «تفوق» الرجل على المرأة «ناقصة العقل والدين»
وتُسرع قوامته عليها بصورة مطلقة لأنها عاجزة / قاصرة / ضعيفة مثلما
تؤكد محلة «المعرفة» حيث نحدد

«وبنح نعلم أن القوامة لا تكون إلا على العاجز أو القاصر أو
الضعيف والمرأة ضعيفة عاجزة ، لذلك كان للرجل القوامة التامة في
جميع الشؤون العامة ، وحصة المولى عز وجل بالنبوة والرسالة ،
والخلافة والإمامة والجهاد ، والأذان ، والخطبة وما إلى ذلك .
وفرض طاعته على المرأة ، ولم يفرض طاعتها عليه . وقد قال ﷺ «لن
يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»⁽²⁰⁾

II' الأسرة :

- كيف ستعكس المقدمات الثلاث التي تعرّصا لها من البداية ، على تصوّر الاسلاميين للأسرة ، في هيكليتها وعائيتها ؟
للتعرّف على ذلك ، سعمل على فحص ثلاث مسائل هي
(1) مسألة العلاقة الروحية في تصوّر الاسلاميين
أ- واحات العلاقة الروحية
ب- تشريع صرب المرأة
(2) مسألة تعدّد الروحات
(3) مسألة عائية الأسرة

(1) العلاقة الزوجية في تصوّر الاسلاميين :

لقد تعرّصا في فصل «المساواة» ناسهاب ، للتمايزات الجوهرية التي يصعها الاسلاميون بين الرجل والمرأة ، ولتعااتها العملية بصورة عامة
بدكرها فقط ، بأن مهمة المرأة الأساسية لديهم هي الانحاب ، في حين
تقى للرجل ، مهام رئاسة الأسرة وتحمل «أعفاء» القوامة عليها بصورة
مطلقة

أ) واجبات العلاقة الزوجية :

توحي «العلاقة» الروحية - مثل أية علاقة بين طرفين - بوحود نوع من
الالتزام يجمع الطرفين ، تصمه وتنظمه مجموعة من الحقوق والواجبات
الماطة بعهدة كلّ منهما وسوف نحد ، أن الاسلاميين - في معرض
حديثهم عن العلاقة الزوجية ، سيؤكدون كثيرا ، على كلمة الواجبات ،

ولكسا ، سصطّر مرّة أخرى - مثلما حصل مع مصطلح المساواة - إلى استحقاق المحتوى الخاصّ الذي يعطونه لهذه الكلمة فالعلاقة الروحية لن تكون في تصوّر الاسلاميين عقدا قائما بين طرفين متساويين ، قوامه الاتفاق ، لا الاكراه ، ومتصّما ، نعماً لذلك ، حقوق كلّ منهما وواحاته على تلك القاعدة

سيكون حيّر العلاقة الروحية وعطاؤها بالنسبة لهم ، حارحين عن نطاق الاسان والمجتمع ، ميتافيزيقيّين ، فالعملية هي استحانة لأمر الحالى بصورته وراح الذكر والأنثى ، وستكون واحات العلاقة الروحية ، نعماً لذلك ، واحات نحو الرّت ، لا بين طرفي العلاقة ، المتحرّكين في حيّر اجتماعي ، إساني

تقول السيّدّة وردة راح في «المعرفة»
 «الواجبات الروحية هي واجبات لله ، قبل أن تكون واجبات لأحد
 الزوجين ، وذلك أنّ الترام الروحة بواحاتها نحو الروح ، والترام الروح
 بواحاته نحو الروحة ، يُعدّ من الأعمال التبعديّة التي يُستترَضّ بها
 الله » (31)

في هذا المستوى ، تأخذ عملية تصعيد وتحويل «الواحب» من وحيته وأرضيته الاسائية ، إلى الوجهة الالهية ، أهميّة قصوى فتأثّجها الماشرة ستكون ، إصفاء طابعي الضرورة والاكراه في القيام بالواحات ، انطلاقاً من حلفيّتها «الشرعية ، المقدّسة» وبما أنّ وصعية الرجل كطرف في العلاقة الروحية ، هي وصعية «المتفوّق» القوّام ، ووصعية المرأة - كطرف ثانٍ فيها - هي وصعية «الدوّى» التابع ، فلن تكون إدد ، تلك الضرورة ، وذلك الاكراه ، لتفديد «الواحات» المقدّسة ، إلّا من نصيب المرأة

توضّح لنا السيّدّة وردة راح بوعية الواحات باختلاف طرفيها ،
 فتقول

«أمّا عن اختلاف صور الواحات أحيانا ، بالنسبة لكلّ من الرجل والمرأة ، فهو ناشئ عن الاختلاف الذي جعله الله في طبيعة كلّ من النوعين الذكر والأنثى ، بأن منح كلّاً منهما من الخصائص في التكوين

العقلي والعصوي والعصي ما يعيه على أداء وظائفه التي أنيطت إليه
فقد رُوِدَ الرجل بالقوة البدنية والصلاة والحشونة ومئات الأعصاب
ورحاح العقل وأثران العاطفة وبطء الانفعال وما إلى ذلك من خصائص
الرحولة التي جعلت على الرجل أعباء وواجبات من نوع خاص
أما المرأة ، فقد رُوِدَت بالرقّة ، وسرعة الانفعال والمشاعر الملتهية
والخيال الواسع ، والصعف والحمل ، والأمومة ، وحاجة الطفل إليها
مدة طويلة ، وما إلى ذلك من خصائص الأنوثة التي جعلت عليها
مسؤوليات وواجبات من نوع خاص

وحدير بنا أن يذكر بعض الواحات ، ولو بإيجاز دون تحليل
فمن واجبات المرأة نحو زوجها الطاعة ، وعدم الخروج إلا بإذنه ،
والقناعة ، والحرص على مال الزوج والاقتصاد ، والخدمة في المنزل ،
والتزيّن والنظافة ، وحسن الخلق وحسن معاشرّة أهل الزوج ، واحترام
مشاعر الزوج ، وتربية الأولاد ، والوفاء ، والعفة والأمانة ⁽³²⁾ «
كما تذلّا محلّة «المعرفة» في موضع آخر على نوعيّة «الواحات» الماطة
بعهدة المرأة ، بصورة أدقّ ، فجد

» وفي الحديث عن أبي هريرة عن السيّد ﷺ ، قال «لو كنت
أمرّ أحداً أن يسجد لأحد ، لأمرّت الروحة أن تسجد لروحها» ، وعن أمّ
سلمة قالت قال ﷺ «أئماً امرأة ماتت ، وروحها معها راضٍ ،
دخلت الجنة»

ويجب عليها أن لا تعصيه في الفراش ، وأن لا تقوم إلا بإذنه ⁽³³⁾
تلك هي إذن ، واحات العلاقة الروحية الماطة بعهدة المرأة كما
تترأى لنا من حلال تصوّر الاسلاميين ولأئمتها «واحات الله قبل أن
تكون لأحد الروحين» (مثلما يقولون) ، فإن احلال المرأة بأيّ منها ،
سيؤدّي إلى عصب الروح ، وعصب الروح سيكون بطبيعة الحال ،
«مشروعاً» و«عقابه» لها ، سيكون كذلك «مُسرّاً» ، لأنّ عصبه وعقابه ،
من عصب وعقاب الله الذي عصته ، ولم تقعد أوامره

ومرّة أخرى ، لن تعيب مقدّمات الاسلاميين المذكورة في الأوّل ، فهي
تكرر بوصوح في تصوّره للعلاقات الروحية ، من حلال مصطلح
«الواحات» «المقدّسة»

فالمراة / اللعة / مصدر الخطيئة ، العاصية الأندية ، مُعاقبة ،
ومُداسة بكل ما في الكلمة من معنى فمن واحاتها طاعة الروح وعدم
الخروج إلا بإذنه ، وحسن معاشرة أهل الروح واحترام مشاعر الروح
والعفة والأمانة

ومن ناحية أخرى ترر بقوة مقدّمة المراة / اللدة التي أشار إليها
الاستاد قاسم أمين مد بدايات هذا القرن حين قال

«رأيت في كتب الفقهاء أنهم يعرفون الرواح بأنه «عقد يملك به الرجل
صنع المراة» ، وما وحدت فيها كلمة واحدة تُشير إلى أنّ بين الروح
والروحة شيئاً آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الحسدانية ، وكلها حالية من
الإشارة إلى الواحات التي هي أعظم ما يطله شحصان مهذبّان كل منهما
من الآخر»⁽³⁴⁾

ورغم قُرب انقضاء القرن على ما كتبه الأستاذ قاسم أمين ، لا يزال
الفقهاء الحدد يتشئون بتلك «الشهوة الحسدانية» كأساس لرباط الرواح
وللعلاقة مع المراة ويحثون لها عن الفتاوى ويرينونها بالحق
«الشرعية» فالمرأة / اللدة / الحسد غير معيئة لدى إسلامييا ، بل إنّ
حضورها بهذا المعنى الحسي المرصي ، مؤكّد بصورة قطعية في شكل
واحد «إلهي» «مقدس» . «فمن واحات الروحة بحوز زوجها
التزيّن والنظافة» !! «وأن لا تعصيه في الفراش وأن لا تقوم إلّا
بإذنه» !!

ب) تشريع ضرب المراة :

يعرقا خطابات الإسلاميين في بحر التفسيرات «الأحلاقية» و«السيلة»
حول «حكمة» قيام الأسرة ، وحول تميّز مفهوم الأسرة «على الطريقة
الإسلامية» ، وتفوّقه عن المفاهيم الموصوفة بـ«المادية» . فمفهومهم ،
يصم «التساوي» و«العدالة» ، «التوادد» و«الرّحمة بين الروحين» ، وهو
يصم استمرار المجتمع ويحبّه التوتّرات والهزّات ، كما أنّه يوفّر ميلاد
«أحيال صالحة سوّية» بعيدة عن الاجرام والانحراف . الخ .
ولكن كل هذه «الميزات» والخصال «السيلة» ، تصطدم بـ«خصلة»

أخرى ، يتشكك بها الاسلاميون ، ويميّزون بها الأسرة «المتوازنة السوية»
على الطريقة الاسلامية» عن الأسرة «المحلّة المختلّة» على الطريقة
«المادية» - هذه «الحصلة» هي إجازة وتشريع وتقنين الاعتداء الجسدي
على المرأة من الرجل !!

ما هي الحجح التي سيقدمها الاسلاميون لتبرير ذلك ؟
تقول السيدة وردة راح

«وهناك شهة كثيرا ما يتشدق بها الدين يريدون صرب الاسلام ، أو
الجاهليين به ، وهي حكاية الضرب والهجر في المضاحج يقول تعالى
واللّاتي تحافون شوهن ، فعطوهن واهجوهن في المضاحج
واصبروهن ، فإن أطعكم فلا تنعوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا
كبرا » والصرع يكون عندما لا تنجح الموعظة والهجران ، عند ذلك
يلجأ إلى الصرع وهو الصرع عبر المرح للتأديب والصرع هنا
أحسن من الطلاق إذا تأديت المرأة » (٢٢)

هنا ، إقرار مشروعية صرع المرأة هدف «تأديبها» ، وتقديم لهذا
الاعتداء ، في سياق «الدفاع» عن الأسرة ، باعتباره يحسم الطلاق
وهنا ، يُطرح ، بكل إلحاح ، السؤال التالي ما هو «السر» الكام وراء
عملية الصرع ؟ أو «ما» الذي سيحدّد عملية «التأديب» هذه ؟؟
تقول السيّدة عصمت الدين كركر

«علينا أولاً أن نفهم أن العلاقة بين الزوجين في الإسلام تقوم على
التوادد والمحبة ، ولا يمكن نحاح حياتهما العاطفية والحسية واليومية إلا إذا
نبت على أساس المودة والرحمة (شيء جميل !! من عدنا) .
ولكن إذا أردنا أن نكون واقعيين ، فلا بد أن نفهم أنّ المرأة
رغم حبها لزوجها ، قد تمرّ بمراحل تخامرها فيها فكرة شيطانية ، وهي
الامتناع عن تمكين زوجها منها . ولا يخفى ما لهذا الحرمان الجنسي من
انعكاسات خطيرة إذا طال . فهو قد يؤدّي إلى لجوء الزوج إلى الزنا
لإشباع رغبته الجنسية ، والزنا فصل عن كونه من أخطر المصائب التي إن
حلّت بمجتمع تدمره ، يؤدّي إلى الطلاق وضياح الأساء وربما تسكّعهم
ودخولهم عالم الانحراف والاجرام» (٢٣).

ها أيضا ، تندخل مقدمتا المرأة / اللعة والمرأة / اللدة بوصوح
 فكما يُلاحظ، تعقد المرأة/ اللعة، مرة أخرى تحالفها الملعون مع الشيطان
 لكي تحرم الرجل (أي إسلاميا) ، «أثم» و«أعر» ما يطله وهو
 المرأة / المتعة ، المرأة / اللدة الكلمات واصحة لا لس فيها
 «تحامرها فيها فكرة شيطانية وهي الامتناع عن تمكين روحها منها» لذلك
 يحور ، بل يجب تأديبها وعقابها ، صريا ضرب الجانب المتعاقد مع
 الشيطان فيها ، «للتمتع» بجانب اللدة / الجنس منها
 المطلوب إذن ، امرأة حسد / امرأة وعاء ، يُفرغ فيها الرجل
 شحاته ، يلتي فيها عرائره ، في أية لحظة ، ومتى شاء هو ، وما عليها إلا
 الاستحانة دون أي تردد . فالمسألة في نهاية الأمر متوقفة على تلبية مطالبه
 هو ، وهي في كل ذلك سلبية ، متقلبة ، مفعول فيها وبها ، ليست لها
 مشاعر ، ليس لها رأي ، ليست طرفا مشاركا إلا نكوبها وعاء

الضرب علاج :

ولن يقولوا هنا أن نذكر حححا «حديدة» ، انتكرها الاسلاميون
 لتشريع عملية الصرب و«تسميقها» فلكي يعدوا عن أنفسهم ، هم
 التحلف والتوحش المحايثة لعملية الصرب ، سجدهم يتدنّون بعاءة
 «مسيرة العصر» وستكون النتيجة متمثلة في هذه المفارقة المضحكة
 وهي استحاد الاسلاميين بـ«العلم» لتبرير صرب المرأة وتشريعه !!
 - يعود للسيدة عصمت الدين كركر التي تواصل حديثها السابق قائلة .
 «أليس من الأفضل أن نفهم ، أن ضرب الرجل لامراته الناشز ، إذ
 لم يقع معها القول الحسن (الوعظ) والمحر ، هو علاج خاص لحالات
 خاصة ، مصابة بمرض خاص»⁽³⁷⁾

ما هو هذا المرض ؟ ذلك ما ستوضحه لنا «نكل علمية» على صفحات
 مجلة «المعرفة» ، السيدة وردة راح التي تقول :
 «... إن التشويز هو حالة مرضية تنتاب المرأة وهذه الحالة المرضية
 نوعان :

الأول هي الحالة التي تلتدّ فيها المرأة بأن تكون الطرف الخاضع
وبأن تُضرب وتُعذّب وهو ما يسمّى في علم المس (Masochisme)
والثاني . هو الحالة المرسية التي تلتدّ فيها المرأة بأن توقع الأذى بالغير
وأن تتسلّط وأن تتحرّر وتتحرّم وتتسلّط ، وهذه الحالة تسمّى (Sadisme)
في علم المس

فمثل هذه المرأة لا حلّ لها سوى انتراع شوكتها وكسر سلاحها الذي
تتحكم به ، وسلاح المرأة أوثقها
أما المرأة الأخرى التي لا تحدّ لذتها إلّا في الحصوص والصر ، فإنّ
الصر لها علاج

ومن هنا تتفق كلمة القرآن واهجروهن في المصاحح واصبروهن ،
مع أحدث ما وصل إليه علم النفس العصري في فهم المرأة الناشز،
فكانت هذه الكلمة من المعجزات العلمية للقرآن، إذ تلخص ما أتى به
علم المس في محلدات عن المرأة الناشز»⁽³⁸⁾

هذه الطريقة ، يحاول الإسلاميون تطويع علم المس ، لتبرير
الاعتداء الحسدي على المرأة ، تماماً مثلما حاول النازيون تطويع علم
السيولوجيا لتبرير حكمهم بالإعدام على شعوب العالم وأحاسه التي لم تلع
«بقاوة» الحس الآري، و«تفوقه» ومثلما تحاول الحركات العصرية في
فرنسا لتبرير حكمها بالطرد والتقتيل المسلط على العمال العرب
المهاجرين

أمّا المفاارقة الثانية التي تؤدّي لها محاولة الرور في مطهر «المساير للتطور
والعصر» ، فهي الاقتراح «الطريف» بعدم تعميم الضرب ، كحقّ لكلّ
الرجال ، ووقف ذلك «الحق» على «الصفوة الاجتماعية» !

نعود مرّة أخرى للسيدة عصمت الدين كركر التي تقول

«أعلم أنك ستقول ، لكن بعض الرجال لا سيّما الجاهلون مهم ،
وسكّان الجبال والأرياف (كذا) قد يستعلّون هذا الترحيص المشروط
(الضرب) ليسيئوا إلى روحاتهم ، ويعاملوهنّ معاملة الدوابّ لذلك
أرى أننا في هذا العصر ، ينبغي أن نحرّم الضرب على الأثمي ،
والجاهل ، وهنا يأتي محال التطور»⁽³⁹⁾

داك هو الاقتراح «القيّم» الذي تقدّمه لنا السيّد عصمت الدين كركر وبالرغم من أنّه لم يحصل بعد على إجماع كلّ الاسلاميين ، فإنّه يعترّ بكلّ مأساوية ، إلى آيّة درجة من الاسفاف ، يمكن أن يؤدّي «الاحتهاد» و«مواكبة التطوّر والعصر» في مسألة صرب المرأة !! وهو اقتراح يدكرنا بمناقشات دارت بمجلس نيابي لأحد الأقطار العربية ، حمي فيها الوطيس حول نقطة الصرب هذه ، لا حول رفضه أو قبوله من الأساس ، باعتباره اعتداءً مُهيباً على كرامة المرأة كإنسان ، وإتّما حول طول العصا التي ستُصرب بها وعرضها ، لا غير !!

على كلّ ، وفي انتظار حصول إجماع كلّ الاسلاميين على مقترح السيّد كركر ، الذي يحقّق معادلة «الأصالة والمعاصرة» الصعبة ، أروع تحقيق - فلا شكّ ، أن روّحات مواطنينا «الجاهليين» و«الأميين» سكّان الخيال والأرياف ، روّحات العمّال والفلاحين ، لا شكّ أنّهم يبدّس مسبقاً حطّهم التعيس ، الذي جعلهم في أسفل السلم الطقي والعلمي والثقافي وحرّمهم من «متعة» العصا في حين أنّ روّحات السادة المعتلين ، أرفع الرّتب الاجتماعية والثقافية يتطرون شوق لا مثيل له ، فرصة التمتع بشرف «حديد» يليق بمرتبة المحبة وهو «شرف» الصرب الذي منّحتّه إيّاهنّ السيدة كركر فتعارينا لهؤلاء وتهايبنا لأولئك !!

ولكنّا ، رغم كل شيء ، على يقين من أنّ اسلاميينا - لو أجمعوا - على قبول هذا المقترح - فإنهم لن يتناسوا مبدأ العدل - وهو مبدأ عزيز عليهم - وسيحدون صيغة تمكّن روّحات «مواطنينا الجاهليين سكّان الخيال والأرياف» من التمتع بهذا الشرف العظيم وقد يكون ذلك مثلاً ، في صيغة لجنة قارة مكوّنة من «الصفوة الاسلامية المثقفة» تتولى عملية صرب زوّحات المواطنين الجاهليين الأميين - نيابة عنهم - بكلّ «منهجية إسلامية» !!

(2) تمّدد الزوجات :

تزامت دعوة الاسلاميين في تونس خلال الصائفة الأخيرة ، لمراجعة عملة الأحوال الشخصية ولاحراء استفتاء حولها ، مع الحملة التي شنها «إخوانهم المسلمون» في مصر ، فسارعوا - على لسان «أميرهم» راشد العنوشي - لاعلان مساندتهم ، و«توبيهم» بالعاء المحكمة الدستورية المصرية للقانون المحول للمرأة حق طلب الطلاق في صورة تروّج روحها لامرأة أخرى لقد «أعش» هذا الاحراء الرحمي - الذي اتحد تحت صغط «الاحوان المسلمين» في مصر - اسلامييا في تونس ، الذين حاولوا استغلاله لاحتراق «حدار الصدّ» - محليا - مستعيين ، إضافة إلى ذلك ، بالامكانيات المادية والاعلامية الصحمة التي وُطّفت - عربيا - للهجوم على حقوق المرأة (حرائد ، محلات ، فتاوى هيئات «شرعية» وما يُشتم من ورائتها من رائحة التروودولار)

انطلقت إذن الشرارة الأولى للحملة المعادية للمرأة خلال الصائفة الأخيرة على أيدي «إخوان» مصر ، لتشمل بعدها بقية الأقطار العربية وكان محور هجومهم ، تنصيب قانون الأحوال الشخصية على أن «رواح الرجل من امرأة ثانية يُعتبر إصرار» وعلى مسحها تما لذلك «حقّ الطلاق»

لمادا الاعتراض بالتحديد على كلمة «الإصرار» لأن

«زواج الرجل بزوجة أخرى لا يشكّل بالضرورة إضرارا بزواجه الأولى . ولعلّ الإضرار هو أقبح كلمة في القانون ، (لأنّ) صياغته» بضت على أنّ تزوّج الرجل بامرأة أخرى إضرار بها حتى تجعل لها الحق في طلب الطلاق . . ووصف محرّد التزوّج بأنّه إصرار ، وصف قبيح لأنه يخالف قوله تعالى . «فانكحوا ما طاب لكم من النساء . . وهذا أمر من الله ، وأدنى درجات الأمر ، الإباحة . فهل تصوّر أنّ الله سبحانه وتعالى يبيح فعلا من الأفعال يصفه الناس بأنه إضرار ، فالشريعة قائمة على : افعلوا ، ولا تفعلوا . افعلوا لما يترتب عليه من المحاسن ، ولا تفعلوا لما يترتب عليه من أضراره»^(١).

«ينسف» الاسلاميون إذن أسس «القانون» وكل ما يترتب عنه ، على قاعدة مقابلته مع الشريعة كمصدر وحيد للتقنين وهكذا يتحد مبدأ تعدد الروحات صفتي الضرورة والإلزام ، لأنه مدرج ضمن أوامر إلهية مقدسة لا يجوز ولا يمكن الخروج عنها ولأنها أوامر إلهية ، فلا يمكن أن تكون نتائجها مخالفة لمصلحة الإنسان في حين أن تعطيل القانون لمبدأ تعدد الروحات واعتباره ضررا ، مرفوض من أساسه لأن مطلقاته وصعية (أي انسانية) ، ومثل هذه المطلقات لا يمكن اعتبارها بالنسبة للاسلاميين - مصدرا لتقنين وتنظيم العلاقات الشرعية ، بل إنها تؤدي إلى الاصرار بتلك العلاقات ونمصلحة الانسان

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المستوى هو الآتي ما هي - حسب الاسلاميين - «المحاسن» و«المصالح» التي سيحققها مبدأ تعدد الروحات ؟ وما هي «الأصرار» التي سيمكّن من تجاوزها أولى هذه «المحاسن» التي يدافع عنها الاسلاميون ، هي أن تعدد الروحات يمكّن من حل مشكلة فائض النساء ، وبالتالي من تحقيق توارن المجتمع ، وبذلك تلعب عاية «سيلة» ، توفر لكل النساء العيش في ظل «الطمأنينة» و«الأم» عن طريق الرواح ، وتقضي على «أصرار» طاهرة النساء العواصن وهكذا يتحد مبدأ تعدد الروحات ، طاعا «مطقيا» و«واقعا» وأيضا «أخلاقيا» ، «إنسانيا» ، «سيلا» ١١

يقول الشيخ محمد متولي شعراوي

«إن فكرة التعدد منطقية وواقعية وفلسفية ، فالفكرة تقول لا يمكن أن يتعدد شيء على شيء ، إلا إذا كان المتعدد فائضا ، فإذا كان المتعدد فائضا ، فطبعي أن يتعدد ، وإذا كان المطلق والواقع يقول إن عصر الذكر أقل من عصر الأنثى في كل عالم من عوالم التكاثر ، فإذا كان الأمر كذلك ولا تعدد إلا عن فائض ، فسقول لمن يقوم ضد الاسلام ويعيب الاسلام اعط كل ذكر أنثى ثم ستجد الفائض عددا .

هذا العدد، ما موقفه في المجتمع ؟ سيكون مشكلة لا حل لها إلا بالتعدد إذن فالتعدد يبع كارثة ما دام لا فائض إلا بتعدد . فلا بد أن نحل قضية ذلك المتعدد ، فشرع الاسلام أن يتزوج الرجل اثنتين أو ثلاثا أو أربع» (١١).

ثانية «المحاسن» التي يقرها لنا تعدّد الروحات حسب الاسلاميين ، هي تحييب العائلة الاهترار الساحم عن الطلاق ، وما يترتب عنه من انفصام العلاقات الروحية وتشرّد الأبناء ، ونقاء المرأة بلا عائل ، وهذه أيضا ولا شك عاية «سيلة» حدا ١١

يقول الدكتور حسين هاشم

«إن الاسلام حين أباح التعدّد ، أباحه حتى لا تنفصم عرى العلاقات الزوجية ، وحتى ما يتكرّر أحد الزوجين للآخر ، فدلّا من أن يطلق الرجل روحته ويستبدل بها غيرها ، وقد يكون له منها أولاد فيتشرّدون بالطلاق ، أو قد لا تستعي هي عنه حيث لا عائل لها غيره »^(٤٢)

عاية «سيلة» أخرى ، يحققها التعدّد ، حسب الاسلاميين ، هي «تحييب الروحة إساءة روحها لها» ١ وقد تبدو هذه الحجة عرية نوعا ما ، خاصة بعد ما عرفناه من تبرير وتشريع الاسلاميين صرب الرجل لزوجته ، ولكن يبدو أن دور هذه الحجة هو بالوسط ، محاولة استدراج المرأة حتى تقبل التعدّد ، باعتباره بديلا «أهون من الصرب»

تقول الدكتورة إنشاد عزّ الدين

«إن التعدّد ليس مشكلة ، بل هو حلّ لكثير من مشاكل الأرواح بالمجتمع وحلّ لمشاكل الأسرة ، فالزوج غير الموفّق في حياته الزوجية ، أفضل له ، أن يتزوج ، من أن يسيء معاملة زوجته »^(٤٣)

عاية «سيلة» أخرى للتعدّد تُصاف لسابقاتها ، تتمثل حسب الاسلاميين ، في تحييب الروح ، التعرّص «للفتن» ، سبب حالات الحيض والنفس والمرض ، التي تعترى زوجته ، والتي ستشكل مواقع لتحقيق رعاته وشهواته الجامحة ١

يقول الشيخ عبد الرحمن بن حريز

«إن لتعدّد الزوجات حكمة إلهية ، فالله أباح في شرعه ما تتمّ به حاجة الشر ، وما لا صبر فيه على أحد إن شهوة الرجل أقوى من المرأة كما هو ظاهر (كذا) فلا يحصل إعفائه بواحدة ، وقد لا تعفه إثنان ولا ثلاث (كذا!!)

إن المرأة يعترىها مواقع كالحيض والنفس والمرض ، فإذا لم يكن عد

الرجل سوى واحدة ، فإنه في تلك الحالة يتعرض للفتن ، وقد يخشى على نفسه الوقوع في الفاحشة ، فإذا كان له راحة أخرى أو روحات ، حصل إعفاف نفسه ، وعصَّ بصره . ”

تلك هي أهمّ «المحاسن» / الحجج ، التي يقدمها الاسلاميون للدفاع عن مبدأ تعدّد الروحات ، إضافة لحجّة الأمر الإلهي المقدّس الذي لا يحور معصيته ، وإلى بعض الحجج الخريّة الأخرى المعهودة التي يريّون بها موقعهم ، من نوع أنّ الروحة عاقر ، أو مسّة الح . والمهم من كل ما تقدّم ، أن مبدأ تعدّد الروحات مجيلاً بكل وصوح إلى إحدى المقدّمات المحورية لموقف الاسلاميين العام من المرأة وهي مقدّمة المرأة / اللدّة

فحلف كل الحجج «الأحلاقية / الاسانية / السيلة» المعلّمة للموقف ، من نوع تحبّ الطلاق ، وتحبّ تشردّ الأساء ، وتحبّ الزنا ، و«انتشال» الساء العواس من حريم الوحدة الح - حلف كل ذلك يلوح - لا شح - وأما الصورة الحقيقية للمرأة في تصوّر الاسلاميين وهي المرأة / الحسدّ ، المرأة / اللدّة ، المرأة / الحسّ ويحكّم طابع الأمر الإلهي الذي يحتمون به لإقرار الرامية مدأ التعدّد ، من ناحية أخرى من تحقيق هذين .

أولاً «تخظيم» أسس ومطلقات مطلب الحركة السائبة والديمقراطية بالعائنه ، وأسس ومطلقات التشريعات والقوانين التي أنطلته ، باعتبار أنّ قاعدة تلك الأسس والمطلقات عربية (استعمارية) أو وصعية (إنسانية) ، وهي في كلتا الحالتين لا تصلح أن تكون قاعدة للأحكام والتشريعات لتطيم مجتمعاتنا ، بل إنها حسب رأيهم تمثّل المدخل الرئيسي لرعرتها وهما يقع الربط مع إحدى مقدماتهم المحورية الثلاث ، وهي مقدّمة : تحرر المرأة مؤامرة استعمارية

ثانياً «دفع» حجج الحركة السائبة والديمقراطية الدامغة ، حول مدلولات التعدّد ، التي تأتي في صدارتها وفي الأساس نفي المرأة كقيمة إنسانية وحصر صلوحياتها ، في درجة آلة جنسية حاصعة لرغبات الرجل ، ثمّ يضاف لذلك بصورة ملموسة ، سلبها حقّها في الزواج على أساس «اختياري لا قسري ، وسلبها حقّها في الطلاق والامصال . وكلّ

ذلك يمكن المسلمين من ترسيخ وضع المرأة في دور التابع الأبدي للرجل / الأب / الأخ / الروح الح ، الذي «يتمتع» بكافة «الحقوق» تحامها «حق» تزويجها (الأب ، الأخ .) ، «حق» تطليقها أو الزواج بغيرها (الزوج) وهما ، نحد أنفسنا إزاء النموذجين المطلقين للرجل والمرأة اللذين يضعهما الاسلاميون نموذج الرجل / «المتفوق» ، المتمتع بكل «الحقوق» ونموذج المرأة / الدونية ، الخاضعة ، التابعة وهكذا تتحقق العودة والربط مع مقدمة المسلمين المحورية الأخرى مقدمة المرأة / اللعنة / الخطيئة ، المعاقبة هـا ، سلبها كل الحقوق المذكورة أعلاه إن هذا الجانب المتخلف والاحتقاري للمرأة من صميم بقية مدلولات مبدأ تعدد الروحات ، هو الذي تطفن له الأستاذ عباس محمود العقاد فوحه له سهام بقده الحدري قائلا .

«إن أكثر ما يطرأ أن المرأة من متممات رينة البيت ، فكما أن في البيت متاعا وأثالثا من كل صنف ، كذلك يحسن أن تكون فيه واحدة أو أكثر من صنف النساء وإن بعضهن ليغير زوجته مرارا ولا يغير ملاءة سريته» .

(و) لا أعلم لماذا يسوغ للرجل أن يستحود على أكثر من أربع ساء ، ولا يسوغ للمرأة أن تطمع في أكثر من ربع رجل ، إن لم يكن أقل ٩٩» (١٥)

يزين الاسلاميون إذن «محاسن» التعدد ، وينوعون «الحجج» والتبريرات المدعومة له : في بعد ميتافيزيقي مقدس ، أو في بعد أخلاقي / اجتماعي / إيسابوي مزيف ، وتتداخل مقدماتهم المحورية الثلاث لتحديده ، ولكن المحور الرئيسي الفاعل يبقى مقدمة المرأة / اللدة ، المرأة / الحسد - والهاجس الدفين يبقى : الهاجس الجنسي المفلت إلى أقصى الحدود

يتعرض السيد فؤاد الفحماح في مقال نُشر بحريدة «الرأي» خلال صائفة 1985 ، ضمن حملة الاسلاميين الداعية لإحراء استفتاء حول حملة الأحوال الشخصية - إلى «صعوبات» تعدد الزوجات ، التي «تبرر» - حسب رأيه - «المحضورات» فيقول :

» .. ثمة وحوه عدة لهذه الصرورة ، كالعجز الجنسي الذي ند

يعتري المرأة بعد الرواح نتيجة الرود الجنسي خاصة وأنها تصل إلى مرحلة التغير في سن مكورة سياً (حمن وأربعون سنة) ، أصف إلى ذلك الثقافة في درجة الاحساس الجنسي علاوة على بعض الاعراض التي تنتاب المرأة كالعاس والحيص والرصاع ، وهي حالات قد تعوقها على الممارسات الجنسية .. «⁽⁴⁶⁾

وتتعرّص محلة «الاتحاد» «المعرفة» لموضوع التعدّد فحد أن

«حماية الأسرة عن طريق تعدّد الروحات في الحالات التي تكون فيها الزوجة عقيمة أو لا تمي نحاحات الرجل الحسية ، فلا يصطوره ذلك إلى الزنا كما في المجتمعات العربية أو اتحاد الحليلات ، بل يتروّح أخرى حفظاً من التمزّق .. وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «لو كنت أمر أحدا أن يسجد لأحد ، لأمرت الروحة أن تسجد لروحها» وعن أم سلمة قالت قال ﷺ «أئما امرأة ماتت وروحها عاراض ، دخلت الحمة»

ويجب عليها أن لا تعصيه في العراش ، وأن لا تقوم إلا بإدائه»⁽⁴⁷⁾

ذلك هو بوضوح محور المسألة ، ومحالها ، ورهاها المحور هو أن تكون المرأة حسداً ، المحال ، هو الفراش ، الرهان : أن تكون المرأة لعبة جسية مطيعة وفي صورة عدم الانصياع ، فمصيها هو المحر والصرب في الدنيا ، (مسألة صرب المرأة) ، ثم - وذلك ما يقع التأكيد عليه هنا - هو جهنم وبش المصير في الآخرة وهذه هي الأهداف التي سيضمونها مبدأ تعدّد الزوجات الذي لن يطوّق أو يحدّ «لدة» إسلامينا في نطاق ضيق (زوجة واحدة) ، بل سيطلقها إلى أرحب الحدود وأقصاها يشئها ويثلثها ويربعها .. «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» ولأجل تحقيق هذه الغاية ، يتفنّن «فقهائنا» المعاصرون ويجهدون أنفسهم - على درب أسلافهم - لاختلاق الفتاوى المبررة لذلك ، لكي تسقط عن وجوههم في الأثناء أقتعة «التقوى» و«الصلاح» و«الأخلاق الفاضلة» وتلوح حقيقة اختلالهم ونهمهم الجنسي المرضي . ولعلّ أحد أسباب

تواصل حملة الاسلاميين المسعورة على مصلح كبير مثل قاسم أمين ، هو
بالوسط وقوفه على هذه الحقيقة المستترة حلف بريق «الفتاوى المحكمة»
فهو يقول ، محددا مدلول مدأ تعدد الزوجات .

« فلا أرى تعدد الروحات إلا حيلة شرعية لقضاء شهوة هيمية ،
وهو علامة تدل على فساد الأخلاق واحتلال الحواس وشره في طلب
اللذائذ » (١١)

ولكن وبالرغم من وصوح المحور ، /والمجال ، والرهان من
خلال مدأ التعدد ، فإن الديماغوجيا تلعب بإسلاميين حدود اللامعقول
حين يحدهم لا يتورعون ، عن تقديم الرحل متعدد الروحات في دور
الضحية المسكية ، الحرّي بالعطف والرحمة ١١
تقول الدكتورة إشاد عز الدين

«إنّ الروح في رواحها الثاني يقوم بتضحية كبرى ، فهو لا يطلق
روحته ، بل يبقى عليها ويلتزم بكل واحاته تحاها » (١٢)

حقيقة ! يا لها من «نضحية» ويا له من «بل أخلاق» . . تحقق اللعبة
على كل امرأة لا تعترف لإزاءها (مثلها تعترف الدكتورة) بالفضل والعرفان
بالحميل

3 - غائبة الأسرة :

تعرفنا أثناء فحصنا لهيكلية الأسرة عند الاسلاميين على «واححات»
الزوج والروحة و«حقوق» كل منهما وعلى الصلوحيات المحددة له . بقي
أن نتعرف الآن - ولو باقتضاب نظرا للاستقلالية السببية لهذه المسألة عن
موضوعنا - على ما يعده الاسلاميون لتهيئة الزواج «على طريقتهم» ، أي
للأطفال . سنسقط في هذا المجال عديد الغايات المتداولة مثل «تعمير
الأرض عن طريق الانجاب» و«الحفاظة على تواصل الأحياء» . .
الخ .

والعناية من تكوين الأسرة ، ومن الإنجاب ومن تربية النشء ، ستكون بالنسبة للاسلاميين غاية سياسية بحثة ضمن مخطط سياسي وهيكلية تنظيمية متكاملة وسيكون الدور الموكول للمرأة في هذا الاطار «طريفا» نوعا ما فهي ستكون شبيهة بالسحّان الذي يتولّى تنفيذ عملية الردع ضدّ الخارج على القانون السائد والذي يكون في نفس الوقت مشاركا لذلك السحّان في سحّه والمرأة ، ضحيّة الاستعداد الرحولي - حسب منظومة الاسلاميين - ستوظف في وصعيتها تلك لخدمة أعراض الحركة إذ أنّه نظرا لتمتيع الاسلاميين المرأة بـ«واجبها» و«حقها» الشرعي» في القاء في البيت ، وإنجاب الأطفال وتربيتهم ، سحدهم يعملون على استعمال المرأة الصحيّة أداة ومطيّة لتحقيق مخطّطهم ما الذي يطلبه الاسلاميون من المرأة بالصسط ؟ بمقتضى ما تقدّم ، سيكون المطلوب من المرأة «الاسلامية» إنجاب أطفال من نوع خاص ، معايير لقيّة عمليات الانجاب ، فالمطلوب منها «إنجاب حنود الدعوة» ، الذين ستولّى العمل على «تربيتهم» تربية إسلامية «أصيلة وقويّة» وهذه التّربية «على الطريقة الاسلامية» تعني أن المرأة ستولّى - تحت إشراف الرجل ربّ العائلة - العمل على غسل دماغ الأطفال «تربيتهم» وفق عقيدة الاسلاميين السياسية ، فتغرس فيهم مبادئ «الجهاد» في سبيل أهداف «الجماعة» والموت في سبيلها ، وتعدّهم لمحاربة من تحدّدهم الحركة لهم من أعداء

تصبح الأسرة إذن خلية من خلايا الحركة الاسلامية ، وحلقة من حلقات عملها السياسي والتنظيمي المهيكّل على شاكلة التنظيمات الهتلرية والفاشية ، صارية - حسب هذا التّصوّر - عرض الحائط بحقّ الأطفال في بناء حياتهم المستقلّة المتحرّرة من كافة أشكال الضمّط والتوجيه الإكراهي القمعي وذلك إضافة لحملة الاحتلالات والاهترارات المضيّة الأكيدة التي ستصيب الأطفال وسط أحواء العائلة السعيدة «على الطريقة الاسلامية» بنظام «الحقوق والواجبات» المناط للوالدين الذي نعرّصا له فيما سبق (ضرب الأمّ ، تعدّد الزوجات ، الطلاق . الخ) ولعلّه من المفيد التعرّف بصورة ملموسة ، على نموذج نظري من

كتابات الاسلاميين التي رَوَّحوها واعتمدوها في شاطهم فقد أدرحت
 محلة «الاتجاه» . «المعرفة» في هذا الصدد ، رسالة مهحية موحهة
 «للأخوات المسلمات» من طرف السيِّدة ريب العرالي (وهي قائدة
 القطاع النسائي في حركة «الإخوان المسلمين» مد فترة حس السا مروراً
 بالمصبي ، وهي التي أطلقت على الرئيس أنور السادات لقب «الرئيس
 المؤمن» بمناسبة شروعه في حملة تصفية اليساريين والباصريين من ناحية ،
 وإطلاق سراح «الإخوان المسلمين» الذين حاولوا اعتيال عند الناصر
 وقلب نظامه بإعانة الاقلير من ناحية أخرى)

تقول ريب الغزالي محاطة «الأخوات المسلمات» في رسالتها المدرجة
 محلة «المعرفة»

«يا حبيبي المسلمة ، يا أحتي ، يا انتي
 نحن سنظر أن تقدمي للعالم الاسلامي رعيماً قائداً يقود المسيرة
 الاسلامية ويرفع علم لا إله إلا الله وحده ويوقن أن الموت في سبيل
 ذلك هو أفضل حياة وأرقى مراتب الوجود والمعرفة والسعادة
 قيادة تقول بصدق ووفاء والله لو أبي قُتلت في سبيل الله مائة مرة
 وأُبعت ، إني لأطلبُ الموت وأنا مصمم على أن لا أستريح حتى تُحكَم
 الأرض بكلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله
 عريرتي ..

المطلوب منك أن تعاهدي الله وتنايعيه على أن تتدثي مع أولادك ،
 فتشرحي لهم ظروف القضية الاسلامية وظروف صعب المسلمين ،
 وانهارهم الحاضر ، وأنهم غناء صائح تائه ، وكيف أن اليهود ربوا في أمة
 الاسلام طواغيت يحكمون بغير ما أنزل الله .
 قولي لَهُ :

يا وَلدي : نريد قائداً يقود الأمة .

يا وَلدي : تريد جيلاً يحارب الشيوعية والقومية الضيقة
 والمهجيات .. (١٥)

ذلك هو إذن الدور «التربوي» الخاص الملقى على عاتق المرأة «المسلمة» ، وتلك هي الغاية من وجود العائلة في تصوّر الاسلاميين و باعتبار أنّ هؤلاء الأحييرين - كما هو معلوم - يقسمون برنامج عملهم السياسي إلى مراحل ثلاثة .

(1) مرحلة الدعوة

(2) مرحلة الجهاد

(3) مرحلة التثقيف

ولكلّ من هذه المراحل الثلاث حطّتها التثقيف والمؤدّية إلى التي تليها - وإنّ ما استعرضناه أعلاه من حلال محلة «المعرفة» ، إنّما يتّصل في مرحلتي الدعوة والجهاد فرسالة السيّد العزالي المنهجية تحمل من العائلة النواة التنظيمية الأولى «لترشيد» الأطفال و«بلورة» فكرهم حسب الايديولوجيا والعقيدة السياسية للاسلاميين كما أنّها تحدّد لهم الأعداء الواحب محاربتهم والقضاء عليهم : الحكام / الطواغيت أساء اليهود الروحيين ، الشيوعيين ، القوميين ، أي كلّ مخالف سياسي للحركة ، كما يتمّ «إعداد» الأطفال نفسانيا في هذه المرحلة لتثقيف الاقصاء ضدّ أولئك الأعداء عن طريق العمليات الارهابية التي ستتمّ في المرحلة التالية ، وذلك تحت عطاء «التصحية» و«الاستشهاد في سبيل الله» و«الجهاد» من أجل إعلاء كلمته ثم ستمكّن هذه العملية المتّمة «لغسل دماغ» الأطفال من تحقيق بقية الدور المطلوب من العائلة في المرحلة الثالثة - مرحلة «التثقيف» و«الدولة الاسلامية» ، حيث ستشكل العائلة خلية أساسية من خلايا المجتمع «الاسلامي» الذي يكون فيه الانصياع والولاء والطاعة «للأمير» ، «حليفة» الله و«طلّ الله» في الأرض ، مسألة مقدّسة وحيوية لضمان تواصل السلطة والنظام التراتبي السائد

إنّ أهمّ استنتاج ستحلّصه من كلّ ما تقدّم في هذه المسألة ، هو أنّ تصوّر الاسلاميين للعائلة - سواء في هيكلتها وعلاقاتها الداخلية أو في غايتها وبعدها الاجتماعي - إنّما هو تأكيد واضح وجليّ للفكرة القائلة بأنّ مؤسّسة العائلة تمثّل بالفعل إحدى الدعائم الثلاث التي يقوم عليها اضطرهاد المجتمع الطبقي ، باعتبارها :

«محمّر قمع عصفوية وعرائز الأطفال ، مكان تشويه نشاطهم الذهني
والحسي وفي استقلالهم المدرسة الأولى لتعليم الطفل الجوع أمام
الأب وبالتالي القائد ، رت العمل ورت الدولة إنها حلية الطام القائم
الأولى ، وصحان استمرارية مراته ووفرة استهلاك بصائعه المبرعة من
القيمة الاستعمالية . »⁽⁵¹⁾

III - الاختلاط :

يقيم «الاسلاميون» الدنيا ، ولا يقعدونها أثناء تعرّصهم لمسألة الاختلاط بين الرجال والنساء في الحياة العامة في المدرسة ، في المصنع ، في الادارات ، في الطرقات ، وأيضا في الحياة الخاصة أي داخل البيت

المطعم الأساسي الذي يقدموه ، هو أنّ الاختلاط يؤدي إلى فساد الأخلاق ، وإهيار القيم ، وبالتالي إلى عرقلة إقامة «مجتمع سليم ماهص»

ولكن - وكالعادة - سيكون هذا الخطاب الأخلاقي «السيل» عطاء لتسعيد مقدمات الاسلاميين المحورية حول المرأة ، المذكورة آنفا ، وعلى وجه الخصوص منها : «مقدمة المرأة / اللدة» وقبل التعرّص لذلك ، سحاول التعرف على أشكال ومحتويات الاختلاط بين الرجال والنساء التي يرفضها الاسلاميون ، ويعتبرونها محرمة

يقول السيد لطفي الصّناع في كُتَيْب يعترّ عوانه لوحده عن نفسه «تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية»
يقول :

«وعما شاع لدى نعر من المومنين اليوم ، استخدام الرجال في البيوت وقيامهم بشؤون البيت الداخلية ومحالطتهم للنساء بمجرّح الرجل من بيته إلى عمله ، أو إلى صديقه أو إلى شأن من شؤونه وقد ترك روحته مع الخادم الشات الذي يتفجّر حيوية وشاطا وقوة ، ورمّا لا يكون معها

أحد من الناس ، وهي لا تتسّر منه ، وقد رُفعت الكلفة بينهما ، فهي تأمره وتناديه وتناه ، وهو يحكم عمله يستحيب ، والشیطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، وما حلاً رجل بامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما ، يحسّه إليها ويحسّها إليه حتى تقع الجريمة « (52)

تلك صورة أولى من صور الاحتلاط المحرّم وبالرغم من أن هذه «القصة» لا تمتّ بصلة لمشاعل عموم المواطنين وواقعهم ، بل هي خاصة بعتة «الموسرين» منهم ، فإن هذا الاهتمام «المشكور» من الاسلاميين بطرحها ، يُعيد إلى الأذهان ذلك الحلّ «العظيم» و«الدكي» الذي حادت به عنقريّة «السلف الصالح» ، والذي تمثّل بكل ساطة ، في حصي الخدم والغلمان ١١

صورة ثانية - عتبة عن كل تعليق - من أنواع الاحتلاط المحرّم ، هي مقابلة الزوجة أصدقاء زوجها ١١

يواصل السيّد الصّاع فيقول

«وكذلك ما شاع لدى فئة من أشراف العرب ممّن لا يحافون الله ولا يراعون حرّماته ، من استقبال المرأة صديق زوجها في حال عيابه والسماح له بالدخول إلى بيتها ، والخلوس معه ومؤانسته والتسّطّ معه في القول وممارحته وما إلى ذلك

إن هذه الخلوة محظورة بمجموعة شرعا ولا يجوز التساهل بها ، بحجة الثقة بالصدّيق والزوجة ، وليست تُحمد عقاها ولا يمكن أن يرضى بها ، إلّا إنسان مريض القلب ، فاقد العيرة ، عديم المروءة» (53)

صورة ثالثة هي مقابلة المرأة للطبيب

«وكذلك أن تذهب المرأة إلى الطبيب وحدها ، وتتحقّق حلوة محظورة ، فيكشف بحكم مهته عن مواضع في حسدها ، ثمّ يبالغ في الاستعسار بالأسئلة التي تقود إلى الحرام « (54)

صورة -رابعة- ، هي السهرات العائلية

«وكذلك فإنّ الحلسات العائلية - كما يدعوها - التي يختلط فيها الرجال بالنساء وهنّ في أتمّ زينة ، وقد ألغيت الحجاب وأظهرنّ المئات بحجّة أنهنّ أصدقاء « (55)

وقد يتبادر إلى الذهن ، أن خطر الاختلاط محصور فقط - كما تقدم - في كل عريب عن الأسرة (حدم - أصدقاء - طيب) ، ولكن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد فالاسلاميون يحرمون اختلاط المرأة حتى بأقارب زوجها كأخيه وابن أخيه وعمه وحاله (ثم يتحدثون بعد ذلك عن دعم صلة الرحم ١١)

يجيب الشيخ محمد الشنم ، في فتوى «شرعية محكمة» ، مواظبا يشتكى من مع أخيه له ريادة بيته ، ويقول

«ليس من حقك أن تعتب على أخيك إذا معك من الدحول على روحته ، فأنت أحنني عنها ولو كنت شقيقا لروحها وحين مع رسول الله ﷺ الدحول على النساء ، قيل أرأيت الحموي يا رسول الله (والحمو قريب الروح كأخيه ، وابن أخيه وعمه وحاله مثلا) ، فقال رسول الله حوانا للسائل «الحمو الموت» أي لش دخل الموت في تلك الأسرة خير من دحول الحموي على الروحة » (١٥)

ثم لن يقف الأمر عند حدود «العرباء» عن الأسرة ، وفي حدود الأقارب ، بل إن خطر الاختلاط سيمتد مع الاسلاميين حتى يبلغ حدود العبادات (كالصلاة مثلا) ، التي لا نماز - بطرًا - في ممارستها بين «المؤمنين» و«المؤمنات» ١١ وأيضا حدود محال مقدس (المسجد) ، يمثل - بطرًا - موضع الطهر والعصيلة ١١

تعرّضت محلة «الاتجاه» «المعرفة» لمسألة «شرعية» دهاب المرأة للمسجد وقيامها فيه بفريضة الصلاة ، فحاء على لسان السيد رشيد التليبي

«فما حكم دهاب المرأة للمسجد ؟

إن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد أخرج أبو داود عن ابن مسعود قال قال النبي «صلاة المرأة في بيتها (عرفة البيت واليوم) أفضل من صلاتها في ححرها (صحن دارها) ، وصلاتها في محدها (البيت الصغير لحظ الامتعة) أفضل من صلاتها في بيتها»

وقد حدّد الشارع شروط حضور الجماعات وشهودها بذكر من أهمها

عدم استعمال الطيب والريّة ، ومنها عدم احتلاط الساء في الجماعة ، فلا يسقن إلى الصفوف الأمامية قال رسول الله «حَيْرُ صفوف الرجال أولها وشرّها آخرها ، وحير صفوف النساء آخرها وشرّها أولها» ومنها ألا ترفع النساء أصواتهنّ في الصلاة ، فإذا وحب تنبيه الإمام في أثناء الصلاة ، وللرجال التسبيح وللنساء التصفيق ⁽⁵⁷⁾ »

وتعرّف - من جهة أخرى - في مقال بعنوان «طريق العفة في مجتمع فاسد» ، على حملة من «الوصايا» الموحّهة من راشد العوّشي إلى «الشباب المسلم» ، حيث يقول

«الأفعال التي على الشاب المسلم أن يمتنع عنها نتانا
 (1) الاحتلاء بامرأة حيث لا يراها أحد ، فما احتلى رحل نأثنى إلا كان الشيطان ثالثهما
 (2) الامتناع عن الطر إلى المرأة (غير المحرمة عليه) ، فإذا بطر سهوا ، لم يسترسل في الطر ، فالنظرة يريد الزنا ، وهي سهم من سهام انليس يقذفه في قلب اس آدم» ⁽⁵⁸⁾

تعرّفنا إذن على أشكال ومحتويات الاحتلاط بين الرجل والمرأة ، المرفوضة والمحرّمة لدى الاسلاميين ، وبقي الآن أن نتعرّف ، على «الحجج» التي يعتمدونها لتبرير ذلك أولى الحجج هي - بالطبع - الأم الإلهي المقدّس ، الذي حكم بمنع الاحتلاط ، والذي سيؤقّر لذلك المنع صفتي الوحوب والصورة ، وللأسرة والمجتمع «الاسلاميين» الاستقرار والماعة»

يقول السيد محمد بن لطفني الصّاع

«إن الخلوة بالمرأة الأجنبية والاحتلاط المستهتر بين الرجال والنساء حرام في دين الله ، وهما من عوامل الهدم لأحلاق أمتنا الاجتماعية والأسرية ، ومدعاة عصب الله وعداه

لقد حرّم الاسلام ذلك تحريما قاطعا - بعض النظر عن المستوى الخلقي للرجل والمرأة - فالخلوة حرام ولو كانت بين أصلح الخلق وأتقاهم وبين آية امرأة أحبية .» ⁽⁵⁹⁾

ثم تتوالى بعد ذلك الحجة «العصرية» ، التي يصح بمقتضاها مع الاحتلاط ضرورة حيوية للرحل في مجتمعها ، ضرورة تمكنه من الحياة من كارثة الرود الحسي التي يؤدي إليها الاحتلاط ومن المحافظة على أئمن ما يملك فحوله ١١

يقول السيد رشيد التليبي في محلة «الاتجاه» «المعرفة»

«وقد يعترض البعض قائلا إن الاحتلاط من شأنه أن يهدب العرائر الحسية ويقبّل الحرائم الأخلاقية ، فيجعل كلّاً من الفتي والفتاة يلتقيان في قسم واحد ، وملعب واحد ، وشاطئ واحد نثياب مثيرة دون أن يهكر أحدهما في الاعتداء على الآخر

وهذا وهم تكذبه الحرائم الأخلاقية التي لا يزال عددها يرتفع مؤدبا شرّ كبير فالاحتلاط بين الحسنيين سوف يؤدي ولا شك إلى فيضان العرائر الحسية وبالتالي إلى الربا

ثم إن سة الله في خلقه تقتضي الحفاظ على التحداد المطري بين الذكر والأنثى ليكون حافرا للروح والاحباب ، فإذا ما وقع هذا الترويض الموعوم ، فإننا نوشك أن نقع في مرض فتاك يعاي مه عدد من الشعوب المتحصرة ، ألا وهو «الرود الحسني» وما يؤدي إليه من شذوذ وحيانة روحية وميل نحو الاحرام والمعامرات الحنوية بقصد التعويض عن المفعولة المفقودة » (٦٠)

وتماما ، مثلما تعلّف الاسلاميون بحنة علم البيولوجيا «لتبرير» تعوق الرجل ودوية المرأة (فصل المساواة) ، ومثلما فعلوا باسم علم النفس ، «لتبرير» الاعتداء الحسدي عليها (فصل صرب المرأة) ، وباسم المطلق لتبرير تعذد الروحات (وذلك حتى يتسنى لهم تقديم مواقفهم في أشكال «عصرية» ، «علمية» ، «مواكبة للعصر») ، على نفس الموال ، إذن ، سجدهم يكررون العملية مع مسألة الاحتلاط

فلس تكون نتائج الاحتلاط «المشؤومة» - حسب الاسلاميين - محصورة فقط ، في «كارثة» الرود الحسي ، مثلما تقدّم ، بل إن علمي النفس والاحتماع اللذين «يستخد» هما الاسلاميون ، «يؤكدان» نتيجة / كارثة احطّر وأمر ، وهي نخنت الرجال من جرّاء الاختلاط !!

يقول السيّد عبد الوهاب الهتاتي في مجلة «المعرفة» .

«إنّ احتلاط الرجال بالمرأة دون قيد أو شرط ، سوف يصيب الرجال فضلا عن النساء ، بأمراض أخطرها تحتهم
فقد أثبت علم النفس وعلم الاجتماع أن محالسة الرجل للمرأة تجعله رقيقا عاطفيا ، ليّنا حتى لكأنّه امرأة في صورة رجل
ولتساءل هل نحن بحاجة إلى رجال كهؤلاء في معركة المصير التي نخوضها ؟

. فالعرض إدن من مع الاحتلاط هو إقامة مجتمع سليم وباهض « (١) »

ماذا يمكننا أن نستنتج إدن من كلّ ما تقدّم ؟
ستكون أهمّ نتيجة لمبدأ عدم الاحتلاط الذي يدافع عنه الاسلاميون ، متمثلة في إقامة سور حديدي فاصل بين الرجل والمرأة ، على مستوى ثنائي يمتدّ ليقسّم المجتمع الواحد إلى مجتمعين منفصلين

وتحليلا عملية التقسيم هذه إلى ما يشاهدها من عمليات تقسيم المجتمع سواء على أساس عرقي على شاكلة ما يحدث في نظام المير العصري بحنوب افريقيا وفي الولايات المتحدة صدّ السود والهود الحمر ، أو على أساس عرقي / ديني على شاكلة ما مارسه البارون مع اليهود ، أو ما يمارسه الصهاينة في فلسطين المحتلة

ولكن عملية تحرقة المجتمع وتقسيمه التي يدافع عنها الاسلاميون هنا ، ستسبب شاعة أكبر من كلّ عمليات الفصل العنصرية الأخرى ، لأنّ أساسها سيكون جنسياً .
يقول راشد العوشي .

«فمجتمع الرجال وبأديهم ، غير مجتمع النساء وبأديهم » (٦٢)

إنّه نظام طائفي حديد إدن ، على أساس الجنس ، يصيغه الاسلاميون إلى قائمة التقسيمات الطائفية الأخرى التي يعدّوها للمجتمع فسيكون هناك «متمعا للرجال ومتمعا للنساء» (العوشي)

و«شواطئ خاصة للمتديّنين وأخرى لعير المتديّنين» (صلاح الدين الحورثي) ⁽⁶³⁾

وفي هاية الامر ، حقّ السلطة السياسية ، والوحد ، لمن يمثلون الحقيقة الإلهية في الأرض (أي الاسلاميون) ، والاقصاء السياسي والعكري والحسدي لـ«أهل الدمة» ، ولكلّ من يحالمهم أو يشكّ في هذه التمثيلية المرفقة

وتماما مثلها أذت البارية والعاشية وبظام المير العصري والصهيوية - كإيديولوجيات عنصرية - إلى إقامة بظام المحتشدات إراء الطرف الدوي المحتقر (يهودي ، عربي ، أسود ، هدي) ، كذلك ، فإنّ عنصرية الاسلاميين الجنسية تحاه المرأة تحمل أيضا في طياتها نفس التوجّه إقامة بظام محتشدات (Système de ghetto) لها

ومحتشد النساء المغلق سيكون هو البيت الذي يتحدّ نُعذّين - نُعدا اقصاصيا تأديبيا للمرأة / اللّعة / الخطيئة (Espace de châiment Clos) - ويُعدا جسيّا «متعويّا» للمرأة / اللّدة (Espace érotique Clos) .

ذلك ما يحسّده مبدأ مع الاحتلاط يتحقّق البعد الأول محاصرة المرأة كلعنة / خطيئة ويقطعها عن أيّ اتصال بالعالم الخارجي ، قد يؤدّي إلى «تديسه» و«قتته» نأثامها الشيطانية (قريب ، صديق ، طيب ، حادم ، مدرّس (تعليم) ، رميل في الشعل (عمل) ، صلاة في المسجد (الح)

ثمّ يحقّق البعد الثاني مقدمة المرأة / اللّدة / المتعة ، حيث يتحدّ البيت - محال المرأة المعلق - بعدا حسّيّا يتمكّن (الرجل) من حلاله ، من التملّك الكلّي - ودون أية «مافسة» محتملة - المرأة كحسد

ذلك - في الأساس - هو الهدف المردوح الذي يسعى الاسلاميون إلى تحقيقه من حلال مبدأ مع الاحتلاط ، والذي يحاولون «ححه» بعاء برّاق و«بيل» هو «مقاومة» طاهرة «اهيار القيم» و«تردّي الأخلاق في المجتمع»

ومرّة أخرى لا يصمد هذا البعاء «الجميل» . !!
فهو من ناحية ، سرعان ما يتعرّق ، بانكشاف العملية الهلوانية التي

يقفز الاسلاميون بمقتضاها عن الأسباب الموضوعية المحددة في تطوّر تلك الظاهرة ، والمتمثلة - أساسا - في علاقات الانحلال والهيكلية الاجتماعية السائدة المولدة لسلم قيمي وسلوكي محدّد

ثم يتمرّق غطاء «الدفاع عن الأخلاق العاصلة» من ناحية أخرى ، أمام الحقيقة التي يحاولون بواسطته جاهدين ، «سترها» ، حقيقة آليات تفكيرهم وتصوّره للمرأة ، المحسّنة في مقدمتي المرأة / اللّعة ، وبصورة خاصة ، المرأة / اللّدة / الحسد

إنّ تمرّق هذا العطاء «الشّفاف» الملتفّ حول مبدأ مع الاحتلاط ، يعيد إلى الذاكرة - وكلّ قوّة - تلك الدّعوى التي وحّنها العقاد «لفقهاء» عصره ، دعاة الحجاب وقرّ المرأة في البيت ولقد يجد «فقهاء عصرنا الحدد» في هذه الدّعوى - وإن كانت عسيرة الهضم - مادة للتمعّن والتعكير

يقول عباس محمود العقاد

«حيرُ للرحل الذي يحشى أن تصادفه امرأة في الطريق فيمتس بها ، أن يرجع إلى نفسه فيقوم طباعاها ويلطف من شبقها ذلك حير له وللعالم من أن يحكم بالسجن المؤبد على ساء العالم كلّهُ
«والمصلح» الذي يتدرّع بفصل الحسين إلى مع الأصرار التي تنح من احتلاطها ، كالحكومة التي توكل بكل فرد حارسا ، أو تجس الناس جميعا لتمنعهم من ارتكاب الجرائم

كلاهما يصيب العاية في سبيل الوساطة » (٤٦)

إنّا لن نطهر بوصف وتشخيص أدقّ ، وأكثر انطافا على الاسلاميين من هذا الذي قدّمه العقاد «حير للرحل الذي يحشى أن تصادفه امرأة . أن يرجع إلى نفسه فيقوم طباعاها ويلطف من شبقها» . وها أنّ الدراسات العلمية - فعلا - تثبت ذلك ، وتساهم هي أيضا نتائج بحوثها ، في تمرّق ما قد يترسّب من عطاء «الدفاع عن الأخلاق العاصلة» الذي يرفعه الاسلاميون . وها هي ترفع ، دون موارد ، هذا الغطاء الشّفاف ، لتعرّي حقيقة الهوس الحسي المحزون الذي يلازمهم من حلال تصوّره للمرأة كلّدة ، - وحقيقة الاحتلال النفسي المرصّي

الذي يتحطون فيه من حرّاء ذلك ولعلّ من المفيد - في هذا الصدد - أن نتعرّف على النتائج التي توصّل إليها علم النفس أثناء بحثه ظاهرة اعتصاب القتيات الصغيرات ، وعلاقة الكبت الحسي بالتدبّين المتطرّف تقول الدكتورة نوال السعداوي

«في رياراتي للمستشفيات النفسية طلّلت الاطلاع على بيانات حرائم هتك العرص وتحدثت مع بعض الرجال نرلاء المشمّعي الذين هتكوا أعراس بنات صغار واتّصحت لي حقيقة عربية إن معظم هؤلاء الرجال شديدي التدبّين» ، وبعضهم طلاب بالمعاهد الدينية ، أو مدرّسون للدين وقال لي أحد المرضى الذي حوّل للمشمّعي بسبب هتكه لعرص طفلة صغيرة «تربّيت في حوّدي وبشأت طفلا حولاً متديباً مطوباً على نفسي كنت تلميذاً متفوّقاً في دراستي ، وكانت حياتي عبارة عن مثلث «منزل - مسجد - مدرسة» تحرّجت مدرّساً ابتدائياً وأنا أشعر أنّي ناقص وأنّي لم أتعلّم شيئاً رغم تفوّقي الدراسي

وفحاة وقعت الكارثة أمسكت طفلة عمرها ست سنوات واعتدبت عليها وفي قسم الوليس اعترفت بما فعلت وقلت لهم أنّي تعان نفسياً ، وأنّ اليوم الذي حدثت فيه الجريمة - وقتها - كنت خارجاً من المسجد بعد صلاة الظهر أنا إنسان متديبٌ حدّا حتى الآن . أنا لم أمارس العادة السريّة في حياتي كلها ، وأعلم أن الكبت الحسي الشديد هو الذي دفعني إلى هذه الكارثة ، التي حطّمت مستقبلي أنا أحاف الله كثيراً ، وأخفي وحيي حينما أرى أي فتاة جميلة حتى لا يتقصّ وضوئي ، وهذه هي أول غلطة في حياتي ارتكبتها ولكن سوء حظّي هو الذي جعلها تنكشف بهذا الشكل»^(٦٦)

كم من وحش متكرّر في هيئة «شيخ متديب وقور» - من أمثال هذه الحالة - يعيش بين ظهرانينا ؟ وحش / شيخ يدعو «للمعروف» ويهبي عن المكرّ يحرم الاحتلاط ويأمر «بعضّ البصر» ، ويحمل في أعماقه طاقة متوحّشة قابلة للانفجار في كل حين ، وعلى آية صحيحة ولو كانت ستاً صغيرة ١١ ٩٩

ذلك هو السؤال / الصرخة الذي يحقّ ويحبّ على كلّ إنسان سويّ

طرحه

ولعد إلى الدكتورّة نّوال السعداوي التي تواصل قائلة

« ما أريد توصيحه هنا ، هو علاقة التدين الشديد بالكبت الشديد ، وعلاقة الكبت الشديد بالانفجار أو التعب النفسي ، كما حدث في حالة الشاب الذي لم تكن حياته إلا المسحد والمدرسة والبيت ، وأنه اعتدى على الطفلة بعد خروجه من الصلاة وأنه يقول أنه يخاف الله كثيرا ، ويحفي وجهه عندما يرى آية فتاة حميلة حتى لا يتقصص صوره » (66)

وتنتقل الدكتورّة السعداوي إثر ذلك ، إلى ذكر «حالات» نفسية أخرى - يزجرها مجتمعنا أيضا - تلقي الضوء على وصية الاحتلال العميقة التي يعيشها الشاب «الاسلامي» أو الشابة «الاسلامية» من حرّاء التناقض الكامس داخلهما بين «سطح» أخلاقي ، ورع ، متشدّد ، وعمق مكبوت مقموع

«وتذكرني هذه الحالة بتلك الحالات المتعدّدة كحالة الشاب الحامعي الديكي الذي كان يرفض مصافحة زميلاته في الكلية لأن ذلك حرام ، ثم إذا به يقع في حبّ رميلة له ، وحين يدرك أن لها حظيا آخر يصاب بانفجار نفسي وأيضاً تلك الطالبة الديكية المتديّنة جدّاً والتي تعتقد أن صوت المرأة عورة ، وحينما تعافاً برغبتها الطبيعية الصادقة في الحبّ ، ويفرض عليها أنوها روحاً آخر ، تُصاب بانفجار نفسي ، بسبب تمزّقها بين الرغبة في طاعة أبيها والرغبة في الحبّ الصادق .. » (67)

تبيّن نتائج أبحاث علم النفس إذن - خلافاً لادعاءات الاسلاميين - الترابط العضوي بين عملية الفصل القسري الاصطناعي بين الجنسين المتأثّر من مدّام مع الاختلاط ، وبين جملة الاختلالات والأمراض النفسية الخطيرة التي تصيب الرجل والمرأة على حدّ سواء

ولعلّ أهميّة نتائج أبحاث علم النفس في علاقة الكبت والاغتصاب ، مظهر التطرّف الديني ، تكمن بالدات في أنّها تفتح بعداً أو محالاً حديداً للبحث ، يُضاف للأبعاد المعهودة أثناء دراسة «الطاهرة» الاسلامية الحديثة (السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الايديولوجي) ،

وهو البعد أو المجال النفسي الذي يمكن من تحديد أدقّ لشخصية الفرد
«الاسلامي» الأساسية / النموذجية

ولعلّ أهمّ استنتاج يستخلصه من كل ما تقدّم أعلاه ، يتمثّل في أنه لو
تحقّقت دعوة الاسلاميين لإقامة سور حديدي فاصل بين الرجل والمرأة في
بلادنا ، فإنّ أوكد نتائج ذلك أننا سيكون إزاء مجتمع يُعمّم فيه الاحتلال
النفسي المنحصر حالياً في مجموعة من الأفراد ، يحذر الاسراع بإحالتهم
على المراقبة الطّنية ، قبل استمحال مرصهم

IV - الحجاب :

لم تقتصر البارية - كلإيديولوجيا عصرية - على إقامة نظام محتشدات (Système de ghetto) للأحناس «الدوية» تحمّعها فيها وتمنعها من تحاور «حدودها» - بل أوحيت عليها كذلك ارتداء لباس محدّد وموحّد «يميّرها» عن لباس «الحسن المتفوق» (رحمة داود لليهود) ، وسّدت القوايين لردع وعقاب كل من يخالف ذلك

وعلى نفس الموال ، واستنعاا لنظام الطائفية الحنسية التي تعرّصا لها في مسألة مع الاحتلاط ، سيحدّد الاسلاميون كذلك لباسا طائفيا ممّيرا وموحّدا لمجموع النساء ، هو الحجاب وعلى هذا الأساس ، لن تكون نوعية لباس المرأة نالسة لهم محرّد قصية شكلية تتعلّق هيئة أو مظهر «محترمين» ، بل ستعدى ذلك لتتشكّل كقاعدة مدّنية «شرعية» ملزمة للمرأة

وقد يكفي للتأكد من الطابع الالزامي القسري لنوعية اللباس الذي يحدّده الاسلاميون للمرأة - أن نتعرّف على مجموعة المقاييس الدقيقة والمضبوطة التي اشترطوها فيه حتى تتحقّق «شرعيته» المشوذة (والتي تدكّرنا عمارسيم البارزين حول لباس الأحناس الدويّة) !
ورد في محلة الاسلاميين «المعرفة» في مقال بعنوان «حجاب الأخت المسلمة» ما يلي

«تبينّ لنا بعد تنعّ الآيات القرآنية والسنة المحمّدية والآثار السلفية ، أنّ المرأة إذا خرجت من دارها ، وجبّ أن تتحقّق في ملابسها الشروط التالية .

(1) استيعاب جميع البدن إلا ما استثنى
 (2) أن لا يكون ربة في نفسه قال رسول الله ﷺ «ثلاثة لا تسأل عنهم رجل فارق الجماعة وعصى إمامه ومات عاصياً، وأمة أو عبد أتق فمات ، وامرأة غاب عنها روحها قد كهاها مؤونة الدنيا فترجحت بعده» (رواه أحمد)

(3) أن يكون صفيقاً لا يشف ولا يصف .
 (4) أن لا يكون مسخراً مطبئاً قال رسول الله ﷺ «أيما امرأة استعطرت ، فمرت على قوم ليحدوا من ريحها فهي رابية» (رواه السنائي وأبو داود)

(5) أن لا يشبه لباس الرجل .
 (6) أن لا يشبه لباس الكافرات
 ومن واجب الأخ أن يحقق هذه الشروط في لباس زوجته وكل من كان تحت ولايته»^(٥٦)

يلعب المرحع الديني كالعادة بالنسبة للإسلاميين دور الحجة والأساس لإصغاء طابع قدسي ، وبالتالي إلزامي إكراهي على موقفهم فالحجاب يقدم في شكل أمر إلهي وحب تطبيقه على كل امرأة ، بل إنهم يحولونه إلى شرط سلامة إيمانها وسلامة إسلامها ، التي لا تتوفر بالنسبة لهم ، إلا بتحقيقه

«إن الإسلام لم يعرض الحجاب على المرأة إلا ليصوبها عن الابتدال والتعرض للريبة والعش ، وعن الوقوع في الحرمة . فكيف يحور لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تخالف أمر الله ، وترفع الحجاب أمام رجل أحسي عنها نحيبة أنه حادم ، أو سواق ، أو طيب ، أو بائع ، أو حيّاط ، أو صديق الروح ، أو أستاذ ، سواء كان في قاعة الدرس ، أو في درس خاص أو ما إلى ذلك ٩٩»^(٥٧)

ستكون «العايات النبيلة» المشرعة للترام المرأة لباس الإسلاميين الطائفي متمثلة إذن في مرصاة الله أولاً وأساساً ، ثم في حفظها من الابتدال ومن الوقوع في الحرمة كما أن الالتزام بالحجاب سيرفعه الإسلاميون بصفة خاصة بمثابة لواء للدفاع عن الأصالة والهوية الحضارية

الخاصة لشعبنا من ناحية ، ومثانة لواء للدفاع عن «الأخلاق الفاضلة» من ناحية أخرى

وإذا كنّا نعتبر أنّه من المشروع ، بل من الواجب ، التمسك بكل ما يميّز داتيتنا وأصالتنا وهويّتنا الحضرية في مواجهة عمليات الغزو متعدّدة الحسيّات ، فإنّنا نعتبر من جهة أخرى أنّه من الفظاعة ممكّن ، أن يقع اختزال «الهوية» ، و«الأصالة» و«الداتية» - مثلما يفعل الاسلاميون - في بعض الأشكال المظلمة والمتخلّفة من تاريخنا ، مثل قضية الحال الحجاب ، أو غيرها من القضايا التي لا مجال للتوسّع فيها هنا ، مثل قطع الأيدي والأرجل ، والرحم والخلد

لكن ، ومع تجاوزنا ، هنا ، لإشكالية التعامل مع تراثنا ، ومع تاريخنا - الذي شكّل الحجاب بالفعل شكلا من أشكال التعامل الثقافي فيه - فإنّ السؤال الذي يرى ضرورة طرحه محدّة هو الآتي .

هل صحيح أنّ الحجاب - مثلما يحاول الاسلاميون إيهامنا بذلك - يمثل بعدا حضاريا يميّز لأصالتنا وهويّتنا في مقابل شعوب العالم الأخرى ؟
إنّ مشروعية هذا السؤال المثير ، تنطلق حسب رأينا من أنّ التسليم بصحّة ذلك الحكم هي التي سادت ومازالت لدى قطاعات واسعة من الرأي العام ، حتّى في صفوف بعض المثقفين لا شك أن «تقيّيات» الاسلاميين البارعة المتمثّلة في إصغاء طابع «شرعي مقدّس» (وبالتالي «ممنوع» نقاشه) على مواقفهم ، وفي قضية الحال ، في إحاطة اللباس الطائفي بهالة «مقدّسة» وفي إدراجه ضمن الأوامر الإلهية المؤكّدة - لا شك إذن ، أنّ تلك «التقيّيات» قد كان لها دور ترهيبى ناجع لطمس ذلك السؤال المشروع ، ومحاصرته والعمل على اجتثاثه من العقول

ولكن الحقائق التاريخية الثابتة - التي طالما حاول ومحاول الاسلاميون إحقاقها تأني لتفنّد مزاعمهم وتفخّرها من الأساس فهي تبين أن الحجاب لم يمثّل البتّة ، التعبير الثقافية المميّزة والخاصة لشعبنا ولبنية الشعوب العربية ، بل أنّه كان عادة متداولة سابقة للحضارة العربية ولروز الدين الاسلامي نفسه لقد مثّل الحجاب - على عكس مراعاة الاسلاميين - شكلا من أشكال تعامل العديد من شعوب العالم مع

المرأة . وقد مثل (ولا يرال حراثيا) - وهنا المفارقة العجيبة - شكل تعامل «الغرب» معها . ذلك «العرب الكافر» ، المحجور ، المرفوض «نكل قوّة» من الاسلاميين ، الملصقين «وصمة عار» «التعيّة» له بدعاة-تحرّر المرأة !!

ولعلّ الفصل الأول لطرح السؤال حول مدى «شرعية» الحجاب و«قدسيته» ولمحاولة تفجير حدود «المحرّمات» التي عمل - ولا يرال - السلفيون على حبسه فيها ، لعلّ الفصل الأول في ذلك يعود إلى قاسم أمين أحد رواد الدعوة لتحرّر المرأة العربية في مطلع القرن العشرين فهو يذكر في كتابه «تحرير المرأة»

«وكل من عرف التاريخ ، يعلم أنّ الحجاب دور من الأدوار التاريخية لحياة المرأة في العالم قال «لاروس» تحت كلمة حمار «كانت نساء اليونان يستعملن الحمار إذا حرح ، ويحمين وجههن بطرف مه كما هو الآن عند الأمم الشرقية .» وقال «ترك الدين المسيحي للنساء حمارهن وحافظ عليه عندما دخل في البلاد فكُنَّ يعطين رؤوسهن إذا حرح في الطريق وفي وقت الصلاة وكانت النساء تستعمل الحمار في القرون الوسطى ، خصوصا في القرن التاسع ، وكان الحمار يحيط بأكتاف المرأة وتحرّ على الأرض تقريبا واستمرّ كذلك إلى القرن الثالث عشر حيث صارت النساء تحفّف مه إلى أن صار كما هو الآن سبيحا حفيفا يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد ولكن بقي بعد ذلك برمز في اسابيا وفي بلاد أمريكا التي كانت تانعة لها «⁽⁷⁰⁾

ثم يستنح قاسم أمين من كل ما تقدّم .

«ومن هذا يرى القارئ أنّ الحجاب الموجود عندنا ليس خاصا بنا ، ولا أنّ المسلمين هم الذين استحدثوه ، ولكنّه كان عادة معروفة عند كل الأمم تقريبا ، ثمّ تلاشت طوعا لمقتضيات الاحتماص وحرّيا على سة التقدّم «⁽⁷¹⁾

يسقط إذن «اللواء» الأول الذي يرفعه الاسلاميون عاليا ، لتبرير إلزام المرأة باللباس الطائفي لواء «الأصالة والهوية» ويبقى بعد ذلك أن

محصن اللواء الثاني الذي لا يتورعون - كالعادة - عن رفعه لتبرير ذلك
لواء «التقوى» و«الأخلاق الفاضلة»

فالاسلاميون لا يتركون أية فرصة يقع فيها التعرّص لمدلولات
الحجاب ، إلّا وأكّدوا على أنّه يمثّل الدليل الذي ما بعده من دليل على
شدّة «احترامهم» للمرأة ، وعلى عمق تمسّكهم بـ«صيانة كرامتها
وعفّتها» ، وعلى أنّه - أي الحجاب - يمثّل في أحرّ الأمر بديلهم «العاصِل»
للأخلاقية «العرب» المادية المهيمة للمرأة

ولكن هذه المعالطة الحديدية من طرف الاسلاميين ، سرعان ما تحلّى
على حقيقتها مثل سابقاتها

فالواقع ، أنّ ما يحدث في «العرب» من انتقاص للقيمة الاساسية
للمرأة ، ومن حصوعها فيه إلى قانون «القيمة الاستعمالية» المحدّدة لكل
هيكليته ، ليس بالأمر الذي توقّف «اكتشافه» على السادة
الاسلاميين ١١ بل إنّهُ شكّل ولا يزال محجر الراوية في نضال الحركات
النسائية والديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية «العربية» ورغم مراكمة
هذه الحركات لتحارب وتقايل ثريّة ، فإنّها لم تعتز أنّ الحلّ لتحاور
وصعبة امتهاان المرأة في مجتمعاتها ، وبهي اسابيتها ، واعتارها محرّد قيمة
استعمالية على قاعدة الجنس - أنّ الحلّ يكمن في «قهرها» في البيت أو في
لُحْمها بالعناءات الواقية من بطرات «الدكر» ١١ فقط الاسلاميون
«يتميرون» بهذا «الدليل / الحلّ» «الأخلاقي» ، «السيّل» ، «العاصِل»
من خلال الدعوة إلى الالتزام بالحجاب ١١ وهم في ذلك ، إنّما يعيدون
على أنظارنا ، شكلا من أشكال تعامل العرب ذاته مع المرأة من خلال
لباس الراهبات ، ويعودون بنا تقريبا ، إلى ممارسة من ممارسات عصوره
الاقطاعية المطلمة ، كحلّ «لمشكلة» «حفظ كرامة المرأة» من الامتهان ،
وهي حزام العفة ١ (Ceinture de chasteté)

ثمّ إنّنا بعد ذلك ، وإذا فحصنا من راوية أخرى ، عطاء «الأخلاق
العاصلة» و«حفظ كرامة المرأة من التدنّس» الذي يعلّف به الاسلاميون
دعوة الالتزام بالحجاب ، ويقدمونه كدليل «للأخلاقية العرب المادية» ،
فإننا سرعان ما نكتشف أنّ كل ذلك «التقرّر» و«الامتعاص» من الوصية

التي آلت إليها المرأة من حراء «مادية» و«اسرار الأخلاق» و«القيم» العربية المعاصرة ، يصل حدود المبالغة المثيرة ، لكي يعود مرة أخرى ، ويدور بالصبط حول نفس مقاييس ومنطلقات مجتمع الاستهلاك الرأسمالي إن موقفهم ليس إلا الوجه الثاني - لكن الأكثر ظلمة - للقطعة النقدية الواحدة فمجتمع الاستهلاك الرأسمالي «يُشئ» المرأة ويضعها في مرتبة قيمة استعمالية حسية ، ولذلك ينتشر العري والتَمَيُّع في أوساط النساء ذلك ما يعلنه المسلمون عالياً وبكل حوارهم ورفضهم له ، ويطرحون الحجاب كبدل عنه ولكن هذا البديل لا يخرج عن نفس تلك المنطلقات التي يدعون ، بكل رياء ، معارضتها فإذا كانت المرأة حسب المقاييس الاستهلاكية الرأسمالية ، متفَسِّحة ، متميِّعة لأن الموقف منها أنها «مصاعة» ، أنها «شيء» حسي ، فموقف المسلمين مماثل لذلك لدعوتهم للحجاب فهم في الحقيقة لا يطلقون في دعوتهم تلك من موقع أخلاقي حقيقي ، وحتى المرحع الديني لا يُشكِّل في النهاية سوى العطاء بالنسبة لهم ، أما منطلقهم الحقيقي والثابت في كل ذلك فهو مقدِّمة المرأة / اللذة ، المرأة / المتعة ، لا أكثر ولا أقل !

وقد أوردت مجلة «الاتجاه» المعرفة ، إحانة للسيد عبد القادر سلامة عن سؤال «لماذا الحجاب» فقال «أمرت النساء بأن يَغْضُضْنَ من أنصارعنَّ ويحفظن فروجهن ، وأمرنَّ حاصة أن لا يُطَهَرْنَ رِيشتهنَّ إلّا ما لا يُستطاع إحماؤه وكل المرأة زينة وفتنة وجمال وحاذية ، فكيف إذا ما أرادت مع ذلك التجلُّل والرِّبة والتدلل » (72)

أي فرق إذن بين الموقفين ؟ إنه فرق - رغم أهميته - في شكل التعامل لا غير المجتمع الرأسمالي «يعرّي» المرأة ، ويرر «مفاتها» لأنه يطر لها كقيمة جنسية ، كضاعة ، بينما المسلمون «يُحجّونها» عن العالم بحسبها في البيت ، ثم يُحجّونها عن «الأعين» عن طريق لباسهم الطائفي لأنها لا تمثِّل بالنسبة لهم إلّا وسيلة متعة ، حسد ، حس ، عورة ، يحج لها بألف غطاء وغطاء والحرص على إحكام تملّكها صفتها تلك إنه الفرق

بين قيم وعقلية التبادل والسوق الرأسمالية وقيم وعقلية الانغلاق
الاقطاعية ، وهو الالتقاء في النظرة التشيئية للمرأة

محاولة الاسلاميين إدن ، الرور في مطهر المدافع عن «الأحلاق
الفاصلة» ، والمدفوع بالعيرة على «كرامة المرأة» ، والحريص على «صيانتها
من الرية والمحش» - لا تعدو أن تكون سوى عملية تصعيد وتورية
مكشوفة ، تهدف في الأساس إلى إخفاء ذلك الهوس الجنسي المحنون
الكام في أعماق أعماقهم فهم لا يتمثلون المرأة إلا كموضوع حسي
وكلدّة ويقدر ما يصعدون خطاهم «الأحلاقي» (الريف) ويرتقون به
أعلى القمم أثناء الدعوة للحجاب ، يتحتم علينا أن نعيده عكسياً إلى
موقعه ومرتبته الحقيقية . أي إلى الافتتان الجنسي المفلت إلى أقصى
الحدود الذي يسكنهم تحاه المرأة

فـ «كل المرأة رية وفتنة وحمال وجادية ، فكيف إذا ما أرادت مع
ذلك التحمل والرية والتدلّل»⁽⁷³⁾

ذلك هو ، إدن ، «السرة» الحقيقي وراء دعوة الاسلاميين المرأة للالتزام
بالحجاب ، كما أوردها بوصوح على صفحات «المعرفة» السيد عبد القادر
سلامة ، وذلك بعد أن دعاها إلى ضرورة «عصّ نصرها» و«حفظ
فرحها»

وهكذا ، تتحوّل «تهمة» «الفتنة» المرعومة ، التي يحاول الاسلاميون
إلصاقها بالمرأة لتبرير ضرورة حجبها لباسهم الطائفي - تتحوّل إدن إلى
ركن اتهام واضح ضدّهم ، لأنها تحيل ، عكسياً ، إلى حالة الاحتلال
القصبي والهوس الجنسي المرصي الذي يتحكّم فيهم ، والذي لا يقوون
على رؤية المرأة من مطار آخر سواه

ومرة أخرى يعود إلى قاسم أمين الذي قام بتفكيك حجة «الخوف من
الفتنة» التي تدرّجها سلفيو عصره لتبرير اللباس الطائفي ، فقال
«وأما خوف الفتنة الذي نراه يطوف في كل سطر ممّا يُكتب في هذه
المسألة تقريبا ، فهو أمر يتعلّق بقلوب الخائفين من الرجال وليس على
الساء تقديره ولا هنّ مطالبات معرفته . وعلى من يخاف الفتنة من

الرجال أن يَغْضَ بصره ، كما أنه على من يحافها من النساء أن تعصَّ بصرها والأوامر الواردة في الآية الكريمة موجهة إلى كلِّ من الفريقين تعصَّ الطر على السواء وفي هذا دلالة واضحة على أن المرأة ليست بأولى من الرجل بتعطية وجهها «^(٢٤)

ثم يطلق قاسم أمين - محققاً - صراحة تعصَّ من حصر واحب التحصَّ على المرأة وحدها مع أنَّ خطر «الفتن» المزعومة ممكن حدوثه من الطرفين الرجل والمرأة على حدِّ سواء ، مروراً بذلك التناقص اللامنطقي الصارح لدعوة السلفيين ، ومبيناً ريف عطائها «الأخلاقي» وبفاهه .

«عجا ! لمْ لمْ يؤمر الرجال بالترقُّعِ وسرِّ وُجُوهم عن النساء إذا حافوا الفتن عليهن ؟ هل اغْتَبِرَتْ عزيمة الرجل أضعف من عزيمة المرأة ، واعتُبرَ الرجلُ أعجز من المرأة عن ضبط نفسه والحكم على هواه ، واعتُبرَتْ المرأة أقوى منه في كل ذلك حتى أُبيح للرجال أن يكشفوا وجوههم لأعين النساء مهما كان لهم من الحس والحمال ، ومُنع النساء من كشف وجوههن لأعين الرجال مطلقاً خوفاً أن يتفيلت زمام هوى النفس من رباطة عقل الرجل ، فيسقط في الفتنة بآية امرأة تعرّضت له مهما بلغت من قبح الصورة وبشاعة الخلُق ١١٩

إن رَغِمَ راعم صحة هذا الاعتار ، رأينا هذا اعترافاً منه بأن المرأة أكمل استعداداً من الرجل ، فلمْ تُوصَّعْ حينئذ تحت رقّة في كلّ حال ١٩ فإن لم يكن هذا الاعتار صحيحاً فلمْ هذا التحكُّم المعروف ١٩ «^(٢٥)

نعم . ولكن الهوس الحسي المرصّي للمرأة يجعل الاسلاميين لا يعاؤون بمثل هذا التحليل المطقي الهادئ بل إن بعض الحالات المستيرية الفريدة من نوعها ترتفع بها «الصراحة» إلى درحة الاعلان بأن الحجاب سيتكفل بالقيام بدور تأحيج الشهوة الجنسية نحو المرأة ، لكي يلع التمتع والتلدّها أقصى المراحل ١١ يقول السيّد عبد الرحمان السّحار

«إنّ الاسلام وضع بطما حديدة تعطي للمرأة حقّها باعتبارها نصف

المجتمع (١) ، ومن مظاهر تكريم الاسلام للمرأة أنه أحاطها بمظاهر العفة والكرامة . فحدّد ثيابا خاصة تلبسها حتّى لا تكون ممتهة أمام الناس فقرّر الحجاب .

والحجاب عبارة عن ستر لحسد المرأة كلّ ما عدا الوجه واليدين ، وهذا ليس تقييدا لحرية المرأة ، لكنه تكريم لها (. . كذا !) ، حتى إذا ما ذهبت إلى بيت الزوجية ، كان الزوج في شوق أن يرى غير الوجه والكفّين ، وهذا دعم للعلاقة الروحية بين الزوجين^(٢)

فالشهوة الجنسية - ولا شيء غيرها - هي إذن الحقيقة ، حقيقة الاسلاميّين المنيّة ، التي تتعرّى إذا ما رفعنا حجاب «العفة» و«الكرامة» الذي يعلّقون به ربما المرأة والمرأة الانسانة هي دوما المعيّنة في تصوّرهم ، في حين أنّ مقدمة المرأة / اللّدة ، المرأة / المتعة ، هي الحاصرة بكلّ قوّة ، «المرأة الوجه والكفّين» ، وغير الوجه والكفّين» . التي يتحرّق الاسلاميون شوقا إليها

فالبعد / المجال الذي يحدّده مبدأ الحجاب للمرأة هو إذن . بُعد الجسد ، وهو بُعد مكملّ للبعد / المجال الذي حدّده لها سابقا مبدأ منع الاحتلاط البيت وهكذا يتداخل العدان / المجالان ، ويكملّ أحدهما الآخر ، وهما يدوران في النهاية حول محور واحد . هو المرأة كلّدة ، المرأة كجس . بينما تحافظ مقدّمة المرأة اللّعة / الخطيئة من ناحية أخرى على حضورها الكلّي ، من خلال نظام العصرية الجنسية الطائفي الذي يطبّقه الاسلاميون على المرأة والذي يمكّن من اقصائها ومحاصرتها ، وقطعها عن آية علاقة بالعالم الخارجي قد تؤدي إلى «تديسه» و«فتته» بأنامها الشيطانية ، وذلك عن طريق محتشد البيت ، الذي يرتبط هما مع اللباس الطائفي الموحد والاجباري

v . التعليم :

تسحب نزعة الاسلاميين العنصرية الحسية - التي تعرّصنا لتطبيقاتها العملية فيما سبق من المسائل - تسحب أيضا على ميدان التعليم موقف الاسلاميين المبدئي هو حرمان المرأة من حقّ التعليم وتحريمه عليها وهو موقف مسجّم تمام الاسحام مع حكمهم على المرأة بالدونية وبقصان العقل والرمز للّعة من ناحية ، ومع تصوّرهم لها كمتعة وحسد من ناحية أخرى إنّها مقدمة المرأة / اللّعة ، التي تكرّس «تفوّق» الرجل ، وتمتّعه بـ «الحقوق» المتناسية «وطبيعته» (حقّ التعليم هنا) ، المروعة من المرأة / اللّعة / الخطيئة ، «الدوية» ، والتي تحدّد لها محالا / نُعدا وحيدا . هو البيت وهي مقدمة المرأة / اللّدة ، التي تنظر للمرأة كمتعة ولا تتصوّرها إلّا في نُعد وحيد . هو الحسد ، الذي يصمّن تحقّقها انتراع تلك «الحقوق» منها بتحريدها منها وحصرها في محالها المحدّد البيت ذلك هو موقف الاسلاميين المبدئي ولكن تطوّر المجتمع التونسي فرض حقائق أخرى كان من الصعب القفز عليها مرّة واحدة لهذا السبب ، سجد أنّ اسلامييا في تونس ، لم يتجاسروا بعد - مثلما فعل إخوانهم في الجزائر - على الدعوة العلنية الصريحة لسحب حقّ التعليم من المرأة ، وتحديدده إلى المرحلة الابتدائية واعتبار مواصلتها له في مراحل أعلى ضربا من صروب الربا . سيقرّ الاسلاميون في تونس مؤقّتا وظاهريا ، بإمكانية تعلّم المرأة ، ولكنهم سيعملون ، بكل جهدهم ، على إفراغه من محتواه ، ومن معاه الحقيقيين ، كحقّ مشروع للرجل والمرأة على حدّ السواء ، يَمكّن هذه الأخيرة من كسب المعرفة والتسلّح بالعلم هدف الادّاع والتحقّق

تنطلق عملية المراوغة لسحب حقّ التعليم من المرأة ، تحت عطاء «الدفاع عن الأخلاق العاصلة» و«الرفع من مستوى التعليم» و«الحفاظ على كيان المجتمع» ، ولا يمكن تحقيق كل هذه «الغايات السيلة» إلا بمنع الاختلاط في المؤسسات التعليمية^{١١}

هناك نوعان من الاختلاط يتهاون فيهما كثير من الصالحين ولا بد أن يشير ههنا إلى أنهما معولان يهدمان في كيان مجتمعنا الاسلامي أما أولهما ، فهو الاختلاط في التعليم وهو بعد أن اتسع نطاق التعليم ليس ضرورة يتعين اللجوء إليها لقلّة الطلاب والأساتذة كما كان يتذرّع بها الذين بدؤوا هذه السّنة السيئة وإنّ من أصراره ما يلزمه في الواقع الذي يعيش فيه وتسرّب بعض أسائه إلى الصحف إنّه إفساد للخلق وهبوط بالتعليم ، وصُرّف للطاقات في غير محالّ الدرس والتعليم

وأنا عندما أستطيع أن نمنعه في بلادنا الإسلامية كلها وفي جميع مراحل التعليم ، نكون قد بدأنا الخطوة المتقدمة حقاً (كذا ١١) ولا يعني ذلك أن نمنع تعليم المرأة أبداً إنّ التعلّم حقّ (١) للمرأة كما هو حقّ للرجل ، لكن في حدود الشرع المطهر يجب أن ينتهي عهد التقليد والتبعية والهدم إلى غير رحمة يجب أن يُمنع الاختلاط في التعليم طاعة لأمر ربنا ووعاية لأخلاق أبنائنا وبناتنا ، وسعياً لمريد تحصيل العلم والمعرفة ،^(٢)

الخطوة الأولى التي يحطوها المسلمون لسحب حقّ التعليم من المرأة ، هي إذن مع الاختلاط في المدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية والكلّيات لتدعيم أركان السور الفاصل للمجتمع الواحد إلى مجتمعين لا علاقة بينهما .

ثم يتدرّج المسلمون ويحطون الخطوة الثانية ، وهي تحديد محتوى تنوعية وحدود ذلك «الحق» الذي يقرّوه طاهرياً للمرأة في التعلّم فلن يكون القصد من تعلّم المرأة ، بالنسبة لهم ، تحصيل المعرفة وتحقيق الذات ، والمساهمة عن طريق الاندفاع والانتاح العسكري والمادي في إثراء

الرصيد المعرفي للاساية ، بل سيكون القصد محصورا ومحددا فيما «يتناسب» مع «فطرة» المرأة «وطبيعتها» ، مع «مهمتها» و«وظيفتها» الوحيدة - خدمة الرجل في البيت وإنجاب الأطفال ١١
وقد ورد محملة «الإسلاميين» «المعرفة» في هذا الصدد أن

«فرصة التعلّم والتثقف متاحة اليوم لجميع البنات بدون قيد أو شرط ، ولكن القصد من التعلّم هو الذي يجب أن يتّضح في الأذهان وإلا ، ما معنى هذا التهافت على تعلّم اللغات مثلا ؟ تتعدّد اللغات تستطيع المرأة أن تبي أسس البيت السليم ؟ وما نصيب الثقافة الدينية التي هي عماد كل نهضة روحية وفكرية ، في تعليم فتياتنا ؟؟

فالأسبب إذن ، أن تتعلم المرأة ما هي في حاجة إليه بحكم مهمتها ووظيفتها التي خلقها الله لها تدبير المنزل ورعاية الأطفال أولا وفي حديث الحارثي . «بِعَمَ الساء ساء الأصار ، لم ينعهنّ حيازم أن يتفقهن في الدين» أما ما جاء في غير ذلك من العلوم فليست المرأة في حاجة إليه ، أعني ما يصلح دينها ودنياها .
وأخيرا ماذا أقول ؟ أليس حراما أن تفتّح للمرأة مدارس الرقص والتجميل والتجميل والفنون الجميلة ؟ .^(٢١)

تلك هي إذن نوعية وحدود ومحتوى «حق» المرأة في التعليم التي يسطرها الاسلاميون لها . . «في حدود الشرع المطهر» ولن يكتفي الاسلاميون بالتدرّج بهاتين الخطوتين . اشتراط مع الاحتلاط في التعليم ، اشتراط محتوى غيبي له ومكرّس لدويتها اراء الرجل ، واللّتين تنسفان من الأساس الحقّ المعلن طاهريا للمرأة في كسب المعرفة والتعلّم بل إنهم سيُضيدرون في شأن المرأة التونسية المتعلّمة حكما قاطعا باترا لا رجعة فيه ، يصل حدود التجريم ، وإجازة الاعتداء عليها بأبشع الطرق . الاغتصاب .

يقول السيّد حسن الغصباني

«إن المرأة اليوم ، خصوصا المثقفة منها ، هي داعية زنا بكل ما في الكلمة من معنى . وإنها تشيع الفاحشة بكل الطرق فكريا وسلوكيا

وأخلاقيا (وهي لذلك) لا تستحق أن يؤاخذ الرجل من أجل اغتصابها⁽⁷⁹⁾

تمثل هذا التحريض الربري على المرأة الذي يمثل - قابولا - ركبا ثانيا لحماية إحصائية ، تتم بمقتضاها في أي بلد متحضر إحالة المتفوق عمله أو بأقل منه على القضاء ، يمثل هذا التحريض إحد يعثر الاسلاميون عن معارصتهم الشديدة ، وبمقتنهم المتشحة الهيستيرية على ما تحقّق للمرأة التوسية من امكانيات التثقف والمعرفة

وتعليم المرأة يصح «إشاعة للفساد» ، و«تدهورا للأخلاق» و«معولا هادما لكيان المجتمع» والمرأة المتعلّمة تصبح مرادفة لزانية أقلّ ما تستحقّه هو الاعتصاب ومؤذى كل ذلك - الواحب استباحه - هو طعنا سحب مصدر كل هذه «الكوارث» أي حقّ تعلّم المرأة

يردّد الاسلاميون مثل هذه الدعوة المقررة ، في حين أنّ كل إسان سويّ يعلم أنّ كل المآسي الأخلاقية والاجتماعية - التي يتذرّعون بها - وانعكاساتها على نفسية الأبطال ، إنّما مردّها ، في حرة أساسي ، لأمية المرأة وجهلها كما أنّ مثل هذه الدعوة تتبوأ موقع القمة في انتكاسيتها وردّتها ومعاكستها لآلحاء التقدّم والتاريخ ، وذلك في حين أنّ كل المعطيات تثبت أن المرأة العربية - وفي ذلك مؤشّر على تحلّف مجتمعاتنا - مارالت لم تلعب بعد الدرجة المطلوبة من التعلّم والمعرفة وتأتي لتأكيد ذلك ، النتيجة المححلة والمطبيعة للإحصائيات التي قام بها مجلس إدارة الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ، حول سة الأمية السائية في الوطن العربي ، والتي انتهت إلى أنّ

« 70 / من النساء أميات»⁽⁸⁰⁾

أما في توس ، ورعم صمان القانون التوسّي للمرأة حقّ التعليم ، فإنّ تعميمه الكلّي عليها لا يرال مهمة وواحنا نصاليا مطروحا لتطوير وترسيخ هذا المكسب فالإحصائيات الرسمية حول التعليم تأتي لتثبت أنّ سة الذكور متفوقة بكثير عن سة الاناث

وفي آخر إحصاء لسنة 1983 - 1984 ، لكل مراحل التعليم ، يتبيّن

«أن النسبة الماثورية للتلميذات من المجموع العام في التعليم الابتدائي تمثل 43,6 ٪ ، وفي التعليم الثانوي 38,6 ٪ ، وفي التعليم العالي 34,5 ٪»^(١)

إن مرّة هذا التفاوت ، وهذا التناقص المطرد لسعة الفتيات المتطوّرات مع مراحل التعليم العليا ، يعود في جزء أساسي منه ، إلى أن العقلية الأنوية المترسّنة (خاصة في الريف) والصعوبات الاقتصادية تدفع بالعديد من العائلات إلى إعطاء أولية اهتماماتها وتشجيعاتها في التعليم ، نحو أبنائها من الذكور ، وإلى حرمان السات منه أو وضعهنّ في مرتبة ثانوية وهكذا يكون مصير جزء مهم من الانقطاع المبكر أو المتوسط عن التعليم مع «تضييد» أول فرصة في الزواج ، أو تحرم من بداية الطريق منه لكي يقع توجيههنّ نحو المشاغل المنزلية والعمل الفلاحي لإعانة العائلة في الريف ، أو «لتصديهنّ» كحادمات في المدن الكبرى

وعوض التعامل مع هذا الواقع السلبي في اتجاه تقدّم ، تحاوري جدريا ، فإن دليل وحجج الاسلاميين نصّت في اتجاه معاكس للتاريخ ، بالرّدة إلى الوراء ، إلى تلك الفترة المظلمة من تاريخنا القريب التي كانت المرأة فيها تعتقد مثلما أورد الطاهر الحداد

«أن المطر يرل من عين تحت العرش وأن الرعد ملّك أكم وأن البحر كان حلوا ، فشرته بعوضة ثم قاءته مالخا » وأن «الأرض على قرن ثور والثور على الحوت ، وهو يقبل الأرض من قرن إلى قرن عدد كل مائة سنة وأن حل قاف محيط بالدنيا من وراء سعة بحور ، وتلفت عليه من أعلاه إلى أدناه أفعى يعدّ الله بها الحفّار يوم القيامة وتمتصّ الستهم حتى ترعاهم السموم »^(٢)

تلك هي وصيّة المرأة المعتمسة في فكر عبي - حرافي - أسطوري ، التي ارتأت الطاهر الحداد حللها ، فدعا في أول القرن إلى مقاومتها وتحاورها ، وذلك «تعليمها» وتسلّيحها بالعلوم الرياضية والطبيعية وتلك هي الوصية التي يريد الاسلاميون ارجاع المرأة التوسية إليها حتى «يقصّي على فساد الأخلاق ، وهووط مستوى التعليم»^{١١}

وتبقى مقدمات الاسلاميين المحورية ، هي المحددة كالعادة
 فالاحتلاط في التعليم «سنة سيئة ومعول هدم لكيان المجتمع الإسلامي»
 وهو «تقليد وتوعية» (للعرب) وهكذا يكون رقصه تكريسا لمقدمة
 تحرر المرأة مؤامرة استعمارية
 ثم إن رمي المرأة التوسية المثقفة بتهمة «الربا» وإشاعة الفاحشة فكريا
 وسلوكيا وأخلاقيا يأتي لتأكيد مقدمة المرأة اللعنة / مصدر الخطايا ،
 الرمر الأبدى والمطلق لانتشار الفساد والرديلة وتدنيس العالم بآثامها
 ويتواصل تكريس هذه المقدمة ، في وجهها العصري المقرف ، وذلك
 من خلال تحديد الاسلاميين لمحتوى «تعلم» المرأة - في صورة حدوثه - بما
 يتناسب مع مهمتها ووظيفتها «خدمة البيت والانجاب» ، ذلك التحديد
 العصري الذي يعكس مقدمة المرأة اللعنة ، وبالتالي الدونية مطلقا ،
 وناقصة العقل التي لا يمكنها التساوي مع الرجل - الكائن «المتفوق» ،
 في طلب المعرفة فلها «إمكانية» تلقي «تعليم» متخصص في شؤون
 الطبخ والعسل ومسح الأحذية ورعاية الأطفال ، في حين أن له أن يدرس
 العلوم ويكتشف ويتكر ويدع في المحابر - فذلك «ما يتناسب مع
 فطرة وطبيعة كل منها» !!

ولكن حتى هذه العصرية المقرفة التي يعتمد عليها الاسلاميون
 لتبرير سلب المرأة حقها في كسب المعرفة العلمية ، وحصرها في مجال
 «الشرع المطهر» و«علوم» الطبخ وتدير المنزل ورعاية الأساء - حتى هذه
 المحاولة لا تصمد ، وذلك في نفس المجال - «رعاية الأساء» - المحدد من
 طرفهم فعلم النفس العام ، وعلم نفس الأطفال ، وعلم
 الاجتماع كلها تؤكد بأن تحقق تربية حيل متوارن وسوي ، مشروط
 بتوفر درجة متقدمة ومتنوعة من المعرفة والثقافة في القائمين على تلك
 التربية .

«نديبي أن العمل الأول ، وهو الولادة ، هو عمل بسيط مادي
 تشترك فيه المرأة مع الحيوانات ، فلا يحتاج إلّا إلى سية سليمة أما
 العمل الثاني وهو التربية ، فهو عمل عقلي امتار به النوع الاساي ، وهو
 محتاج في تأديته إلى تربية واسعة واختبار عظيم ومصارف مختلفة» (٣)

تتهافت إذن عنصرية الاسلاميين حتى في الاطار والمجال المحددين من طرفهم لتعلم المرأة - إن حدث - وهو مجال «رعاية الأطفال» . . ويرز من كل ما تقدم ، أن مسألة «تعلم» المرأة ، في الأساس ، ليست محصورة - من منظور الاسلاميين - في بعض الحريثات أو «الاحتصاصات» التعليمية فحسب بل أنها تتلخص في أن الاسلاميين - انطلاقا من مقدمة المرأة/ اللعنة ، المرأة/ الدونية - ينفون القيمة الانسانية للمرأة التي يجترلوها في مستوى بيولوجي تناسلي نحت لا يعد كثيرا عن مرلة الحيوانات ، ويحكمون عليها أنطولوجيا بعدم التساوي مع الكائن «المتفوق» . الرجل

إن ما لا يقله الاسلاميون نانا ، هو أن تصح المرأة إنسانا مسلحا سلاح العقل والمعرفة ، سلاح «العلوم الرياضية والطبيعية» التي ركز عليها الظاهر الحداد ، واعتراها مفتاح تحرر المرأة الفكري من الاوهام والحرافات ، ومفتاح وعيها بذاتها ومجتمعها وبالعالم . وهو نفس السلاح الذي اعتر قاسم أمين تحقيقه شرط تحقق قيمة المرأة الاساسية ، وتميرها عن سائر الحيوانات الولودة . !! فهو يؤكد

«وأما تربيته العقلية ، فلأنها بدونها تكون المرأة فاقدة لقيمتها كما هي حالتها الآن عددا نعم ، إنها تلد ويحفظ بها النوع الانساني ، لكنها في ذلك إما تؤدي وظيفة كل أنثى من سائر أنواع الحيوانات ، وهي لا تمتاز في عملها هذا ، عن نحو هرة ولود ، «(4)

إن ذلك السلاح إدن (العلوم الرياضية والطبيعية ، المعرفة العقلية) الذي سيمكن المرأة من كسب شخصية متميزة معرفتها ، وواعية بدايتها وإنسانيتها ، هو بالصبط - ما يمنعه الاسلاميون عن المرأة ، ل«يسمحوا» لها فقط ب«التفقه في الدين» . «وأما ما جاء في غير ذلك من العلوم فليست في حاجة إليه» (45)

وفي هذا المستوى تتدخل مقدمة الاسلاميين المحورية الأخرى . مقدمة المرأة / اللدة فما يريده الاسلاميون من وراء منع تعليم المرأة ، هو ضمان عدم افلات المرأة من العبد / المحال الذي حدوده لها مجال الحسد / الحسي فاكتساب المعرفة ، هو السلاح الذي ستفجر به المرأة .

ذلك المجال / السجن ، بينما يشكل جهلها وأميةها ، الشرطين
الضروريين والكافيين لتحقيق خضوع المرأة الكلي لرغبات «الرجل»
(الاسلاميين) الحائمة حول محور المرأة / اللذة الساقية لإسائيتها .
لكل هذه الأسباب ، يشكّل تعليم المرأة «خطرا فتاكاً» يعدّ له
الاسلاميون كل الأسلحة المتنوعة والمراوعة لسحبها منها ، و«الاطمئنان»
على تأييد وصعيتها الدوية والخاصة إزاءهم

VI . العمل :

لن يجرح موقف الاسلاميين في مسألة حق المرأة في الشغل عن إطار مقدماتهم المحورية الثلاث وحسب «المهنية» المستعملة فيما سبق من المسائل ، ستوالي «حججهم» و«مّرراتهم» وتتدرّج من «الأوامر الالهية المقدسة» ، و«الاختلافات العنصرية» ، مروراً بـ«الكوارث الاخلاقية والاشتماعية» ، و«الخصوصيات الحضارية» ، وذلك لكي تنتهي إلى سحب حق المرأة في الشغل وجعله من مشمولات الرجل فحسب ستكون إذن أولى الحجج التي تشكّل قاعدة رفض الاسلاميين لعمل المرأة، متمثلة في نظرية «العوارق العنصرية، الطبيعية» القائمة بين الرجل والمرأة وهذه «العوارق» تدخل طبعاً مملكة «المحرّمات» التي لا يجوز مخالفتها ، لأنّها محدّدة - حسب الاسلاميين - سلفاً ، وما قبلها من «لدى إلهي مقدّس حكيم»

ومثلما شاهدنا في غير هذا الموضع ، فإن عصرية الاسلاميين الجنسية المكرّسة من حلال نظرية «العوارق العنصرية» ، تؤدّي إلى أن :

«الله (قد) عهد لكل مخلوق وظيفة يقوم بها حسب الدائرة التي يوحد بها هديّه وبوحي منه . . فتباين تكوين الرجل عن تكوين المرأة ، وهب الرجل قوة وطاقة تفوق في بدنه وفكره بكثير طاقة المرأة . فتراه في ساحة الوعى لا يبالي بروحه في سبيل مدأ يؤمّن ، وفي الماحم ليخرج معادها يصرف قوته وفي مختلف محالات الحياة يبدل طاقته ، كذلك في المحابر يكتشف ويستكر ويدع ، وفي مجالات السياسة أيضا يخطّط ويرسم الماهج ويقود الأمم .» (١٦)

وأیضا إلى .

«أن تتحمّل المرأة مسؤولية الاعتناء بالأبناء وإعداد لوازمهم ، وتوفير ما يكفل لهم النمو السويّ نفسياً وحسبياً ، وأن يتحمّل الرجل مسؤولية الضرب في الأرض وكسب الرزق ، وفي هذا تناسب مع طبيعة التكوين الحسبي والنسبي لكل منهما . » (١٧)

وذلك لكي تنتهي بوصوح إلى مبدأ قوامة الرجل :

« . قوله تعالى : «واللرجل عليهن درحة» وهذه الدرحة مفسّرة بآية أخرى : «الرّجال قوامون على النساء بما فصل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم» فهذه الدرحة وهذه القوامة لها أسسها من التكوين الطبيعي ، والاستعدادات الفطرية عند كل من الذكر والأنثى والفطرة تتحكّم في بي الإنسان » (١٨)

إننا إذن - مرّة أخرى - حيال النموذجين العصريين المطلقين ، اللذين يقيمان تمايزا أنطولوجياً بين الرجل «المتنوّق» ، «العامل» ، «الاجتاعي» ، والمرأة «الدوية» ، «الثائعة» ، «السلبية»

وما يتحمّل استنتاجه من كل ذلك ، هو أنّ «الفطرة» و«الطبيعة» التي «وُضعت» - حسب الاسلاميين - «نوحى من الله وهدي منه» في المرأة - هي الحاحر المبدئي أمام إمكانية اشتغالها ، وهي من ناحية أخرى ، صامنة تلك الامكانية للرجل . وما يرمي إليه الاسلاميون - كالعادة - بهذه «الحجة» التي يتمترسون ويحتمون خلفها ، متمثّل - هنا - في البني المسوّق لكل مناقشة محتملة لموقفهم ، ولكل محاولة تعديله فالقرار بجمع المرأة من العمل الذي يقدمونه ، هو قرار فوق - إنساني ، قرار إلهي مقدّس لا يجوز مسّه ، وهو بالتالي ملزم ضرورة بدون نقاش وعلى هذا الأساس ، تتحوّل كل دعوة لحقّ المرأة في الشغل ، إلى «بدعة» و«كفر» ، كما يتحوّل كل مخالف للاسلاميين في هذه المسألة إلى «عدوّ لله»

ف . «الكلام في هذه القصية هو نتيجة الاعجاب بالكفّار وضعف الايمان الذي صعبت معه العبرة على الحرّمات واساقت معه

نفوس الدين يدعون عبر أجهزة الإعلام إلى عمل المرأة وحروجها من بيتها ، ويعتبرون بالكلمات الحادّة كقولهم إنّ المرأة نصف المجتمع ، وإنّ عدم مشاركتها في ميدان العمل يؤدي إلى تخلف الأمة وعمعها عن اللحاق بركب الحضارة وما ركب الحضارة ؟ هم الأمم الكافرة⁽⁸⁹⁾ .

وتحذر الإشارة هنا - قلّ التعرّص لقيّة «حجج» الاسلاميين الرافضة لاشتغال المرأة - إلى الحصور الواضح والمكّر لمقّمتين محوريّتين من مقدمات الاسلاميين ، هما مقدمة المرأة / اللّعمة / الخطيّة ، ومقدمة تحرّر المرأة مؤامرة استعمارية

تتحقّق هذه المقدمة الأخيرة من خلال الرقص القطعي لكل ما صدر وما يصدر عن «العرب» فهو رمز للكفر ، وبالتالي لا يمكن الاقتداء به وهكذا «يخطّم» الاسلاميون كل دعوة لحقّ المرأة في الشغل ، لأنّها تتحوّل عمقتى ما تقدّم إلى «ضعف إيمان» ، وإلى «إعجاب بالكفّار» ولن يقتصر رقص الاسلاميين «للغرب» نظرا «لصمائه» و«تأميمه» و«اعتراؤه» بحق المرأة في الشغل ، فحسب . بل سيسحب موقعهم على حضارة العرب ككلّ - المقالة موضوعيا وواقعا لتخلّف محتمعانا - المرفوضة من طرفهم رغم ذلك لا على أساس مادي علمي ، بل مثالي عيبي ، على أساس أنّها «حصارة كافرة» ١١

ولكن ومرة أخرى ، لا تحلو محاولة الاسلاميين الالتفاف بعباءة «الأصالة» والخصوصية الحضارية لشعنا» ، من المعالطة المكشوفة فهم يعمدون إلى إيهامنا بأن حقّ المرأة في الشغل وممارستها له ، إنّما هو نتاج «الحضارة الغربية» ، لكي «نقتنع» بأنّ سحبه منها ، (بديلهم) يجسّد «أصالتنا» و«هويتنا» في حين أنّ مشاركة المرأة في الانتاج الاجتماعي بشكليه المادي والفكري ، شهدتها العديد من المجتمعات والحضارات الموعلة في القدم ، والسابقة تازيحيا لحضارة «العرب»

بل إنّ الدراسات التاريخية والانتروبولوجية تؤكّد أنّ دور المرأة الانتاحي في المجتمعات الأمومية كان هو المهيمن ، بالمقارنة مع دور الرجل ١١ أمّا فيما يتعلّق بالحضارة العربية على وجه التحديد ، فإنّ ما

يعرفه من اشتغال المرأة - وبإتقان - لعديد الأعمال والمهن كالتجارة ،
والزراعة ، والطب والأدب ، والموسيقى ، والسياسة ، الح - قبل
الاسلام وبعده - يأتي ليفند مراعى الاسلاميين في التمسك - «الأصالة»
و«التراث» العربيين ، وليكشف أنهم متمسكون فقط بجانب الممارسات
الاقتصادية المظلمة منه تجاه المرأة التي يحاولون احتزالها فيه وتعميمها
عليه ولعل ما يدحض هائثا ، «حجة» الاسلاميين التي تسحب من
المرأة حق الشغل ، باعتبارها فكرة «دحيلة» «مستوردة» ، واقع الريف
التوسى والعربى عموما فهو اقرب ما يكون الى المشاهدة ، وأدق ما
يكون للتحقق من ريف إدعائهم فالريف الذي يمثل الموقع والبيئة الأكثر
التصاقا وقربا للطبيعة والسليمة ، والأبعد ما يكون عن «التأثر بحضارة
الكفار» و«التبعية للغرب» - الريف إدن ، شهد - قبل دخول الاستعمار
(الغرب) - ولا يزال يشهد مشاركة المرأة حسا الى حب مع الرجل في كافة
أنواع الانتاح الاجتماعى فهي تشاركه في العمل الزراعى من سقى
وحرث وحى و حصاد الح وهي تتخصص أيضا في
الصاعات التقليدية الزربية ، التطير ، المخار الخ وذلك
إلى جانب مهنة العمل المنزلى

تلك هي إدن النتائج الأولية التي سلعها في هذا المستوى ، من تكريس
مقدمة الاسلاميين تحرر المرأة مؤامرة استعمارية .

أما «حجة» الموارق المطرية بين الرجل والمرأة» العصرية ، فهي تحيلنا
من ناحية أخرى ، إلى مقدمة الاسلاميين المحورية الثانية ، مقدمة
المرأة / اللعة - الخطيئة ، التي تُنمّع ها - مثلها حصل لها مع حق التعليم
- من التمتع بحق مماثل لحق الكائن «المتنوق» الرجل فخطيئتها
الأندية ، ودوبيتها الأنطولوجية المطلقة إزاءه ، تحتمان قوامة الرجل
عليها ، وتمنعان عنها امكانية الارتفاع إلى مرتبة مساوية له ، أو مستقلة
عنه ، قد تتحقق لها عن طريق الشغل

ول يتوقف الاسلاميون في هذا الحد من الحجح لمع المرأة من
العمل بل ستوالى إلى حاب «حجة» الموارق المطرية و«حجة» الأحكام
الإلهية» و«حجة» رفض حصارة الكفار ، «حجح» «أحلاقوية» «سيلة»

تهدف من حملة ما تهدف إلى الحفاظ على «نقاوة» و«نطافة» المجتمع من «الأدران» و«الفساد الأخلاقي»

فعمل المرأة - حسب الاسلاميين - يؤدي إلى نتائج وحيمة ، في مقدمتها «انتشار الربا» ، و«تفاقم ظاهرة الأطفال مجهولي النسب» . وبالطبع ، فإن مثل هذا الوصف «المفرع» لا يرصي إسلاميا ، رافعي «لواء الأخلاق الفاضلة» ولذلك نحدد يوحّدون للآباء والأمهات ، نداء حارًا وملتها ، لمنع بناتهم من العمل ، حتى ولو كان مقابل ذلك مريد من الفقر والخصاصة

يا أيها الوالدان ، لا يغرنكما بعض درهمات تكسها سائكما بالاشتغال في المعامل وبحوها ، ومصيرهنّ إلى ما ذكرنا علّموهنّ الانتعاد عن الرجال ، احروهنّ بعاقة الكيد الكامن لمن بالمرصاد ، لقد دلّا الاحصاء على أنّ البلاء الناتج عن حمل الربا يعظم ويتفاقم حيث يكثر احتلاط الرجال بالنساء ⁽⁹⁰⁾

فاشتعال المرأة لا يمكن أن يؤدي - حسب الاسلاميين - إلا إلى اسهيار أخلاقي حار ، يعمّ ميادين الشعل ، مثلما شاهدناه يعمّ مؤسسات التعليم (إذا شاركت فيه) ! كما أنّ العلاقة القائمة بين المرأة ورملائها في الشعل ، لا يمكن لها أن تخرج حتما عن هذا الإطار «اللاأخلاقي» «المتفسّح» !

وباعتبار أنّ هذه الوضعية «المشينة» مرفوعة - طعنا - من «الآداب» و«الأخلاق» الاسلامية ، فهي تتطلّب إذن سحب حقّ الشعل من المرأة مثلما حصل مع حقّ التعليم ذلك ما يؤكده «الاسلاميون لتحقيق ذلك الهدف ، وقد ورد محلّتهم «المعرفة» في هذا الصدد

« وأيّ علاقة هذه التي تجمع فتاة نفّخت نظارة ورشاقة وحرّجت في أجمل ثوب وأغلى زينة ، وشاب أو كهل أو حتى شيخ هو ولي نعمتها أو رئيسها ؟ فهل تفكّر فتاتنا في ميدان العمل ؟ وشركاء العمل ؟ أم هي تُقبل على أيّ مهمة ما دامت ستوفّر لها متطلبات الحياة المادية ؟ ثم هل هي الترمّت بالمحافظة على الهيئة والمظهر السليمين ؟ فاشتغال المرأة بالأعمال

العامة بهذه الشاكلة لا تقرّ آداب الاسلام وتقاليده ، لأنه يستدعي من المرأة خروجها لغير ضرورة أو داع شرعي ، ويدفع بها بعيدا عن البيت ، إلى الشارع والميادين والمتنديات ، وهذا يخالف ما أمر به الشارع «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ، وَلَا تَرَحُنَّ حَتَّىٰ تَبْلُغَ الْحَاظِلَةَ الْأُولَىٰ» (١)

يعود الاسلاميون إذن ، بسرعة ، إثر عرض «حجة» الربا ، والاسهيار الأخلاقي ، المتأتية ضرورة عن اشتغال المرأة ، إلى طرح الحل التحاوي حذريا لهذه الوضعية . وهو حلّ منع الاختلاط وتشكل عودة الاسلاميين إلى مبدأ مع الاحتلاط العصري أهمية قصوى لتحقيق هدفهم المشود في سحب حقّ المرأة في الشغل فهو مستعمل من طرفهم لها بصورة مردوحة من ناحية كـ «حلّ» لـ «الاسهيار الأخلاقي» ، ومن ناحية أخرى «كحجة» شرعية ثالثة فهو أيضا أمر إلهي مقدس لا تحور مخالفته بأية صيغة من الصيغ ، ولو كانت التزام المرأة باللباس الطائفي الحجاب

فحتى في صورة «التزام بهيئة ومظهر» «اسلاميين» ، فإن ذلك لا يبرّر أبدا اشتغالها ، لأنّ خروجها من البيت يهدف الشغل ، هو - بالنسبة للاسلاميين - خروج غير ضروري وغير شرعي ، وبالتالي محرم ، لأنه يؤدي إلى احتلاط المرأة بالرجال

نواصل مع بقية ما ورد في محلة الاسلاميين «المعرفة» من «حجج» لرفض عمل المرأة

« ولأنّ الأعمال العامة تتطلب السفور والاختلاط ، وهما محرمان قطعاً وحتى إن حرصت المرأة على اللباس الإسلامي ، فهل يساعدها في العمل إذا كانت في مصنع أو معمل ، أو شرطية أو مهندسة فلاحية أو نائبة في متجر ، أو متسلقة لأعمدة الهاتف مثلاً ؟ وقد قال الحسن رضي الله عنه «لَا تَدْعُو سَاءَكُمْ يَرَاهُنَّ الْعُلُوحُ فِي الْأَسْوَاقِ قَبَّحَ اللَّهُ مَنْ لَا يَعَارُ»

هذا على أنّ الساء في عهده كنّ متخجات صالحات .
كما أنّ بعض الأعمال العامة تستلزم خلوة المرأة بالرجل الأجنبي وهو محرم قطعاً لقوله ﷺ «لَا يَخْلُوتُ أَحَدُكُمْ بِأَمْرَةٍ إِلَّا مَعَ دِيٍّ مُحَرَّمٍ» ولأنّ

المؤمنين والمؤمنات أمرن بغض البصر «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم»
و«قل للمؤمنات يغضض من أبصارهن» وهذا محال في حياتنا
اليومية» (١٢)

ومرة أخرى يتهاوى لواء «الأخلاق الفاضلة» !! ومرة أخرى تلوح
حلف «حجج» الاسلاميين إحدى مقدماتهم المحورية الثلاثة وهي
متمثلة هنا ، من خلال «حجة» «الاسهار الأخلاقي والربا» ، و«الحجة» /
«الحل» مع الاحتلاط ، في مقدمة المرأة / اللذة
فمنع المرأة من العمل محدد هنا بتصور الاسلاميين لها كمورة ،
كجسد يجب ستره وفصله عن بقية المجتمع ، وكموصوع لذة لا يمكن أن
يقع التعامل معه إلا على أساس جنسي لا غير والعلاقة التي ستقوم بين
المرأة وبين رملاتها في الشغل لا يمكن أن تخرج - بالنسبة للاسلاميين - عن
هذا «الأساس» وذلك سواء كانوا شبابا أو كهولا ، أو حتى
شيوخا !!

«فأية علاقة هذه التي تجمع فتاة تفتحت بطارة ورشاقة ، وحرحت في
أحمل ثوب وأعلى زينة ، وشاب أو كهل ، أو حتى شيخ هو ولي نعمتها
ورئيسها ؟» (١٣)

لا ترمز المرأة إذن - حسب تصور الاسلاميين - إلا إلى المتعة ، وهم لا
ينظرون إليها إلا من حلال بعد / محال ، محدد محال الجسد ، ولذلك
لا يمكن أن تكون علاقة المرأة مع رملاتها في الشغل إلا علاقة جنسية .
وحتى «الآداب» و«الأخلاق الاسلامية» التي يتباكى الاسلاميون على
انهيارها - (نتيجة خروج المرأة للشغل) - لا تضيّد أمام هاجسهم
الدفين المرأة / اللذة ، المرأة / المتعة ، التي لا يستطيعون ملك
أنفسهم ، و«عصّ أبصارهم» (الجنسية) عنها !! وهذا محال في
حياتنا اليومية ، مثلما يقولون ، وذلك رغم أن عصّ النصر ، أمر
إلهي مقدّس !

تلك هي إذن حلفية «حجة» الاسلاميين الأخلاقية المريّة لسحب
حقّ الشغل من المرأة

ولن تتوقف «الحجج» المقدمة من طرفهم لتحقيق هذا الهدف ، في مستوى المحرّرات الميتافيزيقية / الأخلاقية الصامنة لمقدماتهم ، بل ستلتحف - مرة أخرى - بغطاء / عقدة ، يسعى الاسلاميون جاهدين إلى ارتدائه ، ولو كان ذلك في شكل مأساوي / كاريكاتوري وهو غطاء : «مواكبة العصر والتطور»

الحجة «العصرية حدّا» ، التي سيرفعها الاسلاميون عاليا لتبرير رفض اشتغال المرأة ، متمثلة في أن عملها يؤدي إلى تضخّم جحافل البطالة في .. صفّ الرجال

«ماذا نتج عن عمل المرأة في الحاسب المادي ؟ أنتج البطالة لأنّ كل امرأة تعمل في عمل يخصّ الرجال يقابله أن يبقى رجل عاطل .. . أمّا من عرف الحقيقة وعرف حكمة الاسلام ، وأنّ الله فاوت بين المرأة والرجل في الخلق والتكوين والأخلاق والوظيفة ، وجعل لكل منهما وظيفته ، ولكلّ منهما استعداداته للأعمال المناسبة له ، فلن يدعو أبداً لخروج المرأة »^(١٩)

إنّ السبب الكامن وراء البطالة إذن ، هو المرأة التي دخلت معترك الحياة العملية. ولذلك ، وبعد أن حدّد لنا الاسلاميون «أصل الداء» ، حدهم يطلقون صيحة العرع ويصفّون «الدواء» وهو إرجاع المرأة إلى «مكانها المناسب» ، محالها الوحيد البيت ، وإلى «وظيفتها المناسبة» : الانحاب وخدمة الرجل فيه يقول راشد الغنوشي :

«الإسلام لا يرضى أن يعمل النساء ، وأفواج الرجال عاطلون خاصّة وأنّ المرأة تقدر على رعاية البيت .»^(٢٠)

ويصيف السيّد عبد الوهاب الهنتاتي على صفحات مجلة الاتجاه «المعرفة» لذلك ، عنصرًا سلبيًا آخر لاشتغال المرأة وهو الاختلاط فيقول

«فما الذي يدفعنا إلى الاختلاط ، وصفّ المتشكّعين من الرجال بدون

عمل في ازدياد ، وديسا الحيف يحرم احتلاط الرجل بالمرأة
الغريبة ؟^(٩٦)

لا شيء يدفع لذلك ! لأن البطالة - حسب الاسلاميين ، من «حق»
المرأة ، وهي «لا تليق» ، بالطبع ، بالجنس «المتفوق» الرجل
ولأن الصورتين اللتين تدفعان بآلاف النساء إلى سوق الشغل ، ليستا
الخصاصة والفقر ، بل يدفعها لذلك - حسب الاسلاميين - دافع «مراحة»
الرجل والاستعلاء عليه لا غير !!

نواصل مع محلة «المعرفة» حيث نجد

«لنسلط المجهر على مجتمعنا في هذا المجال ، فماذا نجد ؟ ألا نرى تماثنا
على العمل بقصد مراحة الرجل والاستعلاء عليه ؟ فهل الصرورة هي
التي دفعت المرأة للعمل ؟ قد يكون ذلك صحيحا في سة صعيقة حدًا ،
وما علينا إلا أن نستعرض حالة العاملات الاجتماعية والاقتصادية لنرى
الحكم القاطع في العمل »^(٩٧)

فعمل المرأة ليس ناعا إذن من الاحتياج ، ووصعية العاملات
«الترفة» حير دليل على ذلك وعملها ليس في النهاية سوى ترف
(Luxe) ، العاية منه «مراحة الرجل والاستعلاء عليه»

ذلك هو إذن «الواقع» الذي يكشفه «المجهر الاسلامي» «السلط على
مجتمعنا»

ولكن يبدو أن هذا المجهر «الاسلامي حدًا» يشكو حلالًا ، أو
لعل الأيدي والعيون «الاسلامية» ليس بمقدورها استعمال مثل هذه
التقنيات الحديثة !!

فالحقيقة ، أن الأمر لا يحتاج إلى «مجهر» لاستحلاء واقع وصعية المرأة
العاملة في مجتمعنا وهي وصعية أبعاد ما تكون عن «مراحة للرجل» أو
«استعلاء عنه» ، وأبعاد من أن تكون سببا للبطالة فهي آخر احصاء
رسمي حول المرأة والشغل (1984) ، يتبين أن

«نسبة اشتغال المرأة في الوظيفة العمومية حسب العدد الحملي مساوية
لـ 23،7 %»^(٩٨)

كما يتبين من الاحصاء المذكور أعلاه ، أن نسبة مشاركة المرأة المفضلة حسب نوع الخطط ، تتوزع كما يلي .⁽⁹⁹⁾

الوظيفة	النساء من مجموع العاملين
التعليم (ابتدائي - ثانوي - عالي)	32,8 /
المهن الصحية والطبية	6,9 /
الخطط الإدارية	10,4 /
المهن التقنية	2,1 /
العمال	17,5 /
الخطط الأخرى	30,3 /
الحملة ،	100 /

وتتوزع نسبة مشاركة المرأة حسب بعض الاختصاصات كما يلي⁽¹⁰⁰⁾

نوع الاختصاص	/ النساء من العدد الحملي للعاملين
القضاء	10,5 /
الطب	21,5 /
التقنية	9,5 /

ورعنا عن كل التحفظات التي يمكن أن تُقدّم حول هذه الأرقام ، فإنها كافية للتدليل على أنّ المرأة التونسية ، لم تلعب بعد درجة التمتع بحق مساو للرجل في الشغل ، على المستوى العددي ، ثم تبقى بعد ذلك مسألة

عدم التساوي بينها وبين الرجل في الأحرار المقالة للمجهود المدول
بالتساوي بينهما ، ومسألة عدم التساوي في التدرج في المسؤوليات
بحصرها في الرجال بدعوى «عدم قدرة المرأة على التسيير» ، يضاف لكل
ذلك تمرق المرأة العاملة حاصة الأم ، بين المنزل والأطفال والشغل بطرا
لإعدام العدد الصوري من دور الحصانة إلى غير ذلك من المشاكل
التي تتحط فيها المرأة العاملة ، الموصوفة بـ«الترقية» من طرف
الاسلاميين

ومن المواقف العربية ، أن عدم التكافؤ في فرص الشغل بين الرجل
والمرأة ، لا يمثل ميرة خاصة لمجتمع بل إنه مستفحل أيضا في
المجتمعات «الغربية» ، موطن «حصار الكفار» ، ومصدر اللاء كله في
الدعوة إلى تحرير المرأة حسب رأي الاسلاميين فقد انتهى «الربان
الأوروبي» سنة 1984 من وضع تقرير هام عن «وضع المرأة في أوروبا
العربية» تبين منه أن النساء الأوروبيات مارلن مطلومات
يقول التقرير الذي استغرق وضعه سنتين ونصف ، أن

«نسبة النساء العاطلات عن العمل في أوروبا الغربية يفوق أربعة
أضعاف نسبة الرجال العاطلين عن العمل وأن أحور النساء عامة
مارالت أقل من أحور الرجال ولا تزال وظائف عديدة في الحياة العامة
والأعمال التجارية تكاد تكون محصورة بالرجال فسة الصحافيات
الألمانيات لا تتجاوز الـ 17 / من مجموع الصحافيين ، وبين أساتذة
الحامعات في فرنسا وانجلترا ، لا تتجاوز نسبة «الاستادات» الـ 8 /
وباستثناء تاتشر وسيمون فيل ، لا يوجد في الحكومات الأوروبية أكثر
من 16 وزيرة مقابل 187 وزيراً

وبالرغم من أن نسبة النساء في أوروبا أعلى من الرجال بين السكان ،
فإن عدد اللاتات الفرنسيات مثلاً ، لا يتجاوز الـ 4 / في
المجلس » (١٠١)

تلك هي المارقة الأولى التي تسقط إحدى الركائز الأساسية
للاسلاميين ، ثم تأتي بعدها مارقة أعرب ، وهي أن «العرب» موطن
الكفر ومصدر اللاء يعرف هو أيضا ، تياراً يمينياً متطرفاً ، يدعو دعوة

مطابقة طبق الأصل لدعوة الاسلاميين مع المرأة من العمل وإرجاعها إلى البيت ، حجة تأجيلها لسعر البطالة

فهل تحول اسلاميون إلى «أتباع» للعرب «الممجوج» ، «الكافر» ؟ أم هل أن التيارات الرجعية نلتقي في المواقف رغم عطاء «الخصوصيات الحصرية» ، و«العداءات» و«المواجهات» الدينية / السياسية ، الموهومة ؟؟

واصل مع تقرير البرلمان الأوروبي فمحمده يقترح

«سنّ قوانين جديدة لحماية حقوق المرأة وتعريف دورها في الحياة العامة والخاصة (كما يلاحظ) أن هناك انحماها قويا في أوروبا يدعو المرأة إلى العودة إلى المنزل والاهتمام بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال ، بدلا من المضاربة على الرّحال ، لأن ذلك يحلّ مشكلة البطالة في أوروبا ، ويعيد لأوروبا التدهور الذي يهددها من حرّاء تناقص السكّان الذي أدّى إليه تحرير المرأة وإيثارها للعمل بدلا من إنتاج وتربية الأطفال اللّحّة واصعة التقرير تقترح مقاومة هذا التيار الذي يهدّد المرأة في كل ما حقّقته حتى الآن من مكاسب» (102)

ذلك هو إذن واقع المرأة العاملة في مجتمعنا ، وفي «مجتمع الكفر والتحلّل» ، الذي يمكن مشاهدته بالعين المجردة ، دون حاجة لأيّ مجهر ، ولو كان «مجهرًا إسلاميًا» ١١ وهو الواقع الذي يدحض بكل قوّة «حجة» الاسلاميين المتهافّة حول تسبّب شغل المرأة في البطالة

ولكن الاسلاميين سيتشكّثون رغم كل شيء برفضهم القطعي لعمل المرأة ، ولن تصمد أمام موقفهم حتّى تلك المحاولات «الاستهادية» ، «الطريفة» ، التي تعمل يائسة على إقامة التوارى بين مقدماتهم المحورية ، وبين «صعوبات العصر» ، فتقترح مثلاً - احتراماً لمبدأ منع الاحتلاط وفصل المجتمع إلى مجتمعين - «السماح» للمرأة بالاشتغال ، ولكن في ميادين ومؤسسات خاصة بالنساء ١١ فيصبح لديها وفق هذا «الاحتهاد» «الخيار» سوّك تؤمّمها النساء فحسب ، ومعارات تؤمّمها النساء فقط ، ومستشفيّات تؤمّمها النساء فحسب ، وأسواق ورّما طرقات

الح ١١

ولكن حتى هذا المقترح الذي يحاول «المحافظة على الشكليات» ، لا يجد آدانا صاعية لدى الاسلاميين «الأرتودكسيين» الذين يرفضونه على أساس أنه «طريق غير مأمون» ، في ظل «المعريات» و«الشُرور» السائدة !!

يقول الشيخ عبد الرحمان البرّاك

«أما عمل المرأة في الميادين الخاصة بالنساء ، فهذا لا يُردُّ عليه كما يُردُّ على عملها مع الرجال إلاّ أنني أرى أنه مع ضعف العلم والإيمان ، كثرت المعريات والشُرور، مع أن عملها حتى في الميادين الخاصة بها لا يخلو من بعض السلبيات لهذا لا أرتقي حتى الميادين الخاصة ولا عصاصة إذا امتنعت المسلمة أو امتنع المسلم حفاظا على حرّماته من أن تشارك استه أو روحته في شيء من هذه الأعمال ، لأن الطريق إليها غير مأمون» (١٥٣)

توالت إذن «حجج» و«مُبررات» الاسلاميين لسحب حقّ المرأة في العمل ، لتتلق من «حجّة» «العوارق الفطرية» ، الموصوعة «هديّ النهي» ، إلى «حجّة» «الاهيار الأخلاقي» ، الناتج «ضرورة» عن الاحتلاط ، إلى «حجّة» «تفاهم البطالة»

وبحسب لا يظفر بتركيز وتشدّد وهجوم صدّ حقّ من حقوق المرأة ، أعنف ممّا يقوم الاسلاميون صدّ حقّها في العمل ، وفي درجة قريبة منه ، صدّ حقّها في التعليم وليس هناك من تفسير لذلك ، سوى أنّ سحب هذين الحقّين من المرأة بصورة خاصة ، هو الشرط الصامس لتحقيق مقدماتهم المحورية

والتعليم - مثلما رأينا - يشكّل مفتاح تحرّر المرأة الفكري ، الذي يمكّنها من كسب شخصية متميّزة معروفة ، وواعية بذاتيتها وإسائيتها سيما يشكّل عملها مفتاح تحرّرها الاقتصادي الذي يمكّنها من ساء حياتها المستقلّة لذلك ، ووعيا من الاسلاميين بحظورة تجمع هذين «السلّاحين» مع بعض بين يدي المرأة ، يحدهم يعدّون العدة لتخطيم هذه الامكانية وكسر حلقة الترابط بين التعليم الذي تتلقاه المرأة حاليا ،

وبين العمل وذلك في انتظار «قيام حكم الشريعة»، وإرجاع الأمور إلى نصابها ١

يقول السيد لطفي الصّاع

«ويسعي أن يقع سائنا - لحول يهين وبين محاطر الاحتلاط في العمل - بأنه ليس من الصّوري أن يستتبع تعلّم المرأة أن تعمل خارج المنزل» (١٥٩)

ثم إنّ الاسلاميين ، وأغون تمام الوعي بأنّ توفير حقّ الشغل للمرأة سيؤدّي حتما إلى سف مرتكرات الهيمة التي يسعون إلى تسليطها عليها ، وإلى سف العد / المحال الذي يعملون على انقائها فيه محال الحسد / المتعة / الحس ولذلك فحسّ حدهم يتحرّقون عيظا ، ويلومون صاحب الادارة ، صاحب المصنع ، (لا يهتمّ أنّه في موقع المؤخر أي المستعمل) بصفته رجلا ، لقوله تشجيع المرأة في مؤسسته ١ يعود لمحلة الاسلاميين «المعرفة» حيث نجد

«ثمّ أو لم يساعد الرجل نفسه المرأة والفتاة بالخصوص على أن تتبوأ المكانة العالية من التبرّج والعري والتدلل الرخيص ، والثورة على تقاليد العائلة وطاعة الزوج بالخصوص ، عندما فتح لها مكتبه وإدارته ومضنّعه» (١٥٥)

إنّ الاسلاميين الذين لا يعيرون آية أهميّة لقانون الرّبح ، لا يهتمّهم كذلك فهم «الحكمة» من وراء تشجيع النساء ، ولا يرون في ذلك إلا «مساعدة» «الرجل للمرأة» على «مراحمته والاستعلاء عليه» ، أي على خرق احدي مقدماتهم المحورية ، مقدمة المرأة / اللعنة ، المرأة الدونية مطلقا ، التي ستمكّن - عن طريق الشغل - من «الثورة على تقاليد العائلة وطاعة الروح بالخصوص» أي من الوقوف وقفة النذلّ أمام الحسّ «المتفوق» «بقرار إلهي» (حسب رعمهم) الرجل ذلك هو ، بالضبط ، الخطر الذي يسعى الاسلاميون إلى تطويقه سحب حقّ الشغل من المرأة فحسب محلّتهم «المعرفة» لا يمكن ولا يحور مطلقا اشتعال المرأة لـ

«أن الكثير من الأعمال تعطي المرأة ولاية أو شبه ولاية على الرجال ، ونحن نعلم أن القوامة لا تكون إلا على العاجز أو القاصر أو الضعيف والمرأة ضعيفة عاجزة ، لذلك كان للرجل القوامة. التامة في جميع الشؤون العامة وحضه المولى عز وجل بالسوة والرسالة والخلافة والإمامة والجهاد والأذان والحطة وما إلى ذلك وفرص طاعته على المرأة ، ولم يفرص طاعتها عليه وقد قال ﷺ «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» (١٠٦)

فما لا يقله الاسلاميون النّة ، هو إحد ، أن تتوّ المرأة عن طريق الشغل مرتبة أرفع أو مساوية أو حتى قريبة من مرتبة الرجل تجعلها تقف حجرة عثرة أمام إرادتهم إحصاءها الكلي لسيطرتهم ، وتمكّنها من «الثورة على تقاليد العائلة وطاعة الزوج بالخصوص». و«تقاليد العائلة» التي «يرتعد» الاسلاميون «خوفا» على «ضياعها» هي كما رأينا «حق» الرجل في تعدّد الروحات ، «حق» الرجل في صرب الروحة (الأخت ، الست .) ، حصر «حق» الطلاق في الرجل ، «حق» الرجل المصاعف في الميراث الح ، في حين لا تعي «طاعة الروح» سوى قبول المرأة بكل هذه الانتهاكات لإسائيتها

وعلى هذا الأساس ، يتبيّن لنا أنّ كل «الحجج» التي يقّمها الاسلاميون لسحب حقّ الشغل من المرأة ، تدور في الأساس حول محوري المرأة / اللّعة / الدوية ، والمرأة / اللّدة / المتعة المحورين اللّدين ستسهما استقلالية المرأة الاقتصادية المتحقّقة عن طريق العمل ، وذلك بسف وتمحير البعدين / السحين ، المحدّدين لها سلفا لصماهما (المحوران) نُعد / محال البيت ، المكمل والإطار للعد / المجال الثاني . المرأة / الحسد / اللّدة

«فاشتغال المرأة بالأعمال العامة ههه الشاكلة» - مثلما يؤكد الاسلاميون في محلة «المعرفة» - «لا تقرّه آداب الاسلام وتقاليده لأنّه يستدعي من المرأة خروجها لغير ضرورة أو داع شرعي ، ويدفعها بعيدا عن البيت ، إلى الشارع والميادين والمتديت» (١٠٧)

كما أن .

«الإسلام لم يطالب المرأة بالعمل خارج البيت ولن يستقيم أمر المرأة المسلمة الآن ، إلا إذا التزمت بكتاب ربها وآمنت بأن مكانها الذي لا يزاحمها فيه أحد هو البيت ونحن نعرف أن دعاة تحرير المرأة وعملاء المكر المصاد قد كرهوا هذه الكلمة (البيت) عند النساء المسلمات ، وجعلوها تقع من مسامعها موقع الرعد أو القنقلة ، وبحسبنا في هذا إلى حد بعيد فهجرت المرأة بيتها وأهملت رعاية أسائها وروجها ونفسها ، وخرجت إلى معترك الحياة بعذر ، وبغير عذر ، وحملت نفسها بما أعفاها منه الاسلام والواقع أيضا » (١٠٨)

لذلك ، وانطلاقاً من كل ما تقدّم ، ستمثل لإرادة إساءة اشتعال المرأة ، وإرجاعها إلى مكانها «الطبيعي» و«المناسب» البيت ، المهمة المحورية في برنامج الإسلاميين المستقبلي تجاه المرأة ، ولو كان مقابل ذلك شلّ نصف المجتمع عن المساهمة في عملية الانتاج

VII - العمل السياسي :

هل من حقّ المرأة ، المشاركة في الحياة السياسية لمجتمعها ؟ سؤال يجد مشروعية طرحه ، وبكل إلحاح ، في طرف يشهد حركة إجتماعية عميقة لتوسيع مجال القول والفعل السياسيين ، وفي طرف يشهد بصورة خاصة إنحراطا مطّردا ، ومساهمة متنامية للمرأة في هذه الحركة الاجتماعية العامة إحانة الاسلاميين المترّلة بالتحديد في هذا الطرف بالذات هي طبعا لا !!

ورغم أهمية التوقيت التاريخي / السياسي ، لهذه الإحانة ، الذي أردنا إلغات النظر إليه - فلا يجب أن يُفهم من ذلك أن موقف الاسلاميين مرحلي أو طرقي فعلى العكس من ذلك ، يتشكّل رقصهم القطعي لكل مشاركة محتملة للمرأة في تحديد تصاريس النظام السياسي للمجتمع ، كقاعدة مطلقة وثابتة في نظام تفكيرهم وهم بموقفهم هذا ، مسجمون أتمّ الاسحاح مع مقدماتهم المحورية الثلاث

نقطة الارتكار الأساسية ، التي سيعتمدها الاسلاميون - مرّة أخرى ! - لسحب حقّ العمل السياسي من المرأة ، هي «حجة» «الموارق الفطرية» الموضوعة - حسب رعمهم - ما قليلا - «وحي» و«هدي» «إلهي» ووفق نفس «المهحية» المتّعة فيما سبق من المسائل ، ستلعب هذه «الحجة» دورها المطلوب ، المتمثّل في تكريس الاقصاء العصري للمرأة في قصية الحال ، على عرار ما حصل لها مع حقّ التعليم ، وحقّ الشغل . إلخ وهذا الاقصاء محكوم بمقدمة / المرأة / اللعبة ، المرأة / الخطيئة ، التي لا يمكنها التّـة - بإعتارها حسا دويا مطلقا وأطولوحيا (بالمفطرة) - امتلاك حقّ ممارسة نشاط أو مسؤولية سياسية إنّه أمر

مستحيل ، لأن امتلاك المرأة هذا الحق ، سيضعها في موقع متقارب ، أو متساو ، أو متفوق على الرجل ، في حين أن هذا الأخير ، هو «المُعَدُّ» لوحده «فطريا» - «نوحى» و «هذى» «إلهي» - لكن يكون الحسن «المتفوق» ، «المسير» و«الحاكم» و«القائد السياسي»

تلك هي نقطة الارتكاز التي يتمّ بمقتضاها ، سحب صفة المُوَاطَنة عن المرأة ، كنتيجة مباشرة لتجربتها من كافة حقوقها السياسية ، ابتداء من حقّ الترشّح والانتخاب ، مروراً بحقّ التمثيل الياني في المؤسسات ، وانتهاء بحقّ رئاسة الدولة وذلك يعي بصورة ملموسة ، أنّ المرأة ستُمنَع من إمكانية التعبير - كمواطنة - عن موقعها من توجهات وإحتيارات المجتمع الذي تنتمي إليه ، وأنّ حقّ التفكير والممارسة السياسية سيقى من مشمولات الرجل وحسب

المدخل العام لسحب حقوق المرأة السياسية ، قائم إذن على مدأ «الموارق الفطرية» الذي يحدّد لكلّ من الذكور والأنثى «الوظيفة» «الماسّة» له وذلك ما يؤكّده ، ويركّز عليه الاسلاميون على صفحات محلّتهم «المعرفة» حيث نحد :

«عهد الله لكل مخلوق وظيفة يقوم بها حسب الدائرة التي يوحد بها ، هديه ونوحى مه فتأين تكوين الرجل عن تكوين المرأة ، فوهب الرجل قوة وطاقة تفوق في بدنه وفكره بكثير طاقة المرأة فتراه في ساحة الوعي لا يبالى بروحه في سبيل مدأ يؤمن به وفي مختلف محالات الحياة يدل طاقته ، وفي محالات السياسة أيضا يخطط ويرسم المناهج ويقود الأمم ،⁽¹⁰⁹⁾

ثمّ ، ومباشرة إثر بلورة الاسلاميين لهذا المدخل العام لموقعهم ، سجدهم يحطون الخطوات التالية ، وذلك بصرب مقومات وأسس مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، نقطة ، أمّا مسألة الصدارة التي يفتتحون بها عملية إقصاء المرأة سياسيا ، فهي صرب حقّها في الترشّح أو حتّى في المشاركة أصلا في عملية الانتخابات وفي هذا المعنى ، وصمن الحملة المُنظمة محليّا وعربياّ خلال صائفة 1985 من طرف الاسلاميين صدّ حقوق المرأة - أصدرت لجنة دينية كويتية فتوى شرعية محكمة ،

حوصلت بها متفرقات موقف الاسلاميين في هذه القضية وقد علّل الشيخ حسين عبد الرحمان ، رئيس لجنة الفتوى (المذكورة أعلاه) عن حقوق المرأة السياسية ، رَفَضَ اللّحة إقرار حقّ المرأة في الانتخاب والترشّح لأية مسؤولية كانت ، على أساس أنّ

«طبيعة عملية الانتخاب تناسب ما عليه الرجال من قدرة وحبرة واستعداد فطريّ ، ذلك أنّها إسهام في عملية التولية للأمور العامة وإختيار من تُنَاط بهم ، ومراولة ذلك تتطلب حرة ومخالطة ومعرفة تامة عن يُعْهَدُ إليهم هذه الأعباء الثقيلة والمسؤوليات الحسام والرجال أقدّر على ذلك وأوّلَى بالهوص هذه المسؤولية ، ومن ثمّ ، فَهْمُ المنوط بهم تحمّل المسؤولية وتحميلها أهلها » (١١٥)

فما يَرّر ، ويحتّم سحب حقّ المرأة في الترشّح وفي الانتخاب ، متمثّل في «قصورها» و«عدم استعدادها» «الفطري» لتحملّ أعباء هذه «المهمّة» الصعبة وعكس تلك الخصائص «الفطرية» - دوما - هو ما يجعل ذلك «متناسا» مع «استعدادات» الرجل وحنّ ها في صلب مقدمة المرأة / اللّعة / الخطيئة ، الدوبية مطلقا فيما لا يقلّله الاسلاميون بالصّط ، هو أن يقع القدح - عمر مشاركة المرأة في العملية الانتخابية - في قاعدة وقانون التفرّوق ، المحسّم في مبدأ قوامة الرجل هذه القوامة المحدّدة بكل دقة من طرف إسلامييا على صفحات «المعرفة» نأبها « لا تكون إلّا على العاجز أو القاصر أو الضعيف والمرأة ضعيفة عاجزة ، لذلك كان للرجل القوامة التامة في جميع الشؤون العامة وحصّه المولى عزّ وجلّ بالنبوة والرسالة والخلافة والجهاد والأدان والخطبة وما إلى ذلك ، وفرض طاعته على المرأة ، ولم يفرض طاعته عليها

وقد قال صلعم «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم إمراة» (١١٦)

فالمبدأ الأوّل إذن ، الواجب حمايته من الحرق ، هو مبدأ قوامة الرجل على المرأة ، الذي تُصَمّن ديمومته بعتاء «الفطرة» الساحب ممارسة حقّي الترشّح والانتخاب من المرأة والمبدأ الثاني الواجب أيضا حمايته من الحرق ، هو مبدأ «الولاية العامة» الذي يستلزم كذلك مع المرأة من

ممارسة أي حق من الحقوق السياسية مثل الترشح والانتخاب أو العصوية في مجلس نيابي ، لأنَّ عمل هذه العمليات مدرجة ضمن مدأ «الولاية العامة» ، ولا ولاية إلَّا نلر حال
و «عصوية مجلس الأمة ولاية عامة لما فيها من سنّ القوانين ، ومحاسبة السلطة التنفيذية . وما الى ذلك من المهام المعروفة للسلطة التشريعية » (112)

كما أنَّ عملية الاسحاب هي أيضا «ولاية عامة» ، وهي التالية محطورة عن المرأة لآها (عملية الانتخاب)
«مشورة تتعلّق بدات الشخص من حيث عدالته وهذا النوع من المشورة بسمّيه الفقهاء التركية وهي من مستلزمات أهلية الشهادة ونحوها من الولايات العامة والصفات المطلوبة في من يقوم بالتزكية أقوى من الصفات المشترطة لأهلية الشهادة ، وكلاهما من باب الولاية وفصلا عما هو مقرر في شأن شهادة النساء تعا لمحالها وعلاقة موضوعها عيذان الشاط الطبيعي للمرأة أو عدمها ، فإنّه ليس كل من تحوز شهادته تحوز تزكيته كما يقول العتيبي وابن رشد من كار المالكية ، ولا ينبغي لأحد أن يزكي رجلا إلا رحل ، قد رافقه في الأحد والعطاء وسافر معه ورافقه

أما صدور التركية من النساء فيقول فيها الامام مالك في المدونة «لا تحوز تزكية النساء في وحه من الوجوه ، لا فيما تحوز فيه شهادتان ولا في غير ذلك ، ولا يحوز للنساء أن يزكّين النساء ولا الرجال ، وليس للنساء من التزكية قليل ولا كثير » ويقول إمام الحرمين «إنّ ما نعلمه قطعا ، أنّ النساء لا مدحل هنّ في تحيّر الامام وعقد الإمامة ، والنساء لازمات خدورهن ، مَفَوّضاتُ أمورهن إلى الرجال القوامين عليهن » (113)

هكذا إدن ، «تُسوّى» مسألة المشاركة في الانتخابات وفي المحالس الليانية عن طريق «حجة الفوارق القطرية» الصامة لمدأ «القوامة» و«الولاية العامة» والحاصعة لمقدمة المرأة / اللعبة / الخطيئة ثمّ ، وعلى إثر ذلك ، سيصيف الاسلاميون «حجة» أخرى هي مدأ منع الاحتلاط الذي يقوم - كالعادة - بوظيفة مردوحة ، فهو يلعب دوره الاقصائي

التأديبي للمرأة - كلعنة وحطينة - تمّيعها عن المشاركة في الحياة السياسية / الاجتماعية ، وبفصلها عن العالم الخارجي وحسبها في البيت ، حماية له (المتنعم) من التدنّس بآثامها وهو يقوم من ناحية أخرى بتوطيته «المتعوية» الحسية الخاضعة لمقدمة المرأة / اللدة ، المرأة / الحس ، فيحدّد لها - باعتبارها عورة ومتعة - محالا واحدا هو البيت ، ولا يجبر لها الحروح منه والافلات من قصته «الايروسيه» ، عن طريق مشاركتها في أي شكل من أشكال العمل السياسي إنتخابات ، إحتتماعات عامة ، محالس إلح

و «الشريعة خصّت كلّاً من الرجال والنساء بأحكام معروفة ، عُرِفَ منها ومن قواعد الشريعة العامة بحسب الاستقراء في التطبيقات ، أن كل ما كان قائما على الاحتماص والظهور والمحالطة ولم تدع إليه ضرورة أو حاجة عامة عالية ، فإنّه يختصّ به الرجال والجماعات فلم توحب الشريعة على النساء شيئا من ذلك ، بل حصّتهن بواحات شرعية وأمور أخرى ، أولى بطبيعتهن ، من كل ما ميدانه الأسرة أو النطاق الخاص بالنساء »^(١١٩)

وبعد تجريد الاسلاميين المرأة من حقوقها السياسية من أسمل هرمها (حقّ الترشّح ، حقّ الانتخاب ، عضوية المجالس اليبانية) ، ستندرج «حججهم» الخاضعة لمقدمتي المرأة / اللعة ، والمرأة / اللدة ، إلى أعلى الهرم أي رئاسة الدولة

الشرط الأساسي المحدّد لشغل هذه الوظيفة ، هو بالنسبة للاسلاميين - وبكل وصوح - شرط الذكورة

ويحدّد هذا الشرط / الحاجر القطعي ، المشرع في وحه المرأة ، قاعدته ، في نظرية الاسلاميين التيقراطية للسلطة السياسية ، وهذه النظرية تفتّرخ ، بل تشترط أن يرمز الحاكم ، «أمير المؤمنين» وللشرعية الالهية المقدّسة ، فهو الحاكم «السياسي» وهو «الحاكم» الروحي ، الديني ، هو صاحب الحلّ والعقد في الأمور «الديبوية» ، وصاحب الحلّ والعقد في القضايا «الماورائية» ، «قائد» «الامة» سياسيا ، و«إمامها» ديبيا

والمرأة «لا تصلح» - طبعاً «لذلك»، باعتار أن كلّ هذه «الخصائص»
«المقدسة» مفقودة فيها «فطرياً» ، ومسحوبة منها من طرف الاسلاميين
فهي ترمز للعبة والحطيثة الأديّة ، ولا يمكنها تعاد ذلك أن «تتطاول»
«على مشيئة الله» (كذا) وأن تربو إلى تواء هذه «المراتب المقدسة»
التي «حصّ الله» بها - حسب رعم الاسلاميين - الرحل لوحده
«للرحل القوامه التامة في جميع الشؤون العامة وخصه المولى عزّ وحلّ»
بالنبوة والرسالة ، والخلافة والجهاد ، والأذان ، والحطبة وما إلى ذلك
وفرص طاعته على المرأة ولم يمرض طاعتها عليه «

ولس يكتفي الاسلاميون بمع المرأة تولّي منصب رئاسة الدولة ، بل
سَيَصِفُون لذلك تولّي منصب القضاء ، لأنّ القضاء كذلك حسب
نظريتهم التيقراطية للسلطة السياسية ، «ولاية عامة» ووظيفة «دينية»
«مقدسة» ، يشترط في القائم بها تعاد لذلك أن يكون أيضاً دكراً
و«المرأة ممنوعة من تولّي إمارة الدولة مهما أوتيت من راحة عقل ،
وذلك لأنّ الإمام الذي يتولّى رئاسة الدولة لا بدّ أن يكون دكراً يقول
اس عاندين في تحليل ذلك لأنّ النساء أمرن بالقرار في بيوتهنّ ، فكان
مسي حائضاً على السرّ

ولا يجوز أن تقوم المرأة بالقضاء - وإن كان حبرها مقبولا - لما نصّمته
ولاية القضاء من معاني الولايات المعروفة عن النساء

لا يجوز تقليد القضاء إلا لمن كملت فيه سعة شروط الذكورة ،
واللوع ، والعقل ، والحرية ، والاسلام ، والعدالة ، والسلامة في
السمع والبصر أمّا الذكورة فلأنّ المرأة تنقص عن كمال الولايات
والشهادات - وكذلك فإنّ ولاية المرأة رئاسة الدولة أو القضاء ، تنطلّب
مها أن تؤمّ الناس في الصلوات الخمس وفي صلاة الجماعة والعديد
والمرأة لا تصلح لذلك «⁽¹¹⁾

ومرّة أخرى تدكّرنا هذه الفتاوي العنصرية ، بمثيلاتها من مراسيم
البارية والفاشية وحبوب إفريقيا والولايات المتحدة ١١ فقد كان السود
الأمريكيون - حتى فترة عبر بعيدة - محكوماً عليهم بالقضاء السياسي لأهم

يحملون «فطريا» بذرة «القصور» و«الدوية» إزاء الأمريكي «الأيص» ولا يرال أصحاب الارص الشرعيين في حوب إفريقيا محرومين من إنداء رأيهم السياسي نظرا لنفس السب العصري ، الذي يحصر ذلك «الحق» ، عكسيا ، في معتصي أرصهم ، «المتفوقين» «المفطرة» البيص ونفس هذه الاحراءات قُنت ومورست من طرف العاشية والهتلية إزاء الأحاس المعوتة «الدوية» كما تشكّلت «حجة» «القصور» و«عدم الصح» «المطريين» كقاعدة أساسية لتعامل، الطعم الاستعمارية مع الشعوب والأمم المصطهدة - ومن صمها شعسا - لتأييد استعابها وهب خيراتها وتأمين ذلك نتحريدها من الحقوق السياسية المتداولة عندها هي

لكر وكما قُدت ولا ترال - بصالات الشعوب والأحاس المصطهدة ، بطرية «التفوق» «الدوية» العصرية ، فإن موقع المرأة في تاريخا السياسي القريب والبعيد ، توسيا وعربيا ، يأتي كذلك ليسف من الأساس «حجة» «الفوارق الفطرية» المرعومة بين الرجل والمرأة الحاكمة «بقصور» المرأة عن الفعل السياسي والتي يعتمدها الاسلاميون لتحرريدها من حقوقها السياسية

إن التاريخ العربي العابر يحبرنا عن اسماء ساء أدارت دواليب الدولة وقادت الحيوش وتاريخ توس الموعل في القدم يذكر إسم امرأة أسست قرطاح ، ورأست دولتها ، وإسم امرأة قادت حتى آخر لحظة حيوش دولتها صدّ العرا الرومان ، ثم انتحرت مع أبائها تحت وقع الهريمة ، وهو يحفظ لنا إسم امرأة وُحدت وقادت القنائل البربرية ضدّ العرب «الفاتحين» إلى أن ماتت في ساحة الوعي

أمّا تاريخ توس المعاصر فهو حافل أيضا بصال المرأة التونسية صدّ المستعمر وبمشاركتها في كل المعارك السياسية المصيرية ومساهماتها المتميرة في حملات المساندة للشعب الفلسطيني (حرب لبنان ، صبرا وشاتيلا) وحملة التنديد بالعدوان الصهيوني - الامبريالي على بلادنا (حمام الشطّ)

ويشهد التاريخ السياسي العربي المعاصر من ناحيته ، بالدور الفاعل الذي لعبته فيه المرأة العربية

فهو يذكر بحروف من نار اسم المرأة الحرائرية (جميلة بوحيرد)
التي أدخلت الرعب في قلوب المستعمرين الفرنسيين ، والتي لم تقدر أكثر
وسائل التعذيب والتحقيق ، وحشية - على إركاعها وهو يذكر بحروف
من نار أسماء المرأة / الفدائية الفلسطينية (دلال المغربي ، ليل
حالد .) التي مارست أرقى أشكال الصال السياسي . الكفاح
المسلّح ، وأقصّت مضاعف الصهاينة عملياتها الفدائية البطولية

ولكن . كل ذلك لا يساوي شيئاً في ميران الاسلاميين !! فكفة
«دكورتهم» و«رحولتهم» التي لم تفعل مقدار درّة رمل ممّا فعلته هذه المرأة
المناصلة - هي الراححة أندا ، وهي «المتفوقة» و«القوّامة» دوما !!
ولعلّ «عراء» المرأة الوحيد - إنّ صحّ التعبير - أنّ عملية تجريدتها من
حقوقها السياسية من طرف الاسلاميين ، لن يكون من نصيبها
لوحدها فهي تشمل كذلك جزءاً لا بأس به من «جنس» الرجال الذين
لا يوافقون نظرية الاسلاميين التيقراطية للسلطة القائمة - كما يقول
راشد العشوشي - على أنّ

«أحد شرطي خلود الاسلام وبقاء أمته ، هو أنّ الله قد تكفّل بمنح
الأمة الاسلامية رجالاً أكفاء أقوياء يرثون الأنبياء ، ويقومون بدور
الخلافة في الأرض» (*)

سيشمل التحرير والإقصاء إدن ، كلّ معارض ، أو مشكّك - ولو كان
رجلاً - في أنّ اسلامياً هم الناطقون الرسميون بإسم الاله ، وفي أنهم
المتفردون في امتلاك «الحقيقة» ، وفي أنهم بالتالي أصحاب «الحق»
«الشرعيين» الوحيديين في امتلاك السلطة السياسية وتفيد مهمّة «وراثه
الأسياء» و«خلافة الله» حسب ما يرعمون

ولكن «مُصاب» المرأة «الخليل» في خصمّ هذا «العراء العام» ، هو أنّ
عملية إقصاء الاسلاميين لها من الحياة السياسية ، ستسّم بفضاعة أكبر ،
لأنّها لن تكون قائمة على قاعدة الاستداد والتصفيه والرفض لكل
«مُخالف» و«آخر» ، سياسياً ، - وهي شاملة هنا للحسين - بل إنّها قائمة
على أساس عنصري ، تجاه المرأة كجنس بصورة مطلقة .

إنّ هدف الاسلاميين الأساسي من وراء هذا الاحراء الإقصائي
الحاصّ الموحّه صدّ المرأة متمثّل في تسهيل عملية إقامة المجتمع
الأتوقراطي المعلق الذي يبوون إنحازةً فهذا الاحراء الحاصّ صدّ
المرأة ، يصمّم لهم حزئيا ، تكييل وحق بصف المجتمع سياسيا ، الأمر
الذي يمكّهم من التوحّه كلياً إلى نصفه الثاني لإحصاءه القسري لحكمهم
القروسطي المطلق الذي لا يستمدّ شرعية وجوده من المجتمع ، وإنّما
يستمدّها من «شرعية» «تمثيل الله» و«حلافته في الأرض»

خاتمة :

مشروع إضطهاد المرأة كجزء من مشروع الاسلاميين
الأتوقراطي العام :

- إنَّ أهمَّ الاستنتاجات التي سلغها في هاية المطاف ، بعد استعراضا التفصيلي لمواقف الاسلاميين في كل المجالات المتصلة بقضية تحرر المرأة والمساواة بين الحسنيين ، تتحدّد ، أساسا ، في نقاط ثلاث
- 1 - إنَّ حملة الأطروحات المدرجة أعلاه التي يدافع عنها الاسلاميون ، تأتي لتؤكد بأنَّ ما صرّحت به قيادتهم في ندوة 6 جوان 1985 ، من مطالبة بالتراجع في محلة الأحوال الشخصية ، إمّا هو مقدّمة «مهدّبة» تصبّ في اتجاه تكريس جملة تلك الأطروحات
- 2 - إنَّ تراجع وصمت الاسلاميين إثر الحملة المضادة التي شُنتَّ صدهم بعد ندوة 6 حوان 1985 ، لا يعدو أن يكون تراجعا شكليا إثر عملية «جسّ النبض» ، وذلك انتظارا وتحيا «للفرصة الملائمة» ، لتحقيق رباعهم بحدافيره ، والابقصاص النهائي والمكشوف على هامش الحريات المتوقّرة حاليا للمرأة
- 3 - إنَّ نزعة الاسلاميين الاحتقارية «والتشيعية» للمرأة هي القاعدة الثابتة المحدّدة لآليات نظام تكبيرهم ورعم المراوعات والكلمات المعسولة التي يطلقونها نحوها - تحت صغط ردود الفعل الحارمة صدهم - فإنَّ العدوانية العنصرية المسعورة من ناحية ، والهمم الحسني المرضي من ناحية أخرى ، هما شكلا تعاملهم القارّان معها

وإضافة لذلك ، فإن أطروحات الاسلاميين المذكورة ، تبين أن دعوتهم قمر المرأة في البيت ، التي يقدمونها تارة كبديل «الأصالة» و«الهوية» «المتجذرة» ، لواقع التمرق الحصارى ، وتارة أخرى كبديل «إحلاقي سبل» للأزمة الأخلاقية المستعجلة ، - لا تعدو في الحقيقة عن أن تكون دعوة خارحة عن سيرورة التاريخ فهي ليست فقط دعوة فاقدة لمقومات البديل الحقيقية ، نظرا لعزلها ظاهرة أزمة الانتهاء وأزمة العائلة وأزمة المجتمع وأزمة الأخلاق عن قاعدتها الموضوعية ، بل ولأنها كذلك مكوّن أساسي من مكوّنات هذا الواقع المتأزم ، ولأن أصحابها ليسوا سوى فريق الاحتياط الأكثر ظلمة ، المرشّحين أنفسهم «بامتياز» لتأدية مهمّة تأييد الأسس المادية الملموسة لأزمته العامة عن طريق عطاء حكم «الشرعية» ، «المقدّس»

أما السؤال الذي يطرح نفسه بكل حدة من خلال كل ما تقدّم ، فهو بكم من قرن نحن متحلّفون عن نهضة الأمم المتقدمة ؟ وبكم من قرون سترتدّ بنا دعوة الاسلاميين هذه - لو تحقّقت - إلى الوراء ؟ إن معالجة قضية تحرّر المرأة وتحرّر المجتمع من هذه الراوية المحدّدة ، يؤدّي بنا إلى الاعتقاد الحارم بأن نعت موقف الاسلاميين من المرأة ، بالرجعية ، قاصر - لُغويًا وحَضاريًا - عن أداء كل المعنى المطلوب منه ١١ فحسن هما ، وحها لوحه مع أشباح من الماضي ، متشّين بإعادتنا - المستحيلة تاريخيا - إلرأما اليه ، وذلك عبر دعوتهم تكييل المرأة وبالتالي / وأيضا ، تكييل المجتمع ككلّ ووضعته تحت كلال كل سلطة قروسطية «مقدسة» متعالية عن العلاقات الاجتماعية المعاشة إن قطيعة الاسلاميين مع الواقع / الحاصر الذي يحياه ويحجرهم له ، وترحالهم الأبدى في رحاب الماضي السحيق الذي مضى دون عودة ، هو السب الذي يجعلهم مفتقدين لأدوات التعامل الإيجابي مع الحاصر / المستقبل ، وهو ما يجعلهم يلعون بدعوتهم المعركة في السلمية ، أعلى درجات الانتكاسية والارتداد الثلاثيحيين ، فهم سيرا على درب أسلافهم من الفقهاء الترمتمين - لا يَفْقُوْنَ على الاستفاقة من سباتهم العميق على محدد «النصية» ، ويفصلون ذلك النوم / الموت ، على التأقلم مع التطوّر التاريخي الختمي للمجتمعات الشرية ، ولهذا السبب تحمل السلفية في

داتها ، بدرة فشلها كمشروع / «بديل» ، لأنها فاقدة لكل ارتباط مع الحياة ، ولأنها - كنمط فكري حامد متكلس - في مواجهة حتمية ومباشرة مع كل حديد ، وفي رفض متواصل لكل ما من شأنه ان يواكب قانون الحياة الأبدي الحركة والتقدم إن هذه الخاصية التي يشترك فيها مترمّو كل العصور ، حاصية الدعوة للحمود ، وللماضي أي للموت ، هي تلك التي وقف عليها رائد وشهيد حركة تحرّر المرأة في بلادنا الطاهر الخداد ، حين حاطب فقهاء عصره ، قائلا

«إنّ عامة فقهاء الاسلام من سائر القرون ، إلّا ما شدّ ، ينجحون الى العمل بأقوال من تقدّمهم في العصر ولو عمثات السنين ويحكمون بأحكامهم مهما تباينت أحوال المجتمعات الاسلامية بإحتلاف العصور وهُم يميلون في أحد الأحكام الى تفهّم ألفاظ النصوص وما تحتل من معنى ، أكثر بكثير ممّا يميلون إلى معرفة أوجه انطباق تلك النصوص على حاجات العصر وما تقتضيه مصلحة المجتمع الحاضر الذي يعيشون فيه» (١١٧)

لكن وبعد انقضاء أكثر من خمسين سنة على دعوة الطاهر الخداد الحارة ، للعيش في الحاضر ، لا في الماضي ، في الواقع ، لا في «الضّ» ، يجرّح علينا «الفقهاء الخدد» بدعوتهم المقرّفة لسجن المرأة في البيت ، وتصفيّة هامش المكاسب التي حققتها ، للمرأة - في وضعيتها الحالية ، مرفوضة رفضا قطعيا لأنها - حسب الاسلاميين «حارحة» ، بممارستها المتحرّرة سسيا (التعليم ، الشغل إلخ) «عن آداب الاسلام»

و «هناك قطاعات كبيرة من النساء المسلمات ، لم يستطعن الانفلات من مصايد الشيطان ، فوّقن فريسة في برائثه ، وانتعدن عن أدب الاسلام بتيحة استحاتهنّ للمعريات الحديثة» (١١٨)

إنّ مشكل الاسلاميين وشعلهم الشاعل ، تتمثّل في أنّ المرأة المعاصرة قد «تمردت على الاسلام» ، وفي أنّ التشريعات المتحرّرة إزاء المرأة (مثل محلة الأحوال الشخصية رعم حدودها) تُعْتَرّ «اسحرافا عن توحّيات الاسلام» بينما يعترضون هم أنّه

«ليس في يَدَيَّ أحد من الشرهيج أو نظام يعيد للمرأة كرامتها (١)»
فعلا ، إلا توجيهات الاسلام ونحن غير راضين عن واقعنا ، والسبب
الاحترافات الكثيرة التي اسحرفنا بها عن الاسلام ، وفي مقدمتها تمرد
المرأة على الاسلام ،^(١١٩)

إن هذا يعني أن أول أولويات «برنامج» الاسلاميين ، متمثلة في
العمل على إلغاء كل التشريعات «الوضعية» التي مكنت المرأة من بعض
الحقوق ، وفي إستبدالها بتطبيق أطروحاتهم المتخلفة التي استعرضناها
فيما سبق ، والمتمحورة أساسا حول إرجاع المرأة إلى سجن البيت
المؤبد إنها إذن المهمة المركزية التي يسعى الاسلاميون إلى تحقيقها
مُستقبلاً وهي شعارهم المركزي - حاليا - الذي لا يتركون مناسبة تمرّ ،
دون الدعوة الصريحة والمؤكدة إليه ، وذلك على غرار ما أطنبت فيه بجلّة
«الاتجاه» «المعرفة» حيث نجد في هذا الصدد

«فإن الله أيها الإخوة المسلمون في وطننا وديننا وأعراسنا . إن الأمر في
النهاية لنا ، فلنحتر لأفئسا ما يليق بشرفنا وعزّتنا ، ولكن كما يريد الله
ورسوله فلنحس تربية أسائنا ، ولنُعذّ نساءنا وبناتنا وأخواتنا إلى
البُيوت ، حتّى لا نُعرض شرفنا للتلوث ، وكرامتنا للامتدال وأمتنا
للتحلّل والدمار ،^(١٢٠)

إن هذه الدعوة المعلنة صراحة ، تعيدنا إلى استنتاجنا السابق حول
التنافر الحتمي كقانون حاكم للعلاقة بين السلفية وبين متطلبات الواقع ،
وهي تؤدي بنا أيضا الى استنتاج أهم واحظر فكما أن السلفية - كمط
تفكير ماصوي حامد - لا يمكنها إلا أن تتصادم مع كل ما هو حديد
متنكر ، فتكون عمقضى ذلك عدوة حتمية للعلم والعقل على المستوى
المعرفي فهي كذلك ، تتحوّلها الى مشروع سياسي / إجتماعي ،
لا يمكنها إلا أن تتصادم مع كل ما يطمح له المجتمع من تقدّم ، ومع كل ما
هو جوهر الانسان (رحلا وإمرأة) ، أي ككائن إجتماعي متحرّك في حيّز
علاقات اجتماعية ملموسة ، لا ما وراثية ، فتكون عمقضى ذلك - في
هذا المستوى - عدوة حتمية لطموحات الحرية والعدالة والمساواة
إن هذه المنطلقات تحكم على السلفية ، كمشروع سياسي / اجتماعي

نأتها لا يمكن إلا أن تؤدي إلى إقامة مجتمع أوتوقراطي معلق قائم على الاستبداد ، وهي تسحب منها محاولة تقديم نفسها «كديل» «لواقع الحيف والتفاوت والتعسف» ، وتررها على حقيقتها . أي كمشروع استبدادي لحق المجتمع وتكسيل قواه الحية وإحارها على «الطاعة» و«قول الأمر الواقع»

يقول الشيخ عبد الفتاح مورو موضحاً ذلك
«محتماً يتميّز بالتمرد تمرّد الاس على الأب ، والتلميذ على الأستاذ ، والعامل على مؤخره ، والمرأة على الرجل ، ولقد أصيبت العائلة بطاعون التحلل والمجتمع بالانحرام نتيجة تدهور الأخلاق العامة وعجز السلط على إيقاف هذا التيار» (121)

على هذا الأساس ، يتخذ موقف الاسلاميين من المرأة - المرء في هذا الاطار العام المحدد - بُعداً وحجمه الحقيقيين بإقصاء المرأة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتقسيم الأدوار والعمل الذي يسطّره داخل المجتمع ، وداحل العائلة ، يؤدي هذه الأخيرة إلى التشكل كمودج مصغر للسلطة ، الأوتوقراطية القائمة على نظرية الحق الإلهي ، وكحلية قاعدية أساسية من الخلايا الموقرة لإقرار وقول مبدأ الاستبداد ، وإعادة إنتاج الشروط الضرورية الصامدة لتواصل السلطة «المقدسة» والنظام التراتبي القائم

وإن كل ذلك يوضح كيف أنّ مشروع إضطهاد المرأة لا يمكنه أن يفصل عن المشروع العام لاضطهاد المجتمع ككل فالرحل الذي يبوّنه الاسلاميون مرتبة السيد إزاء المرأة ، لن يكون أكثر من عبد داخل المجتمع وذلك لأنّ «العطاء» «المقدس» الذي يحوّل الاسلاميون بواسطته ، له ، إضطهاد روحته أو أخته أو إسته ، هو نفس «الغطاء» الذي يعتمدونه للاستمرار بالسلطة ، ووصعه (الرحل) أمام خيارين إثنيين لا ثالث لهما : الخضوع ، أو الاقصاء

وهكذا ، تتصل حلقات الاضطهاد مع بعضها لكي تحصل في النهاية ، على الوصية التي وصفها قاسم أمين بكل دقة حين قال
« المرأة في رقّ الرجل ، والرحل في رقّ الحاكم ، فهو ظالم في

بيته ، مظلوم إذا حرج منه » (122)

أما «الصبيح» و«الأساليب» التي سيتوخاها إسلاميون لتعديد «حكم الشريعة» على المرأة ، فهي تأتي - إضافة لكل ما تقدّم - لكي تؤكد هائيا ما ذكرناه سابقا من حتمية تنافر السلفية ، كمشروع سياسي / اجتماعي مع سيرورة المجتمع التاريخية ، ومع طموحاته (برحاله وسائنه) في الاعتناق والحرية والمساواة

والصبيحة الوحيدة التي «يجلّ» بها الإسلاميون التناقض الحتمي بين تطلعات المجتمع نحو التحرّر ، وبين مشروعاتهم الأوتوقراطي العام القائم على «شرعية» امتلاك الحقيقة الإلاهية ، وتمثيل الله في الأرض ، ليست سوى الفرص القسري والارهاب المادي والمعوي والاقضاء والتصفية وهي كذلك نفس الصبيحة ، ونفس «المنهج» الذي يتوخاه الإسلاميون لتعديد مشروعاتهم الاصطهادي الخاص مع المرأة

الشاهد المباشر والحيّ على ذلك هو ما تكادته المرأة الإيرانية من بطش سلطة «آيات الله» ، وما تلاقيه من قمع بتيحة رفضها الانصياع والخصوع لأحكامهم القروسطية

لقد ذرف كهة إيران - مثل إخوانهم في كل قطر - دموع التماسيح على وصعية المرأة «المهانة» في عهد الشاه ، وأطلقوا الوعود الرئانة بإعادة «كرامتها» «المستباحة» ، وحفظ «عفتها» من «التدنّس» ، وتمكيها من «حقوقها المشروعة» ومن «المساواة»

وقد ساهمت المرأة الإيرانية ، حنا الى حب مع أحيائها الرجل الإيراني ، في حركة الإطاحة بالشاه فعرفت سحوبه المظلمة ، وتمرّست على الصصال بين أقيمتها ، وازدادت إصرارا على التصحية رغم تعذيب السافاك

إلى أن رحل الشاه وأعتل الكهة عرشه

فماذا عن «الوعد» ؟ وماذا كانت النتيجة ؟

شمل «آيات الله» المرأة ، يعطفهم «المقدس» ، فأعادوا إليها «كرامتها» ، بأن أرحعوها الى محتشد الممرل ، وأمروها بأن لا تترارحه إلا للقمر

وحفظوا «عفتها» من «التدنّس» ، بأن ألزموا عليها ارتداء «التشادور»

وحفظوا «عفتها» من «التدنس» ، بأن ألزموا عليها ارتداء «التشادور»
قسرا وإلا اعتبرت عاهرة و
ومكّوها من «حقوقها المشروعة» ، بأن سمحوا للرجل أن يجمع ما
طاب له من النساء وأن يطلق ما شاء ومتى شاء ، وبأن «سمحوا» لها أن
«تُصيّف» نفسها الى حريم «سيدّها» ولو كانت لا تتجاوز الثانية عشر من
عمرها ..

وحققوا لها ، أخيرا ، «المساواة» بأن سوّوا فعلا بينها وبين الرجل ،
بحشرهما سوياً داخل السجون للقضاء على تلك المَلَكَةِ «العيسة» التي
يتحدّث عنها الشيخ عبد الفتاح مورو «ملكة التمرد» على السلطة
«المقدسة»

لقد حوصل كهة إيران طريقة وصيغة تعيد مشروع إصطهاد المرأة في
إحانات أساسية ثلاثة

· الجواب الأوّل تمثّل في الرصاص ، الذي حاسوا به نداء جماهير النساء
المنظّاهرات ، الرافصات للتشادور ، والمطالبات بحقّهن في المساواة
والحرية

الجواب الثاني تمثّل في السجون التي تجمع أكثر من «عشرة آلاف امرأة
إيرانية ، من بنين الحوامل ، ومن بينهنّ المسنّات مثل مريم فيروز رئيسة
الاتحاد الديمقراطي للنساء الإيرانيات وعمرها 73 سنة ومن بينهن
طفلات لا يتجاوز سنّهنّ 15 سنة . وفي هذه السجون تتعرّص المرأة
للاهانة اللامحدودة ، للاعتصاب من طرف الحراس ، للتعذيب من طرف
الجلادين ، لخلق شعرهن ، لافتكاك أطفالهن الرضع والرمي بهم في دور
اليتامى حيث تقع «تربيتهم» «على الطريقة الإسلامية»⁽¹²³⁾

الجواب الثالث ، تمثّل في الاعدام الذي حصّد لحدّ الآن «1500 امرأة
إيرانية ، رميا بالرصاص ، أو شقاً أو تحت التعذيب»⁽¹²⁴⁾

إنّ هذه الوضعية الفظيعة التي تعيشها المرأة الايرانية ، حالياً ، تلقي
أضواء كاشعة على نوعية الأساليب التي يعتمدّها الاسلاميون - عند
مسكهم - للسلطة - لتنفيذ مشروعاتهم الاضطهادي مع المرأة . وهي حافز
كبير لضرورة تكبّل كل قوى الحرية والتقدم في ملادا لعلق المافذ أمامها ،

والحيلولة دون إمكايه حدوثها

ومما يؤكد هذه الضرورة ، أنه فضلا عن المثال الايراني المباشر ، فإن إسلاميين في تونس ، لا يتحرجون بالمرّة عن تأكيد عزمهم ونيتهم الراسحة ، توحي نفس الأساليب البربرية المذكورة أعلاه التي إتبعها «إخوانهم» الايرانيون فهم يُلَوِّحُونَ من الآن ، تهديداتهم السافرة صدّ كل دعاة تحرّر المرأة ، ويعلنون بكل وصوح ، أشكال «العقاب» التي يعدونها لهم حين توليهم السلطة ..

ورد في محلّة «الاتجاه» . المعرفة بهذا الصدد :

«وليعلم الذين يستنكفون واللاتي يستنكفن من هذا اللباس (الزّي) أنهن جميعا إنما يعلنون الحرب على الله

وليعلم الدين يفضلون السفور ، ويريدون هتك الأستار وإخراج النساء وإشاعة الاختلاط ، ليعلموا أنهم بهذا ظالمون «وسيعلم الدين ظلموا أي مقلب ينقلبون» . . (125)

إنها الحرب إذن . . ! ولكنها حرب من نوع خاص

فالاسلاميون يمتشقون سيف الله . . بعد أن وازنوا بين أنفسهم وبينه . بين «حقيقتهم» و«حقيقته» وعلى هذا الأساس ، يتحوّل الرافضون والرافضات للحجاب ولمنع الاختلاط ولقبر المرأة في البيت - يتحوّلون - إذن من مخالفين لإيديولوجيا الاسلاميين السياسية الأوتوقراطية ، والعنصرية إزاء المرأة ، إلى أعداء الله . . ! وهو ، بالطبع ، الأمر الذي «يشرّع» للاسلاميين ، إعلان الحرب «المقدّسة» عليهم ، و«الجهاد المقدّس» صدّهم . أي تصفيتهم على الطريقة الايرانية !!

وبعد هذا المقطع الأول / الديباجة ، نتعرّف في بقية «البيان الحربي» الوارد في محلة إسلاميينا «المعرفة» ، على وصف دقيق «للمصير» الخاص ، الذي ستلقاه - على أيديهم «الطاهرة» - كل امرأة رافضة للحجاب ، ولـ «طاعة الله» ، الذي يدعون «تمثيله» :

« . وكلمة أخيرة ، نلقينا لكل النساء اللاتي يَسُوؤُهُنَّ مظهر الفتيات المتحجّبات ، ويَكْرَهُنَّ طاعة الله ورصوانه

بأنه حين يأتي ذلك اليوم الذي تسود فيه الفضيلة والعفاف ، ويعمُّ الحجابُ الجامعات والمدارس والمؤسسات وكل المواقع ، يومئذ لا نجدُ المتهنِّكاتُ خُرقةً تَسْتُرُ عَوْرَاتِهِنَّ وتُوَارِي سَوَاتِهِنَّ ، يومئذ يودّ الدين كهرًا وعصوا الرسول لو تَسُوَّى بهم الأرض ولا يكتُمون الله حديثًا (السَّاء 42) . (126)

وهما . يسقط عن الاسلاميين أخطر ، وأشرس أقمعتهم فعندما اكتشما - من حلال مدأ تعدد الزوجات ، والحجاب ، ومع الاحتلاط - «الوحش الخسي» ، المتنكر في هيئة الشيخ «الورع» ، الذي يقطر «تقوى» و «فضيلة» ، فإننا نكتشف هنا وجهها أكثر قبحا وسوادا ، وجه الجلاد الكامن داخل الكاهن

إن إعلان هذه الطفرة البربرية - بكل وصوح ، ومن الآن - عن مراميها ، لما يؤكد في المقام الاول ، ضرورة يقطة المرأة التونسية ، وحتمية رصّها لصفوفها وتنظيمها لمواجهه هذا الخطر الداهم فوعيد الاسلاميين السافر ، وتهديدهم الصريح ، المعلنان صدّ حقّ المرأة في الحياة ، وصدّ دعاة تحرّرها ، يحتمان الوعي بأن «الاغفاء المريح» على أرسية «المكاسب التاريخية المتحققة للمرأة التونسية» ، لا يكفي لوحده للتقدّم إلى الأمام بعجلة التاريخ وهذا الأخير ، وإن كان محكوما بقوانين موضوعية ، وبتوجّهات تطويرية حتمية ، فإنه لا يسير وفق خطّ مستقيم ، أو بصورة عفوية بل يحدث - (وذلك ما تنبّه التحرة الايرانية ، وبقص المحكمة الدستورية المصرية في صائفة 1985 للقانون المحوّل للمرأة حقّ الطلاق في صورة تروّج روحها من أخرى إلح) - أن يشهد حركات ارتدادية ، كلّها فُقدت ، أو سُلت ، أو تَرَاحَت الارادة والفعل الواعين لقوى التعبير لذلك ، فإن أي تراخ ، أو تساهل في عملية المواجهة الحارمة لمثل دعوة الاسلاميين السلطوية الرجعية ، سواء بإسم «الاطمئنان» الى «رسوخ» «المكاسب المتحققة للمرأة» ، أو بإسم «التسامح» بشكليّه «المنافق» أو «حَسَن اليّة» ، كل ذلك لن يجعل أكثر من فتح الأنواب على مصراعيها أمام هذه الدعوة / الموت الراحمة كما أنّ وعيد اسلامييا في تونس وتهديداتهم المعلنة تنصعية حقوق

المرأة ، تأتي من ناحية أخرى ، لِتُبيِّنَ أَنَّ محاولتهم المرور في مطهر الحركة المتميزة «باعتدالها» عن أحوالها من الحركات الاسلامية الشرقية (خاصة الايرانية) - لا تصمد أمام الواقع

فذلك الوعيد ، وتلك التهديدات الصريحة ، تكشف كيف أَنَّ آليات تفكير موحدة ، لا تنتج إِلَّا أساليب وصيغ تعامل موحدة . وفي قصة الحال ، ينكشف كيف أَنَّ السلفية كنظام تفكير ، لا يمكنها أن «تتميز» أو «تتمايز» عن بعضها . فبرغم إختلاف المجتمعات ، وبرغم إختلاف التمدد (شيعي / سني) ، تتوحد السلفية حول أرضيتها الماصوية المتزمنة ، وتتوحد في عجزها عن ممارسة مقولاتها الماصوية عن طريق آخر ، سوى طريق القمع والقرصن القسري والتصفية

وهكذا يتيه الباحث عن «تميز» إسلاميا في تونس ، وعن «اعتدالهم» ، دون ان يطرأ نأثر صئيل لذلك ، إِلَّا اذا ما سُمي «اعتدالا» و«تميزا» عن ممارسات «آيات الله» المتوحشة مع المرأة ، ما «يعدّها» نه إسلاميونا

» حين يأتي ذلك اليوم الذي تسود فيه الفصيلة والعفاف ، ويعمُّ الخجأ الجامعات والمدارس والمؤسسات وكل المواقع ، يومئذ لا تحذُ التهيئات خرقه تستر عوراتهن وتواري سواتهن ⁽¹²⁷⁾

إِنَّ كل ما تقدّم يؤكد في الختام ، بأن خطر الردّة ، لا يهدّد المرأة محسب ، بل هو مهدّد للمجتمع ككلّ ، دون تمييز بين رجاله ونسائه وعلى هذا الأساس ، فلن تشكل مواصلة المرأة التوسعية السير على درب التحرّر ، وتحطّي امكانية الانتكاس اللاتاريخي الى الوراء - كمهمة متميزة ملقاة على عاتق المرأة في الدرجة الأولى ، فإنّ ذلك لا يتفي أنها مهمة موحدة تشترك فيها على قدم المساواة ، مع أحياها الرجل ، لدرء خطر الردّة العام المهّدّد لكل المجتمع ، ولخلق الظروف الموضوعية التي تمكن من اجتثاث ايدولوجيا وممارسة التسلّط والتفاوت والمير ، ومن تحقيق انسانية الانسان

المصادر والمراجع :

المدخل العام :

- (1) راشد العنوشي مجلة «حقائق» عدد 54 - 15 فيبري 1985
- (2) عبد الوهاب الهنتاتي - «المعرفة» - عدد 6 - سنة 1 - حوان 1973 - ص 18
- (3) عبد الرحمان البراك - «المسلمون» - عدد 8 - 30 مارس 1985 - ص 11
- (4) عبد الله علوان - «الى كل أب عيَّور يؤمن بالله» - ص 24 - 25
- (5) محمد بن لطفي الصَّاع - «تحریم الخلوۃ بالمرأة الاحیة» طعة المكتب الاسلامي 1980 - ص 2
- (6) راشد العنوشي «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 8
- (7) الحسين أبو فرحة - «المسلمون» - عدد 29 - أوت 1985 - ص 2
- (8) م - ل - الصَّاع - مصدر سابق - ص 2
- (9) مصطفى الساعي - نفس المصدر السابق - ص 11
- (10) محمد صالح الیمر - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 1 - 1973 - ص 25 - 26
- (11) عبد القادر سلامة - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 1 - فيبري 1973
- (12) راشد العنوشي - «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 8
- (13) عبد اللطيف حمرة - «المسلمون» - عدد 16 - 25 ماي 1985 - ص 15
- (14) ناجي محمد عجم - «المسلمون» - عدد 17 - 1 حوان 1985 - ص 14

I - المساواة :

- (15) «الرأي» عدد 353 - 27 ديسمر 1985 - ص 4
- (16) راشد العنوشي - «حقائق» عدد 54 - 15 فيبري 1985
- (17) «الرأي» - عدد 353 - 27 ديسمر 1985 - ص 4
- (18) عبد المجيد الحَّار «من أسس المساواة بين المرأة والرجل في المفهوم الاسلامي» - «المعرفة» - عدد 1 - سنة 4 - ماي 1977 - ص 13
- (19) نفس المصدر السابق
- (20) «الرأي» - عدد 353 - 27 ديسمر 1985 - ص 4
- (21) بديعة عيسى أبو السعيد - «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 23 -

- 22) وردة رابع - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 25
 ★ السيدة عصمت الدين كركر ، حرم الهيلة ، عصوة حاليا بالمكتب التعميدي «للاتحاد القومي السائي التونسي»
 23) عصمت الدين كركر - «الشروق» - 27 أوت 1985 - ص 12
 24) عصمت الدين كركر - المصدر السابق
 25) علي كمون - «المعرفة» - عدد 9 - 1973 - ص 43 - 44
 26) علي كمون - المصدر السابق
 27) عبد المجيد الحار - مصدر سابق (18)
 28) عبد المجيد الحار - مصدر سابق (18)
 29) عبد المجيد الحار - مصدر سابق (18)
 30) علي حورية - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 32

II - الأسرة :

- 31) وردة رابع - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 24
 32) وردة رابع - المصدر السابق
 33) أبو أحمد - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 3 - 1976 - ص 15
 34) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - طبعة دار المعارف - ص 139
 35) وردة رابع - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 25
 36) عصمت الدين كركر - «الشروق» الثلاثاء 27 أوت 1985 - ص 12
 37) عصمت الدين كركر - المصدر السابق
 38) وردة رابع - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 25
 39) عصمت الدين كركر - نفس السابق
 ★ نذكر هنا بأن السيدة كركر هي أيضا عصوة في المكتب التعميدي «للاتحاد القومي السائي التونسي»
 40) «المسلمون» - عدد 21 - 29 جوان 1985 - ص 13
 41) محمد متولي شعراوي - «المسلمون» عدد 21 - 29 جوان 1985 - ص 10
 11
 42) الدكتور حسين هاشم - نفس المصدر السابق - ص 11
 43) الدكتورة إرشاد عز الدين - نفس المصدر السابق - ص 11

- 44) الشيخ عبد الرحمان بن حبرين - نفس المصدر السابق - ص 11
- 45) عباس محمود العقاد - «حلاصة اليومية والشذور» - طعة دار الكتاب العربي - 1970 - ص 37
- 46) «الرأي» - عدد 341 - 7 جوان 1985
- 47) أبو أحمد «المعرفة» - عدد 4 - سنة 3 - 1976 - ص 15
- 48) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - ص 153
- 49) الدكتورة إشاد عز الدين - «المسلمون» عدد 21 - 29 جوان 1985 - ص 11
- 50) ريب العراقي - «المعرفة» - عدد 9 - 1973 - ص 22 - 23
- 51) ليبس - «مصوص حول الموقف من الدين» - دار الطليعة - 1978 - ص 12

III - الاختلاط :

- 52) محمد بن لطفي الصنّاع - «تحریم الخلوۃ بالمرأة الاحیة» - طعة المكتب الاسلامي 1980 - ص 8
- 53) المصدر السابق - ص 9 / 10
- 54) المصدر السابق - ص 9 / 10
- 55) المصدر السابق - ص 10
- 56) الشيخ محمد الشنّاع - «المسلمون» عدد 31 - 7 ستمبر 1985 - ص 14
- 57) رشيد التليبي - «المعرفة» - عدد 1 - سنة 4 - ماي 1977 - ص 17
- 58) راشد العنوشي - «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 9
- 59) محمد بن لطفي الصنّاع - «تحریم الخلوۃ» ص 7
- 60) رشيد التليبي - «المعرفة» - عدد 1 - سنة 4 - ماي 1977 - ص 17
- 61) عبد الوهاب الهنتاتي - «المعرفة» عدد 6 - سنة 1 - جوان 1973 - ص 20
- 62) راشد العنوشي - «المعرفة» - عدد 7 - سنة 4 - 8 ماي 1978 - ص 9
- 63) صلاح الدين الحورثي - «الشروق» - 11 جوان 1985 - ص 5
- 64) عباس محمود العقاد - «حلاصة اليومية والشذور» - طعة دار الكتاب العربي 1970 - ص 81 - 82
- 65) الدكتورة نوال السعداوي - «المرأة والحس» - طعة المؤسسة العربية للدراسات والنشر - 1980 - ص 210 - 211
- 66) نفس المصدر السابق - ص 211 - 212
- 67) نفس المصدر السابق - ص 212

IV - الجباب :

- (68) «المعرفة» - عدد 10 - 15 حوان 1975 - ص 40 - 41
(69) محمد بن لطفي الصّاع - «تحرّيم الخلوة» - ص 14 - 15
(70) قاسم أمين - «تحرّير المرأة» - ص 79 - 80
(71) نفس المصدر السابق
(72) عبد القادر سلامة - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 1 - فيبري 1973
(73) المصدر السابق
(74) قاسم أمين «تحرّير المرأة» ص 87 - 88
(75) نفس المصدر السابق
(76) عبد الرحمان السّحر - «المسلمون» - عدد 29 - 24 أوت 1985 - ص 2

V - التعليم :

- (77) محمد بن لطفي الصّاع - «تحرّيم الخلوة» - ص 19
(78) علي حورية وحنّال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 30 - 31
(79) حسن العصامي - «الموقف» - عدد 43 - 9 مارس 1985
(80) الدكتور محمد العمادي - رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي لمحو الأمية .
وتعليم الكبار - «الصباح» - السبت 9 فيبري 1985 - ص 16
(81) «المرأة» - دورية «الاتحاد القومي السائبي التونسي» - عدد 47 - حويلية -
أوت 1985
(82) الطاهر الحداد - «امرأنا في الشريعة والمجتمع» - ص 125
(83) قاسم أمين - «تحرّير المرأة» - ص 131
(84) قاسم أمين - «تحرّير المرأة» - ص 130
(85) علي حورية - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 30 - 31

VI - العمل :

- (86) علي كمّون - «المعرفة» - عدد 9 - 1973 - ص 43 - 44

- (87) عبد المحيد السَّحَّار - «المعرفة» - عدد 1 - سنة 4 - ماي 1977 - ص 14
 (88) وردة رابع - «المعرفة» - عدد 10 - سنة 4 - 1 أكتوبر 1978 - ص 25
 (89) الشيخ عبد الرحمان الرَّكَّ - «المسلمون» - عدد 8 - 30 مارس 1985 - ص

11

- (90) محمد بن لطفي الصَّنَّاع - «تحریم الحلوة» - ص 14
 (91) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص

32

(92) المصدر السابق

(93) المصدر السابق

- (94) الشيخ عبد الرحمان الرَّكَّ - «المسلمون» - عدد 8 - 30 مارس 1985 - ص 11
 (95) راشد العنوشي - «موقع المرأة في الحركة الإسلامية» (بصَّ مرقون)
 (96) عبد الوهاب الهتاتي - «المعرفة» - عدد 6 - سنة 1 - حوان 1973 - ص 20
 (97) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 32
 (98) «المرأة» دورية - «الاتحاد القومي السائي التونسي» - عدد 47 - حويلية / أوت

1985

(99) المصدر السابق - ص 20

(100) المصدر السابق - ص 20

(101) «الحوادث» - عدد 1427 - 9 مارس 1984

(102) المصدر السابق

(103) الشيخ عبد الرحمان الرَّكَّ - «المسلمون» - عدد 8 - 30 مارس 1985 - ص 11

(104) محمد بن لطفي الصَّنَّاع - «تحریم الحلوة بالمرأة الاحية»

(105) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص 32

(106) نفس المصدر السابق

(107) نفس المصدر السابق

(108) عبد العظيم الطمعي - «المسلمون» - عدد 29 - 24 أوت 1985 - ص 2

VII - النشاط السياسي :

- (109) علي كَمُون - «المعرفة» - عدد 9 - 1973 - ص 43 - 44
 (110) الشيخ حسين عبد الرحمان - فتوى وراة الأوقاف الكويتية عن حقوق المرأة السياسية - «الصباح الأسوعي» - 19 أوت 1985 - ص 11
 (111) علي حويرة - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص

32

112) الشيخ حسين عبد الرحمان «الصباح الأسوعي» 19 أوت 1985 - ص

11

113) المصدر السابق

114) المصدر السابق

115) د شعبان محمد إسماعيل - «المسلمون» - عدد 13 - الست 4 ماي

1985 - ص 16

116) راشد العنوشي - «الحركة الإسلامية والتحديث»

★ وراجع في هذا الصدد ما أصدرناه بمجلة «أطروحات» عدد 2 - 1983

تحت عنوان «نظرية السلطة الدينية في الخطاب السلمي الإسلامي»

VIII - الخاتمة :

117) الطاهر الحداد - إمرأتنا في الشريعة والمجتمع - ص 72 - 73

118) د الحسين أبو فرحة - «المسلمون» - عدد 29 - 24 أوت 1985 - ص

2

119) د عبد العظيم المطعني - «المسلمون» - عدد 29 - 24 أوت 1985 - ص

2

120 - علي حورية - حلال الدين بن عصمان - «المعرفة» - عدد 4 - سنة 4 - ص

32

121) الشيخ عبد الفتاح مورو - «الرأي» - عدد 292 - 26 أكتوبر 1984 - ص

14

122) قاسم أمين - «تحرير المرأة» - ص 112

123) راجع مقال «في اليوم العالمي لحقوق الانسان المرأة الايرانية ، هل هي

ثورة الخضر؟» للطيفة الحضر - الحديد - 14 ديسمبر 1985 - ص 12

124) المصدر السابق

125) محمد الهادي الرمزي - «المعرفة» - عدد 3 - سنة 4

126) المصدر السابق

127) المصدر السابق

فهرس

5	تقديم
11	توطئة صد السلفية
15	مدخل عام
17	المقدمات الثلاث للموقف العام
28	I المساواة
38	II الاسرة
57	III الاحتلاط
68	IV الحجاب
77	V التعليم
85	VI العمل
101	VII العمل السياسي
112	حاتمة مشروع اصصهاد امرأة كحرء من مشروع لاسلامي
112	لأوتوقراضي العام
120	لمراجع والمصادر

الايداع الشرعي مارس 1988

جميع الحقوق محفوظة

طبع من هذا الكتاب 5000 نسخة

هذا الكتاب

... لقد أفلح مؤلف هذا الكتاب ،
شكري لطيف ، إلى حد كبير في رسم مشروع الاسلاميين
لاضطهاد المرأة بدقة كبيرة. من خلال استنطاقه لنصوصهم
ونجح في هتك حجب الخطاب الاسلامي واطهار حقيقة شعار
« تحرير » المرأة لديهم ، هذا الشعار الذي يخفي نقيضه ، تماما .

ولعلّ أهم ما يُميز هذه الدراسة القيمة التي بين ايدينا هو
تتبع صاحبها وإحاطته بمعظم ما كتبه الاسلاميون في تونس وفي
عدد من البلدان العربية الاخرى حول قضية المرأة وإحالاته
القارىء على مصادره بدقة ، وهنا يكمن الفارق الجوهرى بين
هذا العمل وكتابات الاسلاميين التي تستبطن القارىء وتستغل
جهله فتختلق تارة مقولات لتنسبها إلى بعض الخصوم وتعتمد
تارة إلى تشويه بعض المقولات الأخرى ، دون الإشارة حتى
إلى المصادر التي يزعم هؤلاء أنهم ينقلون عنها أو يناقشونها .